الرد الوافر

على ابن تيمية الفاجر

أدلة شرعية علمية في الرد على ما افتراه ابن تيمية



مع الوثائق المصورة من كتب أهل الحق وكتب ابن تيمية

الجزء الأول

جمعه وأعده

عبد الله بن محمد الحسني المغربي



على ابن تيمية الفاجر

أدلة شرعية علمية في الرد على ما افتراه ابن تيمية



مع الوثائق المصورة من كتب أهل الحق وكتب ابن تيمية

الجزء الأول

جمعه وأعده

عبد الله بن محمد الحسني المغربي

الطبعة الثانية

١٤٤٤ هـ ٢٠٢٣ م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

تنبيه مهم

إخواني القرّاء الأعزّاء، ليعلم أن الداعي لتأليف هذا الكتاب هو بيان الحقيقة التي خفيت على كثير من المطالعين والقرّاء حتّى من المشايخ، فظنوا بابن تيمية أنه من أهل السنة والجماعة، والواقع أن كتبه تشهد بأن فيها التشبيه والتجسيم. فمقصودنا إبراز حقيقة مما تشهد بذلك كتبه، لا لغرض دنيوي ولا لمجرد التشهير به. وأما من يعترض علينا مدّعيا بأن المذكور من العلماء، يقال له: الحريُّ بك أن تغار على دين الله وعلى عقيدة رسول الله. فليكن انحيازُك إلى الحق: القرءان والسنة والإجماع.

فتحذير المسلمين من الشّر والفساد أمر لا بد منه، قال ﷺ: «**أَتَرْعُونَ عَنْ ذِكْرِ الفَاجِرِ؟ اذْكُرُوهُ بِمَا فِيهِ كَيْ يَعْرِفَهُ النَّاسُ**». فعملاً بوصيّة رسول الله وحبيبه جمعنا هذا الكتاب في التحذير منه وبيّنّا فساده كي يعرفه الناس. والحمد لله أولاً وآخرًا.



الحمد لله الذي جعلنا من خير أمة أخرجت للناس، الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، والصلاة والسلام على إمام المتقيـن سيدنا محمد طه الأميـن وعلى من اتبعه من أوليائه الصالحين وبعد:

قال الله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ وقال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوِا الْمُنْكَرَ فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللهُ بِعِقَابٍ**». وقال ﷺ: «**وَمَنْ شَذَّ شَذَّ إِلَى النَّارِ**» فالأحاديث في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كثيرة، وأقوال العلماء في ذلك مشهورة، وقد قال أبو علي الدقاق: «السَّاكِتُ عَنِ الحَقِّ شَيْطَانٌ أَخْرَسْ»، فالتّحذير من أهل الضلال المحرفين لشريعة الله والمكذبين للقرءان والحديث حق واجب لا يجوز التقصير فيه، ولئن كان من يغش المسلمين في دنياهم وفي طعامهم وشرابهم يجب التحذير منه، فبالأولى من يغش المسلمين ببث العقائد الفاسدة والفتاوى التي ما أنزل الله بها من سلطان.

أما بعد: فالويلَ الويل لكل مكذب مضل أفّاك أثيم، افترى على رب العالمين فكان من الظالمين الطاغين.

ولو سألت: من هو؟ أقول: هو صاحب العقائد السوداء، هو الذي افترى على العلماء، روى أحاديث موضوعة فيها نسبة القعود والجلوس لخالق الأحجام والأجرام كالهواء وجاء بالتجسيم والتشبيه مدعي أنه أعلم العلماء، لا ورب الأموات والأحياء، كلامه بعيد عن الحق بُعد الأرض عن السماء، ولو مدحه من مدح، فقد قدحه من قدح.

فلأجل هذا أردنا تأليف كتاب يرد عليه وسميناه بـ « الرَّدُّ الوَافِر عَلى ابْنِ تَيْمِيّةَ الفَاجِر » لمّا خفي على كثير من أهل السنة حاله، ورأينا مدحًا له من بعض من لم يقف على حقيقة أمره فأحببنا أن نبين الحق المبين، فالحق أحق أن يتبع، مع إرادنا لنكتةٍ نفيسة وفوائد جليلة تقر أعين أهل السنة والجماعة وتُفرحهم وتُقويهم في الردِّ على أهل البدع المجسمة المشبهة فيأتي هذا الكتاب ناصرًا الإسلام وناصرًا أهل السنة في الردِّ على شبهه الواهية.

وقد قسّمتُ كتابي هذا إلى أبوابٍ على النحو التالي:

الباب الأول: كيف يُثنى على ابن تيمية الذي أضله الله؟

الباب الثاني: قوله بحوادث لا أول لها لم تزل مع الله

الباب الثالث: قوله بقيام الحوادث بذات الله

الباب الرابع: قوله بالجسمية

الباب الخامس: زعمه أن الله يتكلم بحرف وصوت

الباب السادس: قوله بالانتقال والحركة والنزول في حق الله تعالى

الباب السابع: قوله بنسبة الحد لذات الله تعالى

راجيًا من الله تعالى أن يجعل هذا العمل في ميزان أعمالي، فهو وليّنا، وإليه مآلنا، وبه اعتصمنا ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الباب الأول

كيف يُثنَى على من أضَلّه الله؟

قد يسأل البعض: كيف أثنى بعض المحدثين والعلماء على عباد ضلوا فأضلوا، كالسيوطي الذي وصف ابن تيمية بأنّه شيخ الإسلام وابن تيمية الحراني هو من هو، ذاع صيته وكثرت مؤلفاته وأتباعه وهو كما قال فيه المحدث الحافظ الفقيه وليّ الدين العراقي ابن شيخ الحفاظ زين الدين العراقي في كتابه الأجوبة المرضية على الأسئلة المكية: «علمه أكبر من عقله»، وذكر أنه خرق الإجماع في مسائل كثيرة قيل تبلغ ستين مسألة بعضها في الأصول وبعضها في الفروع خالف فيها بعد انعقاد الإجماع عليها وتبعه على ذلك خلق من العوام وغيرهم، فأسرع علماء عصره في الرد عليه وتبديعه، منهم الإمام الحافظ تقي الدين على ابن عبد الكافي السبكي قال في: «الدرة المضية في الرد على ابن تيمية» ما نصه: «أما بعد، فإنه لما أحدث ابن تيمية ما أحدث في أصول العقائد، ونقض من دعائم الإسلام الأركان والمعاقد، بعد أن كان مستترا بتبعية الكتاب والسنة، مظهرا أنه داع إلى الحق هاد إلى الجنة، فخرج عن الإتباع إلى الإبتداع، وشذ عن جماعة المسلمين بمخالفة الإجماع، وقال بما يقتضي الجسمية والتركيب في الذات المقدس، وأن الإفتقار إلى الجزء-أي افتقار الله إلى الجزء- ليس بمحال، وقال بحلول الحوادث بذات الله تعالى، وأن القرءان محدث تكلم الله به بعد أن لم يكن وأنه يتكلم ويسكت ويحدث في ذاته الإرادات بحسب المخلوقات، وتعدى في ذلك إلى استلزام قدم العالم، والتزامه بالقول بأنه لا أول للمخلوقات فقال بحوادث لا أول لها، فأثبت الصفة القديمة حادثة والمخلوق الحادث قديما، ولم يجمع أحد هذين القولين في ملة من الملل ولا نحلة من النحل، فلم يدخل في فرقة من الفرق

الثلاث والسبعين التي افترقت عليها الأمة، ولا وقفت به مع أمة من الأمم همة، وكل ذلك وإن كان كفرًا شنيعًا مما تقل جملته بالنسبة لما أحدث في الفروع».

وقد استُتيب مرات وهو ينقض مواثيقه وعهوده في كل مرّة حتى حُبس بفتوى من القضاة الأربعة الذين أحدهم شافعي والآخر مالكي، والآخر حنفي والآخر حنبلي وحكموا عليه بأنه ضال يجب التحذير منه كما قال ابن شاكر الكتبي في عيون التواريخ وهو من تلامذة ابن تيمية، وأصدر الملك محمّد بن قلاوون منشورًا ليقرأ على المنابر في مصر وفي الشام للتحذير منه ومن أتباعه وقد قال الإمام تقي الدين الحصني في كتابه: «دفع شبه من شبه وتمرد»: «فصار كفره مجمعًا عليه» أي ابن تيمية كافر بإجماع قضاة الإسلام في عصره.

فبعد كلّ هذا؟ كيف يمدحه السيوطي وبعضٌ من العلماء الأعلام؟؟؟

فالجواب عن ذلك أن ابن تيمية خفيت حقيقة أمره على بعض الحفاظ والعلماء الذين مدحوه وأثنوا عليه كالسيوطي وغيره، لوجود من كان يُثني عليه ويمدحه بين الناس قبل أن يطلعوا على كفرياته، ومنهم من كان يسمع عنه أنه كان مدافعًا عن السنة من غير معرفة التفاصيل، ولأنه هو نفسه كان يُنكر أمام القضاة إذا وُوجهَ ببعض الكفريات، فإذا خُلّي سبيله ورجع إلى أتباعه تكلم بينهم فيما أنكره أمام القضاة، ولذلك تكررت محاكماته كثيرًا.

ثم إن العبرة بالحكم الشرعي في القضايا والمسائل على الشخص الذي ثبتت عليه وليست العبرة بمدح المداحين له، فهذا رأس المنافقين في المدينة المنورة عبد الله بن أُبَي بن سَلول خفي أمره عن رسول الله، فلما مات إجراءً له على الظاهر من حاله لأنه كان إذا واجهه الرسول بالكفريات الّتي تنسب إليه أنكرها فظنّه الرسول أنه على الإسلام، وبعدما صلى عليه نزلة

الآية: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾ فأيقنا الرسول بعد نزول الآية بكفرهم، فماذا يكون مدح السيوطي وغيره لابن تيمية أمام صلاة الرسول على ابن سلول!؟.

تنبيه مهم: إنّ ابن تيمية ثبت عنه مئات الكفريات في شتى المواضيع كما هي في كتبه إلى اليوم وهو لم يتراجع عنها لا أعلن بلسانه ولا كتب قبل موته في السجن، وأتباعه يقرونها ويدافعون عنها مع شهادة العلماء والحفاظ الكبار الذين عرفوا حقيقة أمره، وكذلك السلاطين والفقهاء والأئمة وقضاة المذاهب الأربعة الذين حكموا عليه بالكفر والمنع من التدريس والفتوى وبالسجن إلى أن يموت، وهؤلاء أكثر اطلاعًا على أمره وحقيقته من السيوطي. ولا تنس أن الذهبي مع كونه كان تلميذًا له، وكان مدحه مدحًا عظيمًا ولم يكن قد اطلع على كل مسائله، فلما اطلع عليها ذمه ذمّا شديدًا بالغًا كما في نصيحة الذهبي لابن تيمية.

تتمة في التأكيد على ما سبق وزيادة البيان:

فإن قيل بأنّ عددًا من الحفاظ أو المؤلفين أو المشايخ مدحوا ابن تيمية:

فالجواب عن ذلك: أن من مدحه إما أنه لم يكن قد ثبت عنده حاله السيء أو لم يطلعوا على أقواله أو بلغهم فيه الذم والمدح ولم يقفوا على حقيقة أمره أو بلغهم ما هو خلاف ذلك فيه أو أنهم تراجعوا كما هو الحال في قضية ابن تيمية مع القضاة والأئمة والحفاظ والأمراء حيث كان لخوفه منهم ولتذبذبه وتلاعبه ينكر ما ينقل عنه من التجسيم وخرقه للإجماع في مسائل الطلاق والزيارة ثم إذا تركوه ورجع إلى جماعته وأتباعه عاد إلى أقواله الشاذة، من هنا احتار في أمره بعض الكتاب والمشايخ والمؤلفين، وكتبه موجودة بين أيدي الخاصة والعامة، ليست مخبأة كالماضي وهي مشحونة بما يخالف الكتاب والسنة والإجماع وهي ضد عقيدة أهل السنة والجماعة وقد شذ وانحرف في كثير من القضايا والمسائل الّتي لا عذر له فيها وبعد هذا فماذا ينفعه إن كان السيوطي مدحه لما خفي عليه حاله وقد ثبت أنه كان مخالفًا للكتاب والسنة والإجماع فلا ينفعه مدح المادحين له لو بلغوا الآلاف وهذا هو الحال والواقع فالمدح فيه ممن لم يطلع على حقيقة عقيدته الفاسدة لا ينفعه عند الله ولا يغير شيئًا من حاله في الآخرة والعبرة بما عند الله، فلا تغتر أخي القارئ المنصف بثناء بعض الناس عليه وكتبه تنادي بخلاف عقيدة مئات الملايين من المسلمين ولن يستطيع أحد من أتباع ابن تيمية المشبه المجسم أن يثبت على الحافظ ابن حجر العسقلاني أو على السيوطي أو على حافظ أو إمام أو فقيه محقق أنهم أثبتوا مقالات واعتقادات ابن تيمية من تشبيه أو تجسيم أو تضليل وتكفير للمتوسلين والمتبركين

والمؤولين للمتشابهات من أهل السنة أو القضايا الأخرى التي خرق فيها الإجماع وكذب فيها النصوص ومع ذلك مدحوه عليها وأثنوا عليه لأجلها واعتبروه معذورًا مأجورًا في ذلك، هذا لن يستطيع أن يثبته أحد من الوهابية أتباع أئمة التشبيه والتجسيم على حفاظ وفقهاء أهل السنة والجماعة.

ومن هنا خلاصة تزيل التساءلات والتحيّرات وتزيل الشبهات عن العلماء الأجلاء:

- العلماء الأعلام عرف عنهم تحسين الظن وعدم التسرع في الحكم.
- العلماء الأجلاء لو ثبت عندهم مقالات ابن تيمية ومن على شاكلته لتغير كلامهم فيهم ولألفوا الكتب في الرد عليهم كما هو حاصل لمن ظهر له حال المبتدعة أهل الأهواء فرد وذم وألف فيهم.
- الأشاعرة والماتريدية على عقيدة حقة ليسوا مشبهة مجسمة فهم يكفرون الذي يصف الله بما لا يليق به كالتشبيه والتجسيم المؤدي إلى اتصاف الله بالعجز والاستعانة بمخلوقاته وهذا محال على الله فلا جرم أنه لا يليق بعالم سني محقق يَثبْت عنده عن فلان تجسيم الله ولا يكفره.
- في زمانهم لم يكن الحال كزماننا فالتستر والمداهنة كان أمرًا شديد السهولة والكتاب كان القليل من لم يطلع عليه ويعار أو ينسخ باليد.
- لم يكن هناك دور طبع ولا مواقع تواصل ولم تكن الكتب منتشرة بحيث يصل إليها من يريد بسهولة.
- اعتمدوا كثيرًا على المكتوب بخط اليد وكثيرًا ما يملي ولا يكون بخط الشيخ.

- لم يكن عندهم مواصلات كأيامنا بل كان معروفًا عندهم أن بعض الأسفار تستغرق أشهرًا بل أكثر والعلماء ليسوا محصورين في بلد واحد بل هم في بلاد شتى فأنى يصل كل مقالات هذا إلى ذاك والمسافات بعيدة جدًا هذا متعسر.

- أهل البدع لم يكونوا منتشرين ولا مظهرين لأنفسهم كظهورهم اليوم كانوا يعملون بالخفاء، اليوم شوكتهم قويت واقتربنا أكثر فأكثر من قيام الساعة وتزداد الفتن يومًا بعد يوم كما هو مشاهد بالحس لطف الله بنا.

- كان الإقبال على العلم أكثر من أيامنا فالناس تنغر بمن يظهر الطاعة والتقوى والخوف من الله وتجلهم ومن جاء من بلاد العرب، فلتقريب هذا في أذهانكم لو ذهبت في أيامنا إلى بنغلادش إلى مناطق المسلمين وأنت أبيض يظهر أنك عربي تبدأ الناس بتقبيل يدك وإجلالك هناك يقولون: هذا من نسل رسول الله ﷺ من شدة محبتهم للرسول فهكذا كان الناس كان حالهم مختلفًا فلا حجة لمن جاء اليوم ويدعي أن العلماء أثنوا عليهم قياسًا لزمانهم على زماننا.

- لم يثبت عن أحد من أهل السنة ممن مدح أهل البدع -لسبب الله أعلم به- أنه مدح هذا البدعي على مسألته التجسيمية هذه تحديدًا بل ترى مدحًا على حفظه على حسن أخلاقه حسب الظاهر له ولا ترى مدحًا له على مقالة من مقالات الكفر والضلال وهذا يؤكد كلامنا.

- إبليس لم يمت وأتباعه وأحبابه أحياء فالكذب والتحريف والتغيير في كتب العلماء أمر متوقع وحاصل فليتنبه وليتحرّ وليتثبت عن كل كلام وكل مقال وليحسن الظن في العلماء الذين نقلوا لنا الدين.

وفي الجهة المقابلة من عرف سوء حاله من العلماء ذمه ورد عليه:

فاعلم أن الحق أحق أن يتبع فنحن قوم لا نداهن ولا نوري ولا ندافع عن أناس خالفوا ديننا، مسيرتنا اتباع أهل السنة فأهل السنة لا يخافون في الله لومة لائم، أهل السنة يترفعون عن الذل أهل السنة أي الأشاعرة والماتريدية هم القوم الذين يحبهم الله وهم يحبون الله، من أحب الله اتبعه واتبع رسوله المصطفى واتبع الصحابة واتبع الأئمة ونبذ وحذّر من نسب السوء إلى الله وإلى النبي محمد عليه أفضل الصلاة كأمثال ابن تيمية وابن القيم ومحمد بن عبد الوهاب وغيرهم ممن اتبع دين التشبيه والتجسيم وقد تكلمنا في فصلنا السابق وأزلنا الشبهات عنهم وأوضحنا المغشي عن عيون المتمسكين بمدح العلماء لبعض أهل الأهواء لكن في هذا الفصل نبين حال من ظهر له ضلالهم ووصلت إليه أقوالهم وانكشفت فلم يبق عنده باب ليحسن الظن فيهم كأمثال الحافظ المجتهد تقي الدين السبكي فقد ألف في الرد على ابن تيمية كتبًا عديدة منها:

- الدرة المضية في الرد على ابن تيمية.
- شفاء السقام في زيارة خير الأنام.
- النظر المحقق في الحلف بالطلاق المعلق.
- رفع الشقاق عن مسالة الطلاق.

وقد اشتهر عن ابن تيمية أنه خالف إجماع المسلمين في الأصول والفروع فمنها تصريح ابن تيمية بنسبة الحد إلى الله وقوله بفناء النار وقوله بحرمة زيارة القبر الشريف حتى قال بعض أتباعه «ماذا تريدون بهذه الجيفة» يعني النبي محمد والعياذ بالله تعالى من الكفر الشنيع ومخالفاته الأمة في مسائل الطلاق، زد على ما ذكرناه من العلماء من ناظر ابن تيمية كالقاضي كمال الدين بن الزملكاوي برسالتين واحدة في الطلاق والأخرى في مسألة الزيارة وكذا الفقيه المحدث علي بن محمد الباجي الشافعي ناظر ابن تيمية في أربعة عشر موضعًا وأفهمه وقد كفره العلامة علاء الدين البخاري الحنفي وكفر من يقول «شيخ الإسلام» عنه مع علمه بمقالاته الكفرية وهو مذكور في كتاب «الضوء اللامع للسخاوي» حتى قال تقي الدين الحصني فيه في كتابه: «دفع شبه من شبه وتمرد» قال: «فصار كفره مجمعًا عليه» وكذا الهيتمي قال عنه: «عبد خذله الله وأضله وأعماه وأصمه وأذله» وهذا حاله وحال سلفه وخلفه وكان الشيخ زين الدين بن رجب الحنبلي من يعتقد كفر ابن تيمية وله عليه الرد وكان يقول بأعلى صوته: «معذور السبكي يعني في تكفيره» والحاصل أنّ ابن تيمية وأتباعه من الغلاة في التشبيه والتجسيم والازدراء بالنبي ﷺ وبغض الشيخين ومخالفاتهم الأصول والفروع يجب تحذير الناس منهم والتنبه منهم فهم أشد خطرًا من اليهود والنصارى هم لبسوا لباس المسلمين من عباءة وتعطر وإطالة الذقن وغيرها من عادات المسلمين معلنين التجسيم، فالعلماء توسعوا في الكلام عنهم من زمن السبكي حت زماننا هذا كالشيخ محمد بن مسكة بن العتيق اليعقوبي الموريتاني الذي له كتاب اسمه: «فتاوى ابن تيمية في الميزان» وغيرهم من أهل السنة فكما قلت سابقًا أهل السنة أقوياء أذكياء

فطناء ينكرون المنكر ويأمرون بالمعروف اتباعًا للقرءان فلا حجة لكم يا وهابية ويا مشبهة قولكم نحن من أهل السنة أنتم من جئتم بدين جديد وعقائد جديدة لا توافق ما كان عليه الرسول والصحابة والتابعين.

والآن نشرع في نقض أقوال ابن تيمية التي شذّ بها مما سبق ذكره بطريق الإجماع بالدلائل الواضحات، وهذا الكتاب وافي ببيان المستند الشرعي، وسيرى مطالع هذا الكتاب ذلك تفصيلاً إن شاء الله.

التّصويرات

الدّرة المضيئة

في الرد على ابن تيمية

للامام الحافظ الفقيه المجتهد ابي الحسن

تقي الدين علي بن عبد الكافي

السبكي الكبير

رضي الله عنه

قد اعتنى بطبعه طبعة جديدة بالأوفست

مكتبة الحقيقة



يطلب من مكتبة الحقيقة بشارع دار الشفقة بفاتح ٥٧ استانبول-تركيا

الدّرة المضيئة

في الرد على ابن تيمية

للامام الحافظ الفقيه المجتهد ابي الحسن تقي الدين

علي بن عبد الكافي السبكي الكبير

رضي الله عنه[1]

بســـم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله الاّ ان يتم نوره ولو كره الكافرون والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي نصر دينه بالجلاد والجدال وتكفل لأمته ان لا يزالوا على الحق ظاهرين حتى يقاتل آخرهم الدجال وعلى آله الطيبين وأصحابه الذين وصفهم بأنهم أشداء على الكفار رحماء بينهم وألحق التابعين باحسان في رضاه بالسابقين الاولين من المهاجرين والانصار وسلم تسليما كثيرا.

أمّا بعد فانه لما أحدث ابن تيمية ما أحدث في أصول العقائد ونقض من دعائم الاسلام الاركان والمعاقد بعد ان كان مستترا بتبعية الكتاب والسنة مظهرا انه داع الى الحق هاد الى الجنة فخرج عن الاتباع الى الابتداع وشذ عن جماعة المسلمين بمخالفة الاجماع وقال بما يقتضي الجسمية والتركيب في الذات المقدسة وان الافتقار الى الجزء ليس بمحال وقال بحلول الحوادث بذات الله تعالى وان القرآن محدث تكلم الله به بعد ان لم يكن وانه يتكلم ويسكت ويحدث في ذاته الارادات بحسب المخلوقات وتعدى في ذلك الى استلزام قدم العالم (والتزامه) بالقول بأنه لا أول للمخلوقات فقال بحوادث لا أول لها فأثبت الصفة القديمة حادثة والمخلوق الحادث

([1]) بقي على قضاء الشام الى ان ضعف وتعلل فاناب عنه ولده التاج وانتقل الى القاهرة وتوفي هناك بعد عشرين يوما سنة ٧٥٦ هـــ. ودفن بسعيد السعداء

قديما ولم يجمع أحد هذين القولين في ملة من الملل ولا نحلة من النحل فلم يدخل في فرقة من الفرق الثلاثة والسبعين التي افترقت عليها الامة ولا وقفت به مع أمة من الامم همة، وكل ذلك وان كان كفرا شنيعا مما نقل جملته بالنسبة الى ما أحدث في الفروع فان متلقي الاصول عنه وفاهم ذلك منه هم الاقلون والداعي اليه من أصحابه هم الارذلون واذا حوققوا في ذلك انكروه وفروا منه كما يفرون من المكروه، ونبهاء اصحابه ومتدينوهم لا يظهر لهم الاّ مجرد التبعية للكتاب والسنة والوقوف عند ما دلت عليه من غير زيادة ولا تشبيه ولا تمثيل.

وأما ما أحدثه في الفروع فأمر قد عمت به البلوى وهو الافتاء في تعليق الطلاق على وجه اليمين بالكفارة عند الحنث وقد استروح العامة الى قوله وتسارعوا اليه وخفت عليهم احكام الطلاق وتعدى الى القول بأن الثلاث لا تقع مجموعة اذا أرسلها الزوج على الزوجة وكتب في المسألتين كراريس مطولة ومختصرة أتى فيها بالعجب العجاب وفتح من الباطل كل باب، وكان الله تعالى قد وفق لبيان خطإه وتهافت قوله ومخالفته لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم واجماع الامة.

وقد عرف ذلك خواص العلماء ومن يفهم من عوام الفقهاء، ثم بلغني انه بث دعاته في أقطار الارض لنشر دعوته الخبيثة وأضل بذلك جماعة من العوام ومن العرب والفلاحين وأهل البلاد البرانية ولبس عليهم مسألة اليمين بالطلاق حتى أوهمهم دخولها في قوله تعالى (**لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَانِكُمْ** * البقرة: ٢٢٥) وكذلك في قوله تعالى (**قَدْ فَرَضَ اللهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ** * التحريم: ٢) فعسر عليهم الجواب وقالوا هذا كتاب الله سبحانه وبقي في قلوبهم شبه من قوله حتى ذاكرني بذلك بعض المشايخ ممن جمع علما وعملا وبلغ من المقامات الفاخرة الموصلة الى الآخرة أملا ورأيته متطلعا الى الجواب عن هذه الشبهة وبيان الحق في هذه المسألة على وجه مختصر يفهمه من لم يمارس كتب الفقه ولا ناظر في الجدل فكتبت هذه الاوراق على وجه ينتفع به من نور الله قلبه وأحب لزوم الجماعة وكره تبعية من شذ



دفع شبه من شبه وتمرد

ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد

تصنيف: الإمام الحجة الفقيه الزاهد

تقي الدين أبي بكر الحصني الشافعي الدمشقي

المتوفى سنة ٨٢٩ هجرية

ويليه

الفتاوى السهمية في ابن تيمية

اعتنى به

عبد الواحد مصطفى



أخذها قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة(1) وكتب عليها: (القائل بهذه المقالة ضال مبتدع) ووافقه على ذلك الحنفي والحنبلي فصار كفره بذلك مجمعاً[١] عليه ثم كتب كتاباً[٢] إلى دمشق بما يعتمده نائب السلطنة في أمره.

وفي يوم الجمعة عاشر شهر شعبان حضر كتاب السلطان إلى نائب البلد وأمره أن يقرأ على السدة في يوم الجمعة فقرىء وكان قارئ الكتاب بدر الدين بن الأعزازي الموقع والمبلغ ابن النجيبي المؤذن.

ومضمون الكتاب بعد البسملة:

أدام الله تعالى نعمه ... ونوضح[٣] لعلمه الكريم ورود مكاتبته التي جهزها بسبب ابن تيمية. فوقفنا عليها، وعلمنا مضمونها في أمر المذكور وإقدامه على الفتوى بعد تكرير المراسيم الشريفة بمنعه، حسب ما حكم به القضاة وأكبر[٤] العلماء[٥]، وعقدنا بهذا السبب مجلساً بين أيدينا الشريفة

(١) في ط: فصار كفره مجمعاً.

(٢) في ج: ثم كتب كتابه.

(٣) في ج: وتوضح.

(٤) في ط: وأكابر.

(٥) في ب: بين القضاة والعلماء وفي ج: في سجن المذكور.

---

(1) هو: محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة قاضي القضاة بدر الدين أبو عبد الله ولد سنة ٦٣٩ هـ بحماة. قال عنه الذهبي: « قاضي القضاة شيخ الإسلام الخطيب المفسر، له تعاليق في الفقه والحديث والأصول والتاريخ وغير ذلك. وله مشاركة حسنة في علوم الإسلام مع دين وتعبد وتصوف وأوصاف حميدة وأحكام محمودة ... وهو أشعري فاضل » أ.هـ. اشتغل في علوم كثيرة وصنف في كثير منها، أفتى قديماً وعرضت فتواه على النووي فاستحسن ما أجاب به. قلت: من مصنفاته المطبوعة (إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل) طبعته مكتبة دار السلام بالقاهرة وهو يرد على المشبهة والمجسمة في عصره (ابن تيمية وأتباعه).

توفي ﷺ سنة ٧٣٣هـ بالقاهرة ودفن قريباً من الشافعي.

نابلس فأنكر فقامت عليه البينة بما قاله (١٧٢ /ب) فأدب وحمل على جمل ثم أعيدوا في السجن.

ولما كان يوم الأربعاء أحضر ابن قيم الجوزية إلى مجلس شمس الدين المالكي وادعوا عليه وأرادوا[١] ضرب عنقه. فما كان جوابه إلا أن قال: أن القاضي الحنبلي حكم بحقن دمي وبإسلامي وقبول توبتي. فأعيد إلى الحبس[٢] إلى أن أحضر الحنبلي فأخبر بما قاله فأحضر وعزر وضرب بالدرة وأركب حماراً وطيف به في البلد والصالحية وردوه إلى الحبس ولم يزل هذا في أتباعه.

وحضر شخص إلى دمشق يقال له أحمد الظاهري وكان قد حفظ باب[٣] المتشابه وأحاديثه فكان يسردها على العوام وآحاد الناس من الفقهاء فعظمه أتباع ابن تيمية وأكرموه. ثم إنه توجه إلى القاهرة فشرع يسرد الآيات والأحاديث فعلم به الإمام العلامة الشيخ سراج الدين البلقيني فطلبه وأعلم به برقوق فأخذوه وقيدوه. وكانوا يضربونه بالسياط أول النهار ثم يستعملونه في العمارة فإذا كان آخر النهار أعادوا عليه الضرب. ثم بلغني أن آخر الأمر أن ضربوا عنقه.

وكان الشيخ زين الدين بن رجب الحنبلي ممن يعتقد كفر ابن تيمية وله عليه الرد. وكان يقول بأعلى صوته في بعض المجالس: معذور (١٧٣/أ) السبكي – يعني في تكفيره –[٤].

والحاصل أنه وأتباعه من الغلاة في التشبيه والتجسيم والازدراء بالنبي ﷺ

---

(١) في ط: المالكي وأرادوا.

(٢) في ب: السجن.

(٣) في ب-ج-ط: آيات.

(٤) في ب: معذور السبكي في تكفيره.



تأليف المؤرخ الناقد

شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي

الجزء التاسع

دار الجيل

بيروت

مائلا مع العلاء وان من أظهر لنا كلاماً يقتضي الكفر لا نقره عليه ؛ وكان من جملة كلام العلاء الانكار على من يعتقد الوحدة المطلقة ومن جملة كلام المالكي أنتم ماتعرفون الوحدة المطلقة ، فبمجرد سماع ذلك استشاط غضباً وصاح بأعلى صوته أنت معزول ولو لم يعزلك السلطان يعني لتضمن ذلك كفره عنده بل قيل أنه قال له صريحاً كفرت كيف يعذر من يقول بالوحدة المطلقة وهي كفر شنيع واستمر يصيح وأقسم بالله أن السلطان إن لم يعزله من القضاء ليخرجن من مصر فأشير على البساطي بمفارقة المجلس إخماداً للفتنة وبلغ السلطان ذلك فأمر باحضار القضاة عنه فحضروا فسئلوا عن مجلس العلاء فقصه كاتب السر وهو ممن حضر المجلس الأول بحضرتهم ودار بين شيخنا والبساطي في ذلك بعض كلام فتبرأ البساطي من مقالة ابن عربي وكفر من يعتقدها وصوب شيخنا قوله فسأل السلطان شيخنا حينئذ ماذا يجب عليه وهل تكفير العلاء له مقبول وماذا يستحق العزل أو التعزير فقال شيخنا لا يجب عليه شيء بعد إعترافه بما وقع وهذا القدر كاف منه وانفصل المجلس وأرسل السلطان يترضى العلاء ويسأله في ترك السفر فأبى فسلم له حاله وقال يفعل ما أراد ويقال انه قال للسلطان أنا لا أقيم في هذه الممالك الا بشروط ثلاث عزل البساطي ونفي خليفة يعني نزيل بيت المقدس وابطال مكس قطيا. وبلغنا أنه خرج من القاهرة غضباً إما في هذه الواقعة أو غيرها الدمياط ليسافر منها فبرز البرهان الابناسي والقاياتي والوفائي وكلهم ممن أخذ عنه اليها حتى رجعوا به وكان قبل بيسير في السنة بعينها وصل اليه باشارته من صاحب كلبرجا المشار اليها ثلاثة آلاف شاش أو أكثر ففرق منها الفاً على الطلبة الملازمين له من جملتها مائة للصدر بن العجمي ليوفي بها دينه وتعفف بعضهم كالمحلي عن الاخذ بل فرق ماعينه العلاء له منها وهو ثلاثون شاشاً على الفقراء وامتنع العلاء من إعطاء بعض طلبته كالسفطي مع طلبه منه بنفسه ولم يدخر لنفسه منها شيئاً وعمل وليمة للطلبة في بستان ابن عنان صرف عليها ستين دينارا ، ثم بعد ذلك سنة اربع وثلاثين أو قبلها تحول الى دمشق فقطنها وصنف رسالته فاضحة الملحدين بين فيها زيف ابن عربي وقرأها عليه شيخنا العلاء القلقشندي هناك في شعبان سنة أربع وثلاثين ثم البلاطنسي وآخرون وكذا اتفقت له حوادث بدمشق منها أنه كان يسأل عن مقالات التقي بن تيمية التي انفرد بها فيجيب بما يظهر له من الخطأ فيها وينفر عنه قلبه الى أن استحكم أمره عنده فصرح بتبديعه ثم تكفيره ثم صار يصرح في مجلسه بأن من اطلق على ابن تيمية أنه شيخ الاسلام فهو بهذا الاطلاق كافر واشتهر ذلك فانتدب حافظ الشام الشمس بن ناصر الدين

الفتاوى الحديثية

تأليف

شيخ الإسلام أحمد شهاب الدين بن حجر الهيتمي المكي

(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ)

طبعة جديدة مصححة ومنقحة ومقابلة على أصل مخطوط

تحقيق

أحمد عناية

دار التقوى

للطباعة والنشر والتوزيع

فأجاب بقوله: ابن تيمية عبد خذله الله وأضلَّه وأعماه وأصمَّه وأذلَّه، وبذلك صرح الأئمة الذين بيَّنوا فساد أحواله وكذب أقواله، ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام المجتهد[٥٣/أ] المتفق على إمامته وجلالته وبلوغه مرتبة الاجتهاد أبي الحسن السبكي وولده التاج والشيخ الإمام العز بن جماعة وأهل عصرهم، وغيرهم من الشافعية والمالكية والحنفية، ولم يقصر اعتراضه على متأخري الصوفية بل اعترض على مثل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما كما يأتي.

والحاصل أنْ لا يقام لكلامه وزن بل يُرْمَى في كلّ وَعْر وحَزْن، ويعتقد فيه أنه مبتدع ضالّ [ومُضِلٌّ][١] جاهل غالٍ عامله الله بعدله، [وأجارنا][٢] من مثل طريقته وعقيدته وفعله آمين.

وحاصل ما أشير إليه في السؤال أنه قال في بعض كلامه: إن في كتب الصوفية ما هو مبني على أصول الفلاسفة المخالفين لدين المسلمين فيتلقّى ذلك بالقبول مَنْ يطالع فيها من غير أنْ يعرف حقيقتها، كدعوى أحدهم أنه مُطَّلِعٌ على اللوح المحفوظ؛ فإنه عند الفلاسفة كابن سينا وأتباعه النفس [الفلكية][٣]، ويزعم أن نفوس البشر تتصل بالنفس الفلكية، أو بالعقل الفعَّال يقظة أو مناماً، وهم يدّعون أن ما يحصل من المكاشفة يقظة أو مناماً هو بسبب اتصالها بالنفس الفلكيّة عندهم، وهي سبب حدوث الحوادث في العالم فإذا اتصلت بها نفس البشر استنقش فيها ما كان في النفس الفلكية، وهذه الأمور لم يذكرها قدماء الفلاسفة وإنما ذكرها ابن سينا، ومن يتلقّى عنه، ويوجد من ذلك في بعض كلام أبي حامد، وكلام ابن عربي، وابن سبعين وأمثال هؤلاء تكلّموا في التصوف، والحقيقة على قاعدة الفلاسفة لا على أصول المسلمين، ولقد خرجوا بذلك إلى الإلحاد كإلحاد [الشيعة][٤]، والإسماعيلية، والقرامطة، [و][٥] الباطنيّة، بخلاف عُبَّاد أهل السنة والحديث ومتصوّفتهم، كالفُضَيل وسائر رجال الرسالة، وهؤلاء أعظم الناس إنكاراً لطرق مَنْ هم خيرٌ من الفلاسفة كالمعتزلة [والكرامية][٦] فكيف بالفلاسفة، وأهل التصوف ثلاثة أصنافٍ:

---

(١) غير موجودة في الأصل.
(٢) في الأصل: إجازنا.
(٣) في الأصل: الملكية.
(٤) في الأصل: الشيعية.
(٥) غير موجودة في الأصل.
(٦) في الأصل: والكلابية.

الباب الثاني

قوله بحوادث لا أول لها لم تزل مع الله

أي لم يتقدم الله جنس الحوادث، وإنما تقدم أفراده المعينة أي أن كلّ فردٍ من أفراد الحوادث بعينه حادث مخلوق، وأما جنس الحوادث فهو أزلي كما أن الله أزلي، أي لم يسبقه الله تعالى بالوجود.

وهذه المسألة من أبشع المسائل الاعتقادية التي خرج بها عن صحيح العقل وصريح النقل وإجماع المسلمين، ذكر هذه العقيدة في سبعة من كتبه: موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول، ومنهاج السنّة النبوية، وكتاب شرح حديث النزول، وكتاب شرح حديث عمران بن حصين، وكتاب نقد مراتب الإجماع، ومجموعة تفسير من ست سور، وكتابه الفتاوى، وكل هذه الكتب مطبوعة.

أمّا عبارته في الموافقة فهي ما نصّه: «وأمّا أكثر أهل الحديث ومن وافقهم فإنهم لا يجعلون النوع حادثًا بل قديمًا، ويفرقون بين حدوث النوع وحدوث الفرد من أفراده كما يفرق جمهور العقلاء بين دوام النوع ودوام الواحد من أعيانه». اهـ. وقال في موضع ءاخر في ردّ قاعدة ما لا يخلو من الحادث حادث لأنه لو لم يكن كذلك لكان الحادث أزليًا بعدما نقل عن الأبهري أنه قال: قلنا لا نسلم وإنما يلزم ذلك لو كان شىء من الحركات بعينها لازمًا للجسم، وليس كذلك بل قبل كل حركة حركة لا إلى أول، ما نصه: «قلت هذا من نمط الذي قبله فإن الأزلي اللازم هو نوع الحادث لا عين الحادث، قوله لو كانت حادثة في الأزل لكان الحادث اليومي موقوفًا على انقضاء ما لا نهاية له، قلنا: لا نسلم بل يكون الحادث اليومي مسبوقًا بحوادث لا أول لها». اهـ. ويقول فيها

أيضًا ما نصه: «فمن أين في القرءان ما يدل دلالة ظاهرة على أن كل متحرك محدَث أو ممكن، وأن الحركة لا تقوم إلا بحادث أو ممكن، وأن ما قامت به الحوادث لم يخل منها، وأن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، وأين في القرءان امتناع حوادث لا أول لها» اهـ.

فهذا من عجائب ابن تيمية الدالة على سخافة عقله قوله بقدم العالم القدم النوعي مع حدوث كل فرد معين من أفراد العالم. قال الكوثري في تعليقه على السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل ما نصّه: «وأين قدم النوع مع حدوث أفراده؟ وهذا لا يصدر إلا ممن به مس، بخلاف المستقبل، وقال أبو يعلى الحنبلي في «المعتمد»: والحوادث لها أول ابتدأت منه خلافًا للملحدة. اهـ. وهو من أئمة الناظم يعني ابن القيّم فيكون هو وشيخه من الملاحدة على رأي أبي يعلى هذا فيكونان أسوأ حالاً منه في الزيغ، ونسأل الله السلامة» اهـ.

وقال - أي ابن تيمية - في منهاج السنّة النبوية ما نصه: «فإن قلتم لنا: فقد قلتم بقيام الحوادث بالرّبّ، قلنا لكم: نعم، وهذا قولنا الذي دلَّ عليه الشرع والعقل...».

وقال فيه ما نصه: «ولكن الاستدلال على ذلك بالطريقة الجهمية المعتزلية طريقة الأعراض والحركة والسكون التي مبناها على أن الأجسام محدَثة لكونها لا تخلو عن الحوادث، وامتناع حوادث لا أول لها طريقة مبتدَعة في الشرع باتفاق أهل العلم بالسنة، وطريقة مخطرة مخوفة في العقل بل مذمومة عند طوائف كثيرة» اهـ

وقال في موضع ءاخر ما نصّه: «وحينئذٍ فيمتنع كون شىء من العالم أزليّا وإن جاز أن يكون نوع الحوادث دائمًا لم يزل، فإن الأزل ليس هو عبارة عن شىء محدد بل ما من وقت يقدر إلا وقبله وقت ءاخر، فلا يلزم من دوام النوع قدم شىء بعينه». اهـ. ومضمون هذا أمران: أحدهما أنه يقرّ ويعتقد قدم الأفراد من غير تعيين شيء منها.

ثم هذا يتحصل منه مع ما نقل عنه الجلال الدواني في كتاب شرح العضدية بقوله: «وقد رأيت في بعض تصانيف ابن تيمية القول به -أي بالقدم الجنسي- في العرش»، أي أنه كان يعتقد أن جنس العرش أزلي أي ما من عرش إلا وقبله عرش إلى غير بداية وأنه يوجد ثم ينعدم ثم يوجد ثم ينعدم وهكذا، أي أن العرش جنسه أزلي لم يزل مع الله ولكن عينه القائم الآن حادث.

أما عبارته في شرح حديث عمران بن الحصين فهي: «وإن قدّر أن نوعها -أي الحوادث- لم يزل معه فهذه المعية لم ينفها شرع ولا عقل، بل هي من كماله، قال تعالى :﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ﴾.

وقد أثبت هذه العقيدة عن ابن تيمية الحافظ السبكي في رسالته الدرة المضية، والحافظ أبو سعيد العلائي.

وقال العلاّمة البياضي الحنفي في كتابه إشارات المرام بعد ذكر الأدلة على حدوث العالم ما نصّه: «فبطل ما ظنه ابن تيمية من قدم العرش كما في شرح العضدية».اهـ.

هذا وقد نقل المحدّث الأصولي بدر الدين الزركشي في تشنيف المسامع اتفاق المسلمين على كفر من يقول بأزلية نوع العالم فقال بعد أن ذكر أن الفلاسفة قالوا: إن العالم قديم بمادته وصورته، وبعضهم قال: قديم المادة محدَث الصورة، ما نصه: «وضلّلهم المسلمون في ذلك وكفّروهم». اهـ. ومثل ذلك قال الحافظ ابن دقيق العيد والقاضي عياض المالكي والحافظ زين الدين العراقي والحافظ ابن حجر في شرح البخاري وغيرهم. قال القاضي عياض في الشفا: «وكذلك نقطع على كفر من قال بقدم العالم أو بقائه أو شك في ذلك على مذهب بعض الفلاسفة والدهرية» اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري ما نصه: «قال شيخنا -يعني العراقي- في شرح الترمذي: الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقييده بإنكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة كالصلوات الخمس، ومنهم من عبر بإنكار ما علم وجوبه بالتواتر، ومنه القول بحدوث العالم، وقد حكى القاضي عياض وغيره الإجماع على تكفير من يقول بقدم العالم، وقال ابن دقيق العيد: «وقع هنا من يدّعي الحذق في المعقولات ويميل إلى الفلسفة فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر لأنه من قبيل مخالفة الإجماع، وتمسك بقولنا: إن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواترًا عن صاحب الشرع، قال: وهو تمسك ساقط إما عن عمى في البصيرة أو تعام، لأن حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل» اهـ.

وقال الحافظ اللغوي محمد مرتضى الزبيدي في شرح الإحياء عند الكلام على تكفير الفلاسفة ما نصه: «ومن ذلك قولهم بقدم العالم وأزليته، فلم يذهب أحد من المسلمين إلى شيء من ذلك» اهـ، وقال في موضع ءاخر منه ما نصه: «وقال السبكي في شرح عقيدة ابن الحاجب: «اعلم أن حكم الجواهر والأعراض كلها الحدوث، فإذًا العالم كله حادث، وعلى هذا إجماع المسلمين بل وكل الملل، ومن خالف في ذلك فهو كافر لمخالفة الإجماع القطعي» اهـ. فقول ابن تيمية بأزلية نوع العالم مخالف للقرءان والحديث الصريح وإجماع الأمة وقضية العقل، أمّا القرءان فقوله تعالى:﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾، فليس معنى هو الأول إلا أنه هو الأزلي الذي لا أزلي سواه أي أن الأولية المطلقة لله فقط لا تكون لغيره، فأشرك ابن تيمية مع الله غيره في الأولية التي أخبرنا الله بأنها خاصة له، وذلك لأن الأولية النسبية هي في المخلوق، فالماء له أولية نسبية أي أنه أول المخلوقات بالنسبة لغيره من المخلوقات، ثم تلاه العرش ثم حدث ما بعدهما وهو القلم الأعلى

واللوح المحفوظ ثم الأرض ثم السموات، ثم ما ذكره الله تعالى بقوله: ﴿وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾.

وأما الحديث فقوله ﷺ الذي رواه البخاري وغيرُه: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَىءٌ غَيْرُهُ**» الذي توافقه الرواية الأخرى رواية أبي معاوية: «**كَانَ اللهُ قَبْلَ كُلّ شَىءٍ**»، ورواية: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَىءٌ**».

وأمّا رواية البخاري في أواخر الجامع: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يُكُنْ شَىءٌ قَبْلَهُ**» فترد إلى روايته في كتاب بدء الخلق وذلك متعين، ولا يجوز ترجيح رواية: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يُكُنْ شَىءٌ قَبْلَهُ**» على رواية: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَىءٌ غَيْرُهُ**» كما أومأ إلى ذلك ابن تيمية، لأن ظاهر رواية: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يُكُنْ شَىءٌ قَبْلَهُ**» يوافق ما يزعمه كما أشار لذلك الحافظ ابن حجر في شرح البخاري عند ذكر حديث: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يُكُنْ شَىءٌ قَبْلَهُ**» فقال فيما حاول ابن تيمية من ترجيح هذه الرواية على تلك الرواية توصلاً إلى عقيدته من إثبات حوادث لا أول لها ما نصه: «وهذه من أشنع المسائل المنسوبة له» -يعني ابن تيمية-.اهـ. أقول: ولا أدري لماذا لم يجزم الحافظ ابن حجر بقول ابن تيمية بهذه المسألة مع أنه ذكر في كتابه لسان الميزان قول الحافظ السبكي في ابن تيمية في تلك الأبيات التي منها: يرى حوادث لا مبدا لأولها في الله، وأنه يقول بتجدد حوادث في ذات الله من كلمات وإرادات بحسب المخلوقات. وهو المراد بقول ابن تيمية نوع العالم أزلي وأفراده حادثة.
وكذلك رواية مسلم: «**اللّهُمَّ أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَىءٌ**» ترد إلى رواية البخاري: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَىْءٌ غَيْرُهُ**» فإن لم ترد ورجحت رواية مسلم كان ذلك رجوعًا إلى قول الفلاسفة وإلغاء لرواية البخاري.

فخالف ابن تيمية القرءان والحديث وقضية العقل التي لم يخالف فيها إلا الدهرية وأمثالهم، وهذا ليس مشكوكًا في نسبته إلى ابن تيمية فإنه ذكر ذلك في سبعة من كتبه كما مرّ، وعبّر في

بعضها بأزلية جنس العالم. ولو لم يكن نصّ ابن تيمية في كتبه السبعة التي هي في متناول من يريد الاطلاع عليها لأنها طبعت، لكفى شهادة الحافظيْن الإماميْن الجليليْن المتفق على إمامتهما تقي الدين السبكي وأبي سعيد العلائي.

وابن تيمية قد أخذ هذه المسألة أعني قوله بقدم نوع العالم عن متأخري الفلاسفة لأنه اشتغل بالفلسفة كما قال الذهبي.

فكيف ينسب نفسه إلى السلف وتنسبه أتباعه إلى السلف وهو ناقض السلف، فالسلف كلهم كانوا مجمعين على أن الله هو الأول الأولية المطلقة وأنه لا يشاركه بها غيره، وهو أشرك بالله نوع العالم أي جنسه، فأين هو وأين التوحيد؟

ويكفي ابن تيمية مناقضة أنه يذكر في غير موضع أننا لا نصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه، ويقول في الموافقة: «وأين في القرءان امتناع حوادث لا أول لها» اهـ.

نقول: فأين في الكتاب والسنة ذكر جواز حوادث لا أول لها، وهذه عقيدة فاسدة مصادمة لعقيدة الإسلام يبرأ منها المسلمون.

قال ملا علي القاري في شرح الفقه الأكبر ما نصه: «ثم اعلم أن المراد بأهل القبلة الذين اتفقوا على ما هو من ضروريات الدين، كحدوث العالم وحشر الأجساد وعلم الله بالكليات والجزئيات وما أشبه ذلك من المسائل، فمن واظب طول عمره على الطاعات والعبادات مع اعتقاد قدم العالم، أو نفي الحشر، أو نفي علمه سبحانه بالجزئيات لا يكون من أهل القبلة» اهـ.

التّصويرات

قيل

درء تعارض العقل والنقل

أو

موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول

شيخ الإسلام

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام

ابن تيمية

٦٧١ : ٧٢٨هـ

تحقيق

الدكتور السيد محمد السيد   الأستاذ سيد إبراهيم صادق

الجزء الأول

دار الحديث
القاهرة

قال المجسم ابن تيمية

أخباره فى هذا الباب يذكر فيها أفعال الرب: كخلقه ورزقه وعدله وإحسانه وإثابته ومعاقبته، ويذكر فيها أنواع كلامه وتكليمه لملائكته وأنبيائه وغيرهم من عباده، ويذكر فيها ما يذكره من رضاه وسخطه، وحبه وبغضه، وفرحه وضحكه، وغير ذلك من الأمور التى تدخل فى هذا الباب.

الناس فى مسألة أفعال الله تعالى ثلاثة أقسام:

والناس فى هذا الباب ثلاثة أقسام:

الجهمية المحضة من المعتزلة ومن وافقهم، يجعلون هذا كله مخلوقًا منفصلاً عن الله تعالى.

والكُلاَّبية ومن وافقهم، يثبتون ما يثبتون من ذلك: إما قديمًا بعينه لازمًا لذات الله، وإما مخلوقًا منفصلاً عنه.

وجمهور أهل الحديث وطوائف من أهل الكلام، يقولون: بل هنا قسم ثالث قائم بذات الله متعلق بمشيئته وقدرته، كما دلت عليه النصوص الكثيرة.

ثم بعض هؤلاء قد يجعلون نوع ذلك حادثًا، كما تقوله الكرامية، وأما أكثر أهل الحديث ومن وافقهم فإنهم لا يجعلون النوع حادثًا، بل قديمًا، ويفرقون بين حدوث النوع وحدوث الفرد من أفراده، كما يفرق جمهور العقلاء بين دوام النوع ودوام الواحد من أعيانه؛ فإنه نعيم أهل الجنة يدوم نوعه ولا يدوم كل واحد واحد من الأعيان الفانية، ومن الأعيان الحادثة ما لا يفنى بعد حدوثه، كأرواح الآدميين، فإنها مُبْدَعة، كانت بعد أن لم تكن، ومع هذا فهى باقية دائمة.

والفلاسفة تجوِّز مثل ذلك فى دوام النوع دون أشخاصه، لكن الدهرية منهم ظنوا أن حركات الأفلاك من هذا الباب، وأنها قديمة النوع، فاعتقدوا قدمها، وليس لهم على ذلك دليل أصلاً، وعامة ما يحتجون به إبطال قول من لا يفرِّق بين حدوث النوع وحدوث الشخص، ويقولون: إنه يلزم من حدوث الأعيان حدوث نوعها، ويقولون: إن ذلك كله حدث من غير تجدد أمر حادث.

وهذا القول إذا بطل كان بطلانه أقوى فى الحجة على الدهرية فى إفساد قولهم، وفى صحة ما جاء به الكتاب والسنة، كما تقدم بيانه، وإن لم يبطل بطل قولهم.

فالمعقول الصريح موافق للشرع متابع له كيف ما أدير الأمر، وليس فى صريح المعقول ما يناقض صحيح المنقول، وهو المطلوب.

ومن المعلوم: أن أصل الإيمان تصديق الرسول فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، وقد اتفق

قدر فهذا باطل عقلا وسمعًا؛ فليس فى لغة العرب ولا غيرهم إطلاق لفظ «المثل» على مثل هذا؛ إلا فيلزم أن يكون كل موصوف مماثلا لكل موصوف، وكل ما له حقيقة مماثلا لكل ما له حقيقة، وكل ما له قدر مماثلا لكل ما له قدر، وذلك يستلزم أن يكون كل موجود مماثلا لكل موجود، وهذا ـ مع أنه فى غاية الفساد والتناقض ـ لا يقوله عاقل، فإنه يستلزم التماثل فى جميع الأشياء، فلا يبقى شيئان مختلفان غير متماثلين قط، وحينئذ فيلزم أن يكون الرب مماثلا لكل شىء، فلا يجوز نفى مماثلة شىء من الأشياء عنه، وذلك مناقض للسمع والعقل؛ فصار حقيقة قولهم فى نفى التماثل عنه يستلزم ثبوت مماثلة كل شىء له، فهم متناقضون مخالفون للشرع والعقل.

الجواب الرابع: أن يقال: فهب أن بعض هذه النصوص قد يفهم منها مقدمة واحدة من مقدمات دليلكم، فتلك ليست كافية بالضرورة عند العقلاء، بل لا بد من ضم مقدمة أو مقدمات أخر ليس فى القرآن ما يدل عليها ألبتة، فإذا قُدِّر أن الأفوال هو الحركة، فمن أين فى القرآن ما يدل دلالة ظاهرة على أن كل متحرك محدث أو ممكن؟ وأن الحركة لا تقوم إلا بحادث أو ممكن؟ وأن ما قامت به الحوادث لم يخل منها؟ وأن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث؟ وأين فى القرآن امتناع حوادث لا أول لها؟.

بل أين فى القرآن أن الجسم الاصطلاحى مركب من الجواهر الفردة التى لا تقبل الانقسام، أو من المادة والصورة، وأن كل جسم فهو منقسم ليس بواحد؟.

بل أين فى القرآن أو لغة العرب، أو أحد من الأمم أن كل ما يشار إليه أو كل ما له مقدار فهو جسم؟ وأن كل ما شاركه فى ذلك فهو مثل له فى الحقيقة؟.

ولفظ الجسم فى القرآن مذكور فى قوله تعالى: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ (البقرة: ٢٤٧) وفى قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ (المنافقون: ٤)، وقد قال أهل اللغة: إن الجسم هو البدن، قال الجوهرى فى صحاحه: قال أبو زيد: الجسم الجسد، وكذلك الجسمان والجثمان، قال: وقال الأصمعى: الجسم والجسمان: الجسد.

ومعلوم أن أهل الاصطلاح نقلوا لفظ «الجسم» من هذا المعنى الخاص إلى ما هو أعم منه، فسموا الهواء ولهيب النار وغير ذلك جسمًا، وهذا لا تسميه العرب جسمًا، كما لا تسميه جسدًا ولا بدنًا[1].

ثم قد يراد بالجسم نفس الجسد القائم بنفسه، وقد يراد به غِلَظَهُ، كما يقال: لهذا الثوب جسم.

(١) الجسم هو فى بادئ النظر هو هذا الجوهر المسند القابل للأبعاد الثلاثة الطول والعرض والعمق وهو ذو شكل ووضع وله مكان إذا شغله منع غيره.
المعجم الفلسفى الجزء الأول صـ٤١٢

٣٠- من تراث الكوثرى

السَّيْفُ الصَّقِيلُ

فى الرد على ابن زفيل

للإمام الحجة أبى الحسن تقى الدين على بن عبد الكافى
السبكى الكبير
المولود سنة ٦٨٣هـ ١٢٨٤م
المتوفى سنة ٧٥٦هـ - ١٣٥٥م

يرد به على نونية ابن القيم

ومعه تكملة الرد على نونية ابن القيم

بقلم

محمد زاهد بن الحسن الكوثرى

عفى عنهما

المكتبة الأزهرِيَّة للتراث

٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر الشريف

ت: ٥١٢٠٨٤٧

وأرواح خلقًا من قبل خلق وإنه كان قبل هذه السموات سموات غيرها لا إلى نهاية، وأرواح غير هذه الأرواح لا إلى نهاية لم يكن بينه وبين هذا الناظم فرق إلا أن هذه في غير ذاته تعالى، وما قاله الناظم ، بحدوثه في ذاته سبحانه وتعالى والتسلسل عنده جائز فبم ينكر على الزنديق الذي يدعى ذلك؟ وأي فرق بين قوله وقوله؟ فإن التزم جوازهما فأي فرق بينهما وبين جرم هذه السماء؟[١] وقوله (تخلف التأثير بعد تمام موجبه) ففيه اعتراضان: أحدها أن المؤثر خلاف الفاعل بالاختيار والله تعالى فاعل بالاختيار والثاني قوله (بعد تمام موجبه) إن أراد الإيجاب الذاتي فهو قول الفلاسفة والله فاعل بالاختيار، ومن ضرورة الفعل بالاختيار تأخر عن الاختيار، والتأخر يقتضي الحدوث فكيف يتخلص عن هذه النكتة. [وإن أراد الوجوب عن الله فسياق العبارة ينافيه].

فصل

القول في تجويز التسلسل في الماضي

قال: «فلئن زعمتم أن ذاك تسلسل قلنا صدقتم وهو ذو إمكان كتسلسل التأثير في مستقبل، وهل بينهما[٢] فرق؟ وأبو علي [الجبائي] وابنه [أبو هاشم] والأشعري وابن الطيب [الباقلاني] وجميع أرباب الكلام الباطل فرقوا وقالوا ذلك فيما لا يزال حق وفي الأزل ممتنع لأجل تناقض الأزلي والأحداث، فانظر إلى التلبيس في ذا الفرق ترويجًا على العوران والعميان ما قال ذو عقل بأن ذا أزلي لذي ذهن ولا أعيان بل كل فرد فهو مسبوق بفرد ونظيره كل فرد ملحوق بفرد فالآحاد تفنى والنوع[٣] لا يفنى أزلا وأبدًا وتعاقب الآنات ثابت في الذهن كذا في العين، فإن

(١) ولعل المصنف لم ير جزء (حوادث لا أول لها) لابن تيمية إذ قوله فيه خطر جدًا.

(٢) لو كان الناظم سعى في تعلم أصول الدين عند أهل العلم قبل أن يحاول الإمامة في الدين لبان له الفرق بين الماضي والمستقبل في ذلك، ولعلم أن كل مادخل في الوجود من الحوادث متناه محصور وأما المستقبل فلا يحدث فيه حادث محقق إلا وبعده حادث مقدر لا إلى غير نهاية بخلاف الماضي كما سبق وسيأتي كلام أبي يعلى وغيره في ذلك.

(٣) عدم فناء النوع في الأزل بمعنى قدمه، وأين قدم النوع مع حدوث أفراده؟ وهذا لا يصدر إلا ممن به مس بخلاف المستقبل وقد سبق بيان ذلك، وقال أبو يعلى الحنبلي في المعتمد: «والحوادث لها أول ابتدأت منه خلافًا للملحدة ا هـ». وهو من أئمة الناظم فيكون هو وشيخه من الملاحدة على رأي أبي يعلى هذا فيكونان أسوأ حالا منه في الزيغ نسأل الله السلامة.

قيل

مِنهاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّة

في نقضِ كلامِ الشِّيعةِ والقدريَّة

تصنيف

[illegible] أبي العبّاس تقي الدّين أحمد بن عبد الحليم

ابن تيميّة الحرّاني الدّمشقي الحنبلي

المتوفّى سنة ٧٢٨ هـ

وضع حواشيه وخرّج آياته وأحاديثه

عبد الله محمود محمّد عمر

الجزءُ الأوّل

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

قال المجسم ابن تيمية

والصنف الثاني يقولون صفة ذات لازمة للموصوف لا تتعلق بمشيئته ولا قدرته، والآخرون يقولون هو صفة ذات وصفة فعل وهو قائم به يتعلق بمشيئته وقدرته. إذا كان كذلك فقولكم إنه صفة فعل ينازعكم فيه طائفة، وإذا لم ينازعوا في هذا، فيقال هب أنه صفة فعل لكن صفة فعل منفصل عن القائل الفاعل أو قائم به، أما الأوّل فهو قولكم الفاسد وكيف تكون الصفة غير قائمة بالموصوف، أو القول غير قائم بالقائل، فإن قلتم هذا بناء على أن فعل اللّه لا يقوم به، لأنه لو قام به لقامت به الحوادث، قيل والجمهور ينازعونكم في هذا الأصل ويقولون كيف يعقل فعل لا يقوم بفاعل، ونحن نعقل الفرق بين نفس التكوين وبين المخلوق المكوّن، وهذا قول جمهور الناس كأصحاب أبي حنيفة، وهو الذي حكاه البغوي وغيره من أصحاب الشافعي عن أهل السنة، وهو قول أئمة أصحاب أحمد كأبي إسحاق بن شاقلا وأبي بكر بن عبد العزيز وأبي عبد اللّه بن حامد والقاضي أبي يعلى في آخر قوليه، وقول أئمة الصوفية وأئمة أصحاب الحديث، وحكاه البخاري في كتاب أفعال العباد عن العلماء مطلقاً وهو قول طوائف من المرجئة والشيعة والكرامية.

ثم القائلون بقيام فعله به منهم من يقول فعله قديم والمفعول متأخر كما أن إرادته قديمة والمراد متأخر كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب أبي حنيفة وأحمد وغيرهم.

ومنهم من يقول بل هو حادث النوع كما يقول ذلك من يقوله من الشيعة والمرجئة والكرامية، ومنهم من يقول بمشيئته وقدرته شيئاً فشيئاً، لكنه لم يزل متصفاً به، فهو حادث الآحاد قديم النوع كما يقول ذلك من يقوله من من أئمة أصحاب الحديث وغيرهم من أصحاب الشافعي وأحمد وسائر الطوائف، وإذا كان الجمهور ينازعونكم فتقدر المنازعة بينكم وبين أئمتكم من الشيعة ومن وافقهم. فإن هؤلاء يوافقونكم على أنه حادث، لكن يقولون هو قائم بذات اللّه، فيقولون قد جمعنا حجتنا وحجتكم، فقلنا العدم لا يؤمر ولا ينهى، وقلنا الكلام لا بد أن يقوم بالمتكلم، فإن قلتم لنا فقد قلتم بقيام الحوادث بالرب. قلنا لكم نعم وهذا قولنا الذي دل عليه الشرع والعقل، ومن لم يقل إن الباري يتكلم ويريد ويحب ويبغض ويرضى ويأتي ويجيء فقد ناقض كتاب اللّه، ومن قال أنه لم يزل ينادي موسى في الأزل فقد خالف كلام اللّه مع مكابرة العقل، لأن اللّه تعالى يقول: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ﴾ [النمل:٨]، وقال: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، فأتى بالحروف الدالة على الاستقبال.

قال المجسم ابن تيمية

إنه موجب بذاته أو علة مستلزمة للمعلول، أو سمي مؤثراً لكون لفظ التأثير يعم هذه الأنواع، فيدخل فيه الفاعل باختياره ويدخل فيه الواجب بذاته وغير ذلك، بل هو المختص بالقدم الذي استحق ما سواه، كونه مسبوقاً بالعدم ولكن الاستدلال على ذلك بالطريقة الجهمية المعتزلية طريقة الاعراض والحركة والسكون التي مبناها على أن الأجسام محدثة لكونها لا تخلو عن الحوادث، وامتناع حوادث لا أوّل لها طريقة مبتدعة في الشرع باتفاق أهل العلم بالسنة، وطريقة مخطرة مخوفة في العقل، بل مذمومة عند طوائف كثيرة، وأنه لم يعلم بطلانها لكثرة مقدماتها وخفائها، والنزاع فيها عند كثير من أهل النظر كالأشعري في رسالة الثغرو من سلك سبيله في ذلك كالخطابي، وأبي عمر الطلمنكي وغيرهم، وهي طريق باطلة في الشرع والعقل عند محققي الأئمة العالمين بحقائق المعقول والمسموع.

والاستدلال بهذا طريق أوجبت نفي صفات اللّه القائمة به، ونفي أفعاله القائمة به، وأوجبت من بدع الجهمية ما هو معروف عند سلف الأمة، وسلطت بذلك الدهرية على القدح فيما جاءت به الرسل عن اللّه، فلا قامت بتقرير الدين، ولا قمعت أعداءه الملحدين، وهي التي أوجبت على من سلكها قولهم أن اللّه تعالى لم يتكلم، بل كلامه مخلوق، فإنه بتقدير صحتها تستلزم هذا القول.

وأما ما أحدثه ابن كلاب ومن اتبعه من القول بقدم شيء منه معين إما معنى واحد وإما حروف أو حروف وأصوات معينة يقترن بعضها ببعض أزلاً وأبداً، فهي أقوال محدثة بعد حدوث القول بخلق القرآن، وفيها من الفساد شرعاً وعقلاً ما يطول وصفه، لكن القائلون بها بينوا فساد قول من قال: هو مخلوق من الجهمية والمعتزلة. فكان في كلام كل طائفة من هؤلاء الطوائف من الفائدة بيان فساد قول الطائفة الأخرى لا صحة قولها، إذ الأقوال المخالفة للحق كلها باطلة وكان الناس لما بعث اللّه تعالى محمداً ﷺ في ضلال عظيم كما في الصحيح من حديث عياض بن حمار عن النبي ﷺ قال: «إن اللّه نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب، وإن ربي قال لي قم في قريش فأنذرهم، فقلت: أي رب[1] إذا يثلغوا رأسي حتى يدعوه خبزة، فقال: إني مبتليك ومبتل بك، ومنزل عليك كتاباً لا يغسله الماء تقرؤه نائماً ويقظان، فابعث جنداً نبعث خمسة مثله، وقاتل بمن أطاعك من

---

(١) قوله إذا يثلغوا الخ كذا في الأصل والذي في لسان العرب إذا يثلغوا رأسي كما تثلغ الخبزة قال والثلغ الشدخ ا هـ كتبه مصححه.

قال المجسم ابن تيمية

التي يجب مقارنة مرادها لها كان ممتنعاً، وإن حدثت بلا إرادة ولا سبب حادث كان ذلك ممتنعاً، فتبين أنه على القول بوجوب مقارنة المراد للإرادة يمتنع قدم شيء من العالم، سواء قيل بقدم الإرادة أو حدوثها أو قدم شيء منها وحدوث شيء آخر، وإن قيل بأنّ المراد يجوز مقارنته للإرادة، ويجوز تأخره عنها، فإنه على هذا التقدير يجوز حدوث العالم بإرادة قديمة أزلية من غير تجدد شيء، كما تقول ذلك الكلابية ومن وافقهم من الأشعرية والكرامية والفقهاء المنوسبين إلى الأئمة الأربعة وغيرهم.

وعلى هذا التقدير فإنه يجوز حدوث الحوادث بلا سبب حادث وترجيح أحد المتماثلين على الآخر بمجرد الإرادة القديمة، وعلى هذا التقدير فإنه يبطل حجة القائلين بقدم العالم، وهؤلاء إنما قالوا هذا لاعتقادهم بطلان التسلسل في الآثار، وامتناع حوادث لا أول لها، فإذا كان ما قالوه حقاً وإنه يمتنع حوادث لا أول لها لزم حينئذ حدوث العالم، وامتنع القول بقدمه لأنه لا يخلو شيء منه عن مقارنة شيء من الحوادث حتى العقول والنفوس عند من يقول باثباتها، فإنها عندهم لا بد أن تقارن الحوادث، فإذا امتنع حوادث لا أول لها كان ما لم يسبق الحوادث بمنزلتها يمتنع قدمه كما يمتنع قدمها، وإن كان ما قاله هؤلاء باطلاً أمكن دوام الحوادث، وعلى هذا التقدير، فيجوز مقارنة المراد للإرادة في الأزل، ويمتنع حدوث شيء إلا بسبب حادث، وحينئذ فيمتنع كون شيء من العالم أزلياً، وإن جاز أن يكون نوع الحوادث دائماً لم يزل، فإن الأزل ليس هو عبارة عن شيء محدد، بل ما من وقت يقدر إلا وقبله وقت آخر ،فلا يلزم من دوام النوع قدم شيء بعينه، وإنما قيل يمتنع قدم شيء بعينه لأنه إذا جاز أن يقارنها المراد في الأزل وجب أن يقارنها المراد، لأن الإرادة التي يجوز مقارنة مرادها لها لا يتخلف عنها مرادها إلا لنقص في القدرة، وإلا فإذا كانت القدرة تامة والإرادة التي يمكن مقارنة مرادها لها حاصلة، لزم حصول المراد لوجود المقتضى التام للفعل؛ إذ لو لم يلزم مع كون المراد ممكناً لكان حصوله بعد ذلك يستلزم ترجيح أحد المتماثلين على الآخر بدون مرجح، وهو باطل على هذا التقدير، ولهذا كان الذين يقولون بامتناع شيء من الحوادث في الأزل يقولون: إن حصول شيء من المرادات في الأزل ممتنع لا يقولون بأنه ممكن، وإنه يمكن مقارنة مراده له، ولكن أورد الناس عليهم أنه إذا كان نسبة جميع الأوقات والحوادث إلى الإرادة الأزلية نسبة واحدة، فترجيح أحد الوقتين أو ما يقدر فيه الوقت بالحدوث ترجيح بلا مرجح وتخصيص لأحد المتماثلين، بلا مخصص وهذا الكلام لا يقدح في مقصودنا هنا.

شرح العقائد العضدية

تأليف: محمد بن أسعد الصديق

«جلال الدين الدواني»

الوجه، فلا يلزم القدم الشخصي في شيء من أجزاء العالم، بل القدم الجنسي، بأن يكون فرد من أفراد العالم، لا يزال على سبيل التعاقب موجوداً.

٢٠ـ وقد قال بذلك بعض المحدثين المتأخرين. وقد رأيت في بعض تصانيف ابن تيمية القول به في العرش.

٢١ـ وقد قال الإمام حجة الإسلام ـ ردا لجوابهم المذكور ـ: إن هذه الحركة مبدأ الحوادث، إما من حيث إنها مستمرة، أو من حيث إنها متجددة. فإن كانت من حيث إنها مستمرة، فكيف صدر من مستمر متشابه الأجزاء شيء في بعض الأحوال دون بعض؟. وإن كانت من حيث إنها متجددة، فما سبب تجددها في نفسها، فيحتاج إلى سبب آخر، البتة، ويتسلسل. واعترض عليه بأن هذا التسلسل جائز عندهم؛ لعدم وجود اجتماع الآحاد، وهم قائلون بجواز التسلسل في الأمور المتعاقبة، ووقوعه فيها.

٢٢ـ قلت: من هنا التجدد عبارة عن انتفاء شيء وحدوث شيء آخر. فإذا عدم جزء من الحركة، فلابد لعدمه من علة حادثة، وتلك العلة: إما أمر موجود، أو عدم أمر موجود، أو بعضها أمر موجود، وبعضها عدم أمر موجود. وعلى الأول: تنقل الكلام إلى علة ذلك الأمر، وهكذا حتى يلزم التسلسل في الأمور الموجودة المجتمعة المترتبة. وعلى الثاني: يكون ذلك العدم عدم جزء من أجزاء علة وجوده، ضرورة أن ما لا يكون وجوده علة لوجود شيء، لا يكون عدمه علة لعدمه، فيلزم التسلسل في الموجودات التي هذه الأعدام أعدام لها. وعلى الثالث: لابد أن يكون أحد القسمين من الأمور الموجودة، وتلك الأعدام أو كلاهما غير متناه. وعلى الوجهين يلزم التسلسل في الأمور الموجودة المترتبة المجتمعة.

٢٣ـ والحاصل أنه يلزم التسلسل في الأمور الموجودة، المترتبة، المجتمعة: إما في حال وجوده السابق، أو حال عدمه اللاحق؛ لأن عدمه، إن كان: بسبب أمر موجود. أو عدم أمر يستلزم حدوث أمر موجود، كعدم عدم المانع، المستلزم لوجود المانع. يلزم التسلسل في الموجودات المترتبة المجتمعة الحادثة في حال عدمه.

قيل

مراتب الإجماع

في العبادات والمعاملات والاعتقادات

للإمام الحافظ ابن حزم الظاهري

رحمه الله تعالى

ويليه

نقد مراتب الإجماع

للإمام الحافظ ابن تيمية

بعناية

حسن أحمد إسبر

دار ابن حزم

قال المجسم ابن تيمية

وأنّه تعالى لم يَزَلْ وحدَه، ولا شيءَ غيرُه معه، ثم خلق الأشياءَ كلّها كما شاء، وأنّ النفسَ مخلوقةٌ، والعرشَ مخلوقٌ، والعالَمَ كلّه مخلوقٌ.

قلت: أمّا اتفاقُ السلف وأهلِ السُّنة والجماعة، على أن اللّهَ وحدَه خالقُ كل شيء فهذا حق، ولكنّهم لم يتفقوا على كُفْر مَنْ خالف ذلك، فإن القَدَريّةَ ـ الذين يقولون: إن أفعالَ الحيوان لم يخلقْها الله ـ أكثرُ مِنْ أنْ يمكنَ ذكرُهم، من حينِ ظهرتِ القدريةُ في أواخرِ عصر الصحابة إلى هذا التاريخ، والمعتزلة كلُّهم قَدَريةٌ، وكثيرٌ من الشيعة؛ بل عامّةُ الشيعة المتأخرين، وكثيرٌ من المرجئة والخوارج، وطوائفُ من أهل الحديث والفقه، نُسِبُوا إلى ذلك. منهم طائفة من رجال الصحيحين، ولم يجمعوا على تكفير هؤلاء؛ بل هو نفسُه قد ذكر في أول كتابه: أنه لا يكفر هؤلاء.

والمنصوص عن مالك والشافعي وأحمدَ في القدرية، أنّهم إذا جَحَدوا العلمَ كَفَروا، وإذا لم يجحدوه لم يكفروا. وأيضاً فقد ذكر في كتابه «الملل والنحل» أنّ الصحابةَ وأئمةَ الفُتيا، لا يُكفّرون من أخطأ في مسألةٍ في الاعتقاد ولا فُتيا، وإنْ كان أراد بقوله: أتى المسلمون على هذا فهذا أبلغُ. ومعلومٌ أنّ مثلَ هذا النقل للإجماع، لم يَنْقُلْه عن معرفته بأقوال الأئمة، لكن لما عَلِمَ أنّ القرآنَ أخبر بأن الله خالقُ كلِّ شيءٍ، وأنّ هذا من أظهر الأمور عند الأُمّةِ، حكى الإجماعَ على هذا، ثم اعتقد أنّ من خالف الإجماعَ كفر بإجماع، فصارت حكايتُه لهذا الإجماعِ مَبنيةً على هاتين المقدمتين، اللّتين ثَبَتَ النزاع في كلٍّ منهما، وأعجبُ من ذلك حكايتُه الإجماعَ على كُفْرِ مَنْ نازع أنّه سبحانه لم يَزَلْ وحدَه ولا شيءَ غيرُه معه، ثم خلقَ الأشياءَ كما شاء، ومعلومٌ أنّ هذه العبارةَ ليست في كتاب الله، ولا تُنْسَبُ إلى رسول الله ﷺ؛ بل الذي في «الصحيح[1]» عنه حديثُ عِمرانَ بنِ حُصَيْنٍ عن النبي ﷺ:

(١) أخرجه البخاري في (٩٧) كتاب التوحيد (٢٢) باب وكان عرشه على الماء حديث رقم: (٧٤١٨).

قيل

شرح حديث

عمران بن حصين

« كان الله ولم يكن شيء قبله ، وكان عرشه على الماء
وكتب في الذكر كل شيء ، وخلق السموات والأرض »

تأليف

أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية

المتوفى سنة ٧٢٨

حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه

أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي



فما الموجب لتخصيص حال الفعل بالخلق دون ما قبل ذلك فيما لا يتناهى؟!!.

ـ **وأيضاً** ـ فالأزل معناه: عدم الأولية، ليس الأزل شيئاً محدوداً، فقولنا: لم يزل قادراً بمنزلة قولنا: هو قادر دائماً، وكونه قادراً وصف دائم لا ابتداء له، فكذلك إذا قيل: لم يزل متكلّماً إذا شاء ولم يزل يفعل ما شاء، يقتضي دوام كونه متكلماً وفاعلاً بمشيئته وقدرته، **وإذا ظن الظانّ أنّ هذا يقتضي قدم شيء معه كان من فساد تصوّره؛ فإنه إذا كان خالق كلّ شيء فكلّ ما سواه مخلوق مسبوق بالعدم، فليس معه شيء قديم يقدمه.**

وإذا قيل: لم يزل يخلق، كان معناه لم يزل يخلق مخلوقاً بعد مخلوق، كما لا يزال في الأبد يخلق مخلوقاً بعد مخلوق، نفي ما ننفيه من الحوادث والحركات شيئاً بعد شيء. **وليس في ذلك إلاّ وصفه بدوام الفعل، لا بأن معه مفعولاً من المفعولات بعينه.**

وإن قدّر: أنّ نوعها لم تزل معه فهذه المعية لم ينفها شرع ولا عقل، بل هي من كماله، قال تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ١٧].

والخلق لا يزالون معه، وليس في كونهم لا يزالون معه في المستقبل ما ينافي كماله، وبين الأزل في المستقبل، مع أنه في

قيل

سؤال في حديث النزول وجوابه

أو

شرح حديث النزول

تأليف

أحمد بن عبد الحليم بن تيمية النميري

٦٦١ - ٧٢٨هـ

تحقيق وتعليق

محمد بن عبد الرحمن الخميس

دار العاصمة
للنشر والتوزيع

القول، والقول المعروف عن أهل الكلام[1] في معنى حدوث العالم الذي يحكونه عن أهل الملل كما تقدم، كما يذكر ذلك الشهرستاني[2] والرازي[3] والآمدي[4] وغيرهم.

وهذا الأصل الذي ابتدعه الجهمية ومن اتبعهم من أهل الكلام من امتناع دوام فعل الله، وهو الذي بنوا عليه أصول دينهم، وجعلوا ذلك أصل دين المسلمين فقالوا: الأجسام لا تخلو من[5] الحوادث، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، أو ما لا يسبق[6] الحوادث فهو حادث، لأن ما لا يخلو عنها ولا يسبقها يكون معها أو بعدها وما كان مع الحوادث أو بعدها فهو حادث.

وكثير منهم لا يذكر على ذلك دليلاً لكون ذلك ظاهراً، إذ لم يفرقوا بين نوع الحوادث وبين الحادث المعين. لكن من تفطن منهم للفرق فإنه يذكر دليلاً على ذلك بأن يقول: الحوادث لا تدوم بل يمتنع وجود[7] حوادث لا أول لها. ومنهم من يمنع أيضاً وجود حوادث لا آخر لها، كما يقول ذلك إماما هذا الكلام: الجهم بن صفوان[8] وأبو الهذيل[9]:

ولما كان حقيقة هذا القول أن الله سبحانه لم يكن قادراً على الفعل في الأزل، بل صار قادراً على الفعل بعد أن لم يكن قادراً عليه، كان هذا مما أنكره المسلمون

---

(١) في «هـ» (من).

(٢) هو؛ محمد بن عبدالكريم بن أحمد الشهرستاني. قال عنه الذهبي؛ (شيخ أهل الكلام والحكمة، وصاحب التصانيف صنف كتاب: نهاية الإقدام وكتاب الملل والنحل وكان كثير المحفوظ قوي الفهم، مليح الوعظ، مات سنة (٥٤٨ هـ)، سير أعلام النبلاء (٢٠/٢٨٦)، وانظر ترجمته في: شذرات الذهب (٤/١٤٩).

(٣) (٤) تقدمت ترجمتها.

(٥) في «س»: (عن).

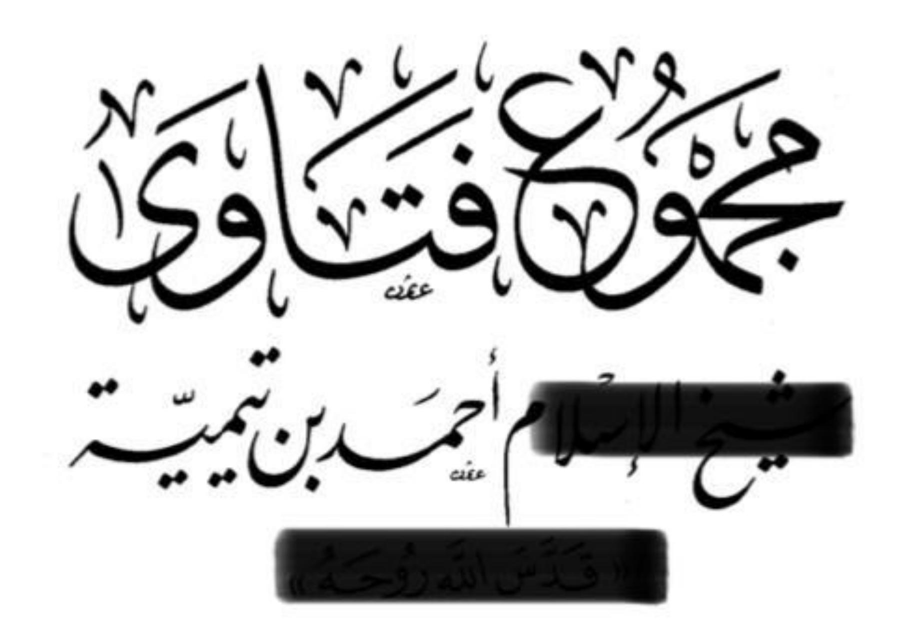
(٦) في «س»: (أو ما يسبق)، وفي «هـ»: (وما لا يسبق).

(٧) كلمة (وجود): سقطت من «س»: «هـ».

(٨) تقدمت ترجمته.

(٩) تقدمت ترجمته.

قيل



جمع وترتيب

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم

وساعده ابنه محمد

المجلد السادس

طبع بأمر

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

كقياس الذين قالوا إنما البيع مثل الربا ، وقياس إبليس . ونحو ذلك من الأقيسة الفاسدة ، التي قال فيها بعض السلف : أول من قاس إبليس ، وما عبدت الشمس والقمر إلا بالمقاييس ، يعني : قياس من يعارض النص ومن قاس قياساً فاسداً ، وكل قياس عارض النص فإنه لا يكون إلا فاسداً ، وأما القياس الصحيح فهو من الميزان الذي أنزله الله ، ولا يكون مخالفاً للنص قط ، بل موافقاً له .

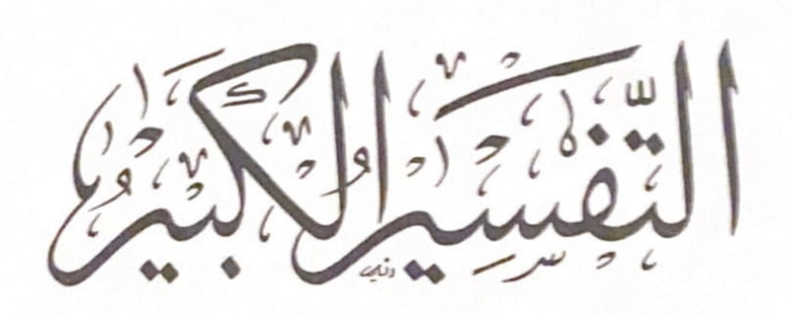
ومن هنا يظهر أيضاً : أن ما عند المتفلسفة من الأدلة الصحيحة العقلية فإنما يدل على مذهب السلف أيضاً ؛ فإن عمدتهم في « قدم العالم » على أن الرب لم يزل فاعلاً ، وأنه يمتنع أن يصير فاعلاً بعد أن لم يكن ، وأن يصير الفعل ممكناً له بعد أن لم يكن ، وأنه يمتنع أن يصير قادراً بعد أن لم يكن ، وهذا وجميع ما احتجوا به إنما يدل على قدم نوع الفعل ؛ لا يدل على قدم شيء من العالم لا فلك ولا غيره .

فإذا قيل : إنه لم يزل فاعلا بمشيئته وقدرته ، وإن الفعل من لوازم الحياة ــ كما قال ذلك من قاله من أئمة السنة ــ كان هذا قولاً بموجب جميع أدلتهم الصحيحة العقلية ، وكان هذا موافقاً لقول السلف : لم يزل متكلماً إذا شاء . فلم يزل متكلماً إذا شاء ، فاعلاً لما يشاء .

وجميع ما احتج به الكلابية ، والأشعرية ، والسالمية وغيرهم ، على قدم الكلام إنما يدل على أنه لم يزل متكلماً إذا شاء ، لا يدل على قدم كلام بلا مشيئة ، ولا على قدم كلام معين ، بل على قدم نوع الكلام .

٣٠٠

قيل



تقي الدين

ابن تيمية

ولد سنة ٦٦١ وتوفي سنة ٧٢٨هـ

الجزء السادس

تحقيق وتعليق

الدكتور

عبد الرحمن عميرة

عضو اللجنة العلمية الدائمة

بجامعة الأزهر

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

قال المجسم ابن تيمية

المخلوقات الحادثة بعد أن لم تكن ، فإن هذه لا يقول عاقل إن منها شيئاً أزلياً ، ومن قال بقدم شيء من العالم ـ كالفلك أو مادته ـ فإنه يجعله مخلوقاً بمعنى أنه كان بعد أن لم يكن ، ولكن إذ أوجده القديم .

ولكن لم يزل فعالاً خالقاً ، [ودوام خالقيته] من لوازم وجوده فهذا ليس قولاً بقدم شيء من المخلوقات ، بل هذا متضمن لحدوث كل ما سواه ، وهذا مقتضى سؤال السائل له .

« الوجه الرابع » أن يقال : العرش حادث كائن بعد أن لم يكن ، لم يزل مستوياً عليه بعد وجوده ، وأما الخلق فالكلام في نوعه ، ودليله على امتناع حوادث لا أول لها قد عرف ضعفه ، والله أعلم .

وكان ابن فورك في مخاطبة السلطان قصد إظهار مخالفة الكرامية ، كما قصد بنيسابور القيام على المعتزلة في استتابتهم ، وكما كفرهم عند السلطان ، ومن لم يعدل في خصومه ومنازعيه ويعذرهم بالخطأ في الاجتهاد ، بل ابتدع بدعة وعادى من خالفه فيها أو كفره ، فإنما هو ظلم نفسه . وأهل السنة والعلم والإيمان يعلمون الحق ويرحمون الخلق ، يتبعون الرسول فلا يبتدعون ، ومن اجتهد فأخطأ خطأ يعذره فيه الرسول عذروه . وأهل البدع ـ مثل الخوارج ـ[1] يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم ويستحلون دمه ، وهؤلاء كل منهم يرد بدعة الآخرين ، ولكن هو أيضاً مبتدع ، فيرد بدعة ببدعة ، وباطلاً بباطل .

---

(١) يطلق بعض المؤرخين كلمة الخوارج على أولئك الذين اعتزلوا أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عندما قبل التحكيم ورضي به لأنهم في نظر هؤلاء نقضوا بيعة في أعناقهم ، وخرجوا عن إمامة مشروعة . ويطلقها فريق من المتكلمين في أصول العقائد والديانات وهم يقصدون بها الخروج من الدين استناداً الى قول الرسول ﷺ « إن ناساً من أمتي يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية » .

والفريق الثالث : يطلقها ويقصد بها الجهاد في سبيل الله استناداً الى قوله تعالى ﴿ **ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله** ﴾ سورة النساء الآية ١٠٠ .



شرح كتب الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه في العقيدة يعني الفقه الأكبر
والفقه الأبسط والوصية والعالم والمتعلم ورسالة أبي حنيفة

تأليف
العلامة القاضي كمال الدين أحمد **البياضي الحنفي** رحمه الله تعالى ١١ هـ

حقق نصوصه وعلق عليه وضبطه
الشيخ يوسف عبد الرزاق الشافعي رحمه الله
المدرس بكلية أصول الدين بالجامعة الأزهرية

مع كلمة عن المؤلَّف والمؤلِّف
للإمام الكوثري رحمه الله تعالى
وكيل المشيخة الإسلامية في دار الخلافة العثمانية سابقًا

زمزم ببلشرز

بلا مرجح كما فى المقاصد ، و إليه أشار بقوله : ولو كان فى مكان محتاجا إلى الجلوس والقرار إلى آخره .

الثانية : الجواب بأنه لو كان متحيزاً لزم قدم الحادث أعنى الحيز كما فى المقاصد ، و إليه أشار بقوله : فقبل خلق العرش أين كان الله؟] .

الثالثة : الجواب بأن التحيز وقبول الحوادث من أمارات الحدوث وهو على القديم محال ، ومنع ضرورة العقل عن الاتصال والانفصال سيما قبل خلق العرش وخلق الجسمانيات وعن التغير والتماس بعد إحداث المحدثات [كما فى شرح قواعد العقائد] . و إليه أشار أيضاً بقوله : « فقبل خلق العرش أين كان الله ، تعالى عن ذلك علوا كبيراً » .

الخامس : ما أشار إليه (وقال فى الفقه الأبسط : كان الله تعالى ولا مكان ، كان قبل أن يخلق الخلق كان ولم يكن أين) أى مكان (ولا خلق ولا شئ ، وَهُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) مُوجِد له بعد العدم فلا يكون شئ من المكان والجهة قديما [وفيه إشارات :

الأولى : الاستدلال بأنه تعالى لو كان فى مكان وجهة لزم قدمهما ، وأن يكون تعالى جسما ، لأن المكان هوالفراغ الذى يشغله الجسم ، والجهة اسم لمنتهى مأخذ الإشارة ومقصد المتحرك فلا يكونان إلا للجسم والجسمانى وكل ذلك مستحيل كما مر بيانه ، و إليه أشار بقوله : كان ولم يكن أين ولا خلق ولاشئ وهو خالق كل شئ] .

و بطل ماظنه ابن تيمية منهم من قدم العرش كما فى شرح العضدية .

[الثانية : الجواب] بأن لا يكون البارى تعالى — داخل العالم — لامتناع أن يكون الخالق داخلا فى الأشياء المخلوقة ، ولا — خارجا عنه — بأن يكون فى جهة منه لوجوده تعالى قبل خلق المخلوقات وتحقق الأمكنة والجهات [و إليه أشار بقوله : «هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ[1]»] وهو خروج عن الموهوم دون المعقول .

[الثالثة : الجواب] بأن كون القائم بنفسه هو المتحيز بالذات غير [مسلم] بل هو المستغنى عن محل يقوم به [كما فى شرح المواقف[2]] و إليه لوّح بقوله : كان الله ولا مكان .

السادس : ما أشار إليه بقوله فيه : (وأنه تعالى يدعى من أعلى) للاشارة إلى ماهو وصف للمدعوّ تعالى من نعوت الجلال ، وصفات الكبرياء والألوهية والاستغناء (لا من

(١) سورة الأنعام آية ١٠٢ .

(٢) مابين الحواصر ساقط من نسخة الدار رقم ٢٢٤ .

تشنيف المسامع

بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي

المتوفى ٧٧١ هجرية

تأليف

الإمام بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي

" المتوفى ٧٩٤ هـ "

الجزء الرابع

دراسة وتحقيق

أ.د سيد عبد العزيز أ.د عبد الله ربيع

الأستاذان م / بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

بجامعة الأزهر

مكتبة قرطبة

للبحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي

٧٧٩٥٠٢٧

الإمام في "المطالب" قولًا رابعًا بالوقف وعدم القطع وعزاه لجالينوس[(١)] فإنه قال في مرض موته : اكتب عنى أني[(٢)] ما عرفت أن العالم محدث أو قديم وأني[(٣)] ما عرفت أن النفس هو المزاج أو شيء غيره ، قال : ولهذا طعن به عليه ، وقيل : إنه خرج من الدنيا كما دخل حيث لم يعرف حقيقة هذه الأشياء[(٤)].

وكل هذه الأقوال باطلة وقد[(٥)] ضللهم المسلمون في ذلك وكفروهم ، وقالوا : من زعم أنه قديم فقد أخرجه عن كونه مخلوقًا للّهِ تعالى ، قالوا : وهذا أخبث من قول النصارى ؛ لأن النصارى أخرجوا من عموم خلقه شخصًا واحدًا أو شخصين ، ومن قال بقدم العالم فقد أخرج العالم العلوى والسفلي والملائكة عن كونه مخلوقًا للّهِ تعالى[(٦)] ، وقد برهن الأئمة على حدوثه[(٧)] بالبراهين القاطعة[(٨)] ، ومنها : أن تتغير عليه الصفات ويخرج من حال إلى حال وهو آية الحدوث ، واقتفوا في ذلك بطريقة الخليل -صلوات اللّه عليه-[(٩)] ، فإن اللّه -تعالى- سماها حجة ، وأثنى عليها فاستدل بأفول الكواكب وشروقها وزوالها بعد اعتدالها[(١٠)] على حدوثها ، واستدل

= وهو قول جميع الثنوية والديصانية والماهانية ، طوالع الأنوار ص (١٣٦) ، وانظر الأربعين [١/ ٣٠] .

(١) هو : جالينوس كلوديوس جالينوس طبيب يوناني ، كان خاتمة الأطباء الكبار المعلمين ، وهو الثامن منهم ، درس الفلسفة والتشريع ، وكان يقتفي أثر الفيلسوف اليوناني أبقراط ، من آثاره : الأخلاق وغيرها . انظر : دائرة المعارف [٢٥١/٦] ، موسوعة المعرفة [٨٠٠/١] ، عيون الأنباء ص (٧١) .

(٢) ساقطة من (ك) . (٣) في (ك) لأني .

(٤) انظر : المطالب [٢٧/٧] ، وحكى الرازي خامسًا : وهو أن يكون العالم قديم الصفات محدث الذوات ، وقال : وهذا القول معلوم الفساد بالضرورة . اهـ . وقال البيضاوي لم يقل به عاقل . راجع : مطالع الأنظار ص (١٣٧) ، الأربعين للرازي [٣٢/١] ، التفتازاني على العقائد النسفية ص (٤٧) .

(٥) ساقطة من (ك) .

(٦) ساقطة من (ز) .

(٧) في (ك) على وجود حدثه .

(٨) ساقطة من (ك) .

(٩) في (ز) صلى اللّه عليه وسلم .

(١٠) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ فلما جن عليه الليلُ رأى كوكبًا قال هذا ربى فلما أفل قال =



تأليف

الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد

ابن حجر العسقلاني

المتوفى ٨٥٢ هـ سنة

طبعة جديدة منقحة ومصححة عن الطبعة التي حقق أصلها ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها

عبد العزيز بن عبد الله بن باز — محمد فؤاد عبد الباقي

الجزء الثاني عشر

يحتوي على الكتب التالية

الفرائض - الحدود - الديات - استتابة المرتدين - الإكراه

الحيل - التعبير



قوله: (إلا بإحدى ثلاث) أي خصال ثلاث، ووقع في رواية الثوري «إلا ثلاثة نفر».

قوله: (النفس بالنفس) أي من قتل عمداً بغير حق قتل بشرطه، ووقع في حديث عثمان المذكور «قتل عمداً فعليه القود» وفي حديث جابر عند البزار «ومن قتل نفساً ظلماً».

قوله: (والثيب الزاني) أي فيحل قتله بالرجم، وقد وقع في حديث عثمان عند النسائي بلفظ «رجل زنى بعد إحصانه فعليه الرجم» قال النووي: الزاني يجوز فيه إثبات الياء وحذفها وإثباتها أشهر.

قوله: (والمفارق لدينه التارك للجماعة) كذا في رواية أبي ذر عن الكشميهني، وللباقين «والمارق من الدين» لكن عند النسفي والسرخسي والمستملي «والمارق لدينه» قال الطيبي المارق لدينه هو التارك له، من المروق وهو الخروج وفي رواية مسلم «والتارك لدينه المفارق للجماعة» وله في رواية الثوري «المفارق للجماعة» وزاد: قال الأعمش فحدثت بها إبراهيم يعني النخعي فحدثني عن الأسود يعني ابن يزيد عن عائشة بمثله. قلت: وهذه الطريق أغفل المزي في الأطراف ذكرها في مسند عائشة وأغفل التنبيه عليها في ترجمة عبد الله بن مرة عن مسروق عن ابن مسعود، وقد أخرجه مسلم أيضاً بعده من طريق شيبان بن عبد الرحمن عن الأعمش ولم يسق لفظه لكن قال: «بالإسنادين جميعاً» ولم يقل «والذي لا إله غيره» وأفرده أبو عوانة في صحيحه من طريق شيبان باللفظ المذكور سواء، والمراد بالجماعة جماعة المسلمين أي فارقهم أو تركهم بالارتداد، فهي صفة للتارك أو المفارق لا صفة مستقلة وإلا لكانت الخصال أربعاً، وهو كقوله قبل ذلك «مسلم يشهد أن لا إله إلا الله» فإنها صفة مفسرة لقوله «مسلم» وليست قيداً فيه إذ لا يكون مسلماً إلا بذلك. ويؤيد ما قلته إنه وقع في حديث عثمان «أو يكفر بعد إسلامه» أخرجه النسائي بسند صحيح، وفي لفظ له صحيح أيضاً «ارتد بعد إسلامه» وله من طريق عمرو بن غالب عن عائشة «أو كفر بعدما أسلم» وفي حديث ابن عباس عند النسائي[1] «مرتد بعد إيمان» قال ابن دقيق العيد: الردة سبب لإباحة دم المسلم بالإجماع في الرجل، وأما المرأة ففيها خلاف. وقد استدل بهذا الحديث للجمهور في أن حكمها حكم الرجل لاستواء حكمها في الزنا، وتعقب بأنها دلالة اقتران وهي ضعيفة، وقال البيضاوي: التارك لدينه صفة مؤكدة للمارق أي الذي ترك جماعة المسلمين وخرج من جملتهم، قال: وفي الحديث دليل لمن زعم أنه لا يقتل أحد دخل في الإسلام بشيء غير الذي عدد كترك الصلاة ولم ينفصل عن ذلك، وتبعه الطيبي، وقال ابن دقيق العيد: قد يؤخذ من قوله «المفارق للجماعة» أن المراد المخالف لأهل الإجماع فيكون متمسكاً لمن يقول مخالف الإجماع كافر، وقد نسب ذلك إلى بعض الناس، وليس ذلك بالهين فإن المسائل الإجماعية تارة يصحبها التواتر بالنقل عن صاحب الشرع كوجوب الصلاة مثلاً وتارة لا يصحبها التواتر، فالأول يكفر جاحده لمخالفة التواتر لا لمخالفة الإجماع، والثاني لا يكفر به. قال شيخنا في شرح الترمذي: الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقييده بإنكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة كالصلوات الخمس، ومنهم من عبر بإنكار ما علم وجوبه بالتواتر ومنه القول بحدوث العالم، وقد حكى عياض وغيره الإجماع على تكفير من يقول بقدم العالم، وقال ابن دقيق العيد: وقع هنا من يدعي الحذق في المعقولات ويميل إلى الفلسفة فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر لأنه من قبيل مخالفة الإجماع، وتمسك بقولنا إن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواتراً عن صاحب الشرع، قال وهو تمسك ساقط إما عن عمى في البصيرة أو تعام لأن حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل. وقال النووي: قوله: «التارك لدينه» عام في كل من ارتد بأي ردة كانت فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام، وقوله: «المفارق للجماعة» يتناول كل خارج عن الجماعة ببدعة أو نفي إجماع كالروافض والخوارج وغيرهم، وكذا قال، وسيأتي البحث فيه. وقال القرطبي في «المفهم» ظاهر قوله: «المفارق للجماعة» أنه نعت للتارك لدينه، لأنه إذا ارتد فارق جماعة المسلمين، غير أنه يلتحق به كل من خرج عن جماعة المسلمين وإن لم يرتد كمن يمتنع من إقامة الحد

---

(١) في نسخة «عند الطبراني».

قوله: (قالوا بشرتنا فأعطنا) زاد في رواية حفص «مرتين» وزاد في رواية الثوري عن جامع في المغازي «فقالوا أما إذا بشرتنا فأعطنا» وفيها «فتغير وجهه» وفي رواية أبي عوانة عن الأعمش عند أبي نعيم في المستخرج «فكأن النبي ﷺ كره ذلك» وفي أخرى في المغازي من طريق سفيان أيضاً «فرؤي ذلك في وجهه» وفيها «فقالوا يا رسول الله بشرتنا» وهو دال على إسلامهم وإنما راموا العاجل، وسبب غضبه ﷺ استشعاره بقلة علمهم لكونهم علقوا آمالهم بعاجل الدنيا الفانية وقدموا ذلك على التفقه في الدين الذي يحصل لهم ثواب الآخرة الباقية، قال الكرماني دل قولهم «بشرتنا» على أنهم قبلوا في الجملة لكن طلبوا مع ذلك شيئاً من الدنيا، وإنما نفى عنهم القبول المطلوب لا مطلق القبول، وغضب حيث لم يهتموا بالسؤال عن حقائق كلمة التوحيد والمبدأ والمعاد ولم يعتنوا بضبطها ولم يسألوا عن موجباتها والموصلات إليها، قال الطيبي لما لم يكن جل اهتمامهم إلا بشأن الدنيا، قالوا «بشرتنا فأعطنا» فمن ثم قال إذ لم يقبلها بنو تميم.

قوله: (فدخل ناس من أهل اليمن) في رواية حفص «ثم دخل عليه» وفي رواية أبي عاصم «فجاءه ناس من أهل اليمن».

قوله: (قالوا قبلنا) زاد أبو عاصم وأبو نعيم «يا رسول الله» وكذا عند ابن حبان من رواية شيبان بن عبد الرحمن عن جامع.

قوله: (جئناك لنتفقه في الدين ولنسألك عن أول هذا الأمر ما كان) هذه الرواية أتم الروايات الواقعة عند المصنف، وحذف ذلك كله في بعضها أو بعضه، ووقع في رواية أبي معاوية عن الأعمش عند الإسماعيلي «قالوا قد بشرتنا فأخبرنا عن أول هذا الأمر كيف كان» ولم أعرف اسم قائل ذلك من أهل اليمن، والمراد بالأمر في قولهم «هذا الأمر» تقدم بيانه في بدء الخلق.

قوله: (كان الله ولم يكن شيء قبله) تقدم في بدء الخلق بلفظ «ولم يكن شيء غيره» وفي رواية أبي معاوية «كان الله قبل كل شيء» وهو بمعنى «كان الله ولا شيء معه» وهي أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب، وهي من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية، ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجح الرواية التي في هذا الباب على غيرها، مع أن قضية الجمع بين الروايتين تقتضي حمل هذه على التي في بدء الخلق لا العكس، والجمع يقدم على الترجيح بالاتفاق، قال الطيبي: قوله ولم يكن شيء قبله حال، وفي المذهب الكوفي خبر، والمعنى يساعده إذ التقدير كان الله منفرداً، وقد جوز الأخفش دخول الواو في خبر كان وأخواتها نحو: كان زيد وأبوه قائم، على جعل الجملة خبراً مع الواو تشبيهاً للخبر بالحال، ومال التوربشتي إلى أنهما جملتان مستقلتان، وقد تقدم تقريره في بدء الخلق، وقال الطيبي لفظة «كان» في الموضعين بحسب حال مدخولها، فالمراد بالأول الأزلية والقدم، وبالثاني الحدوث بعد العدم، ثم قال فالحاصل أن عطف قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧] على قوله: «كان الله» من باب الإخبار عن حصول الجملتين في الوجود وتفويض الترتيب إلى الذهن قالوا وفيه بمنزلة ثم، وقال الكرماني قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [الفتح: ٢٦] معطوف على قوله كان الله ولا يلزم منه المعية إذ اللازم من الواو العاطفة الاجتماع في أصل الثبوت وإن كان هناك تقديم وتأخير، قال غيره ومن ثم جاء قوله: «ولم يكن شيء غيره» لنفي توهم المعية قال الراغب كان عبارة عما مضى من الزمان، لكنها في كثير من وصف الله تعالى تنبىء عن معنى الأزلية كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الفتح: ٢٦] قال وما استعمل منه في وصف شيء متعلقاً بوصف له هو موجود فيه فللتنبيه على أن ذلك الوصف لازم له أو قليل الانفكاك عنه، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٧] وقوله: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧] وإذا استعمل في الزمن الماضي جاز أن يكون المستعمل على حاله، وأجاز أن يكون قد تغير، نحو: كان فلان كذا ثم صار كذا، واستدل به على أن العالم حادث لأن قوله: «ولم يكن شيء غيره» ظاهر في ذلك فإن كل شيء سوى الله وجد بعد أن لم يكن موجوداً.

قوله: (أدرك ناقتك فقد ذهبت) في رواية أبي معاوية «انحلت ناقتك من عقالها» وزاد في آخر الحديث «فلا



للعلامة المحدث الفقيه علي بن سلطان محمد القاري

(المتوفى سنة ١٠١٤هـ)

ومعه

التعليق الميسر

على شرح الفقه الأكبر

تأليف

الشيخ وهبي سليمان غاوجي

دار البشائر الإسلامية

البيت، بل حكموا بموجب ظنهم فيه أنه منه، فأوجبوا الطواف من ورائه.

ثم اعلم أنّ المراد بأهل القبلة الذين اتفقوا على ما هو من ضرورات الدين، كحدوث العالم وحشر الأجساد وعلم الله بالكليات والجزئيات وما أشبه ذلك من المسائل؛ فمن واظب طول عمره على الطاعات والعبادات مع اعتقاد قدمِ العالم أو نفي الحشر أو نفي علمه سبحانه بالجزئيات لا يكون من أهل القبلة، وأن المراد بعدم تكفير أحد من أهل القبلة عند أهل السنّة أنه لا يكفر ما لم يوجد شيء من أمارات الكفر وعلاماته، ولم يصدر عنه شيء من موجباته.

فإذا عرفت ذلك فاعلم أن أهل القبلة المتفقون على ما ذكرنا من أصول العقيدة اختلفوا في أصول أُخَر، كمسألة الصفات وخلق الأعمال وعموم الإرادة وقدم الكلام وجواز الرؤية ونحو ذلك مما لا نزاع فيه في أن الحق فيها واحد. واختلفوا أيضاً هل يكفر المخالف للحق بذلك الاعتقاد والقول به على وجه الاعتماد أم لا؟

فذهب الأشعري وأكثر أصحابه إلى أنه ليس بكافر، وبه يشعر ما قال الشافعي رحمه الله: لا أردّ شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية لاستحلالهم الكذب. وفي المنتقى عن أبي حنيفة رحمه الله لم نكفر أحداً من أهل القبلة، وعليه أكثر الفقهاء.

ومن أصحابنا من قال بكفر المخالفين. وقال قدماء المعتزلة يكفر القائل بالصفات القديمة وبخلق الأعمال. وقال الأستاذ أبو إسحاق: نكفر من يكفرنا، ومن لا فلا، ؛ واختار الرازي أن لا يكفر أحد من أهل القبلة.

وقد أجيب عن الإشكال بأن عدم التكفير مذهبُ المتكلمين،

الباب الثالث

قوله بقيام الحوادث بذات الله تعالى

أما قوله بقيام الحوادث بذات الله تعالى فقد ذكره في كتابه الموافقة فقال ما نصه: «فمن أين في القرءان ما يدل دلالة ظاهرة على أن كل متحرك محدَث أو ممكن، وأن الحركة لا تقوم إلا بحادث أو ممكن، وأن ما قامت به الحوادث لم يخل منها، وأن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث» اهـ.

وقال في المنهاج ما نصه: «فإنا نقول إنه يتحرك وتقوم به الحوادث والأعراض فما الدليل على بطلان قولنا؟» اهـ.

وقال أيضًا ما نصه: «ومن قال: إن الخلق حادث كالهشامية والكرَّامية قال: نحن نقول بقيام الحوادث به، ولا دليل على بطلان ذلك، بل العقل والنقل والكتاب والسنة وإجماع السلف يدل على تحقيق ذلك، كما قد بسط في موضعه. ولا يمكن القول بأن الله يدبر هذا العالم إلا بذلك، كما اعترف بذلك أقرب الفلاسفة إلى الحق كأبي البركات صاحب «المعتبر» وغيره» اهـ.

وقال ما نصه: «بخلاف ما إذا قيل: كان قبل هذا الكلام كلام وقبل هذا الفعل فعل جائز عند أكثر العقلاء أئمة السنة، أئمة الفلاسفة وغيرهم» اهـ.

ثم قال: «وأما إذا قيل: قال «كن» وقبل «كن» «كن»، وقبل «كن» «كن»، فهذا ليس بممتنع، فإن هذا تسلسل في ءاحاد التأثير لا في جنسه، كما أنه في المستقبل يقول «كن» بعد «كن»، ويخلق شيئًا بعد شىء إلى غير نهاية» اهـ.

وقال في المنهاج ما نصه: «فإن قلتم لنا: فقد قلتم بقيام الحوادث بالرب، قلنا لكم: نعم وهذا قولنا الذي دل عليه الشرع والعقل» اهـ.

ثم قال فيه ما نصه: «وقد أخذنا بما في قول كل من الطائفتين من الصواب وعدلنا عما يرده الشرع والعقل من قول كل منهما، فإذا قالوا لنا: فهذا يلزم منه أن تكون الحوادث قامت به قلنا: ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة، ونصوص القرءان والسنة تتضمن ذلك مع صريح العقل وهو قول لازم لجميع الطوائف، ومن أنكره فلم يعرف لوازمه، ولفظ الحوادث مجمل فقد يراد به الأعراض والنقائص والله منزه عن ذلك، ولكن يقوم به ما شاءه ويقدر عليه من كلامه وأفعاله ونحو ذلك مما دل عليه الكتاب والسنة» اهـ.

وقال أيضًا ما نصه: «وأما قولهم: وجود ما لا يتناهى من الحوادث محال، فهذا بناء على دليلهم الذي استدلوا به على حدوث العالم وحدوث الأجسام، وهو أنها لا تخلو من الحوادث وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، وهذا الدليل باطل عقلاً وشرعًا، وهو أصل الكلام الذي ذمه السلف والأئمة، وهو أصل قول الجهمية نفاة الصفات، وقد تبين فساده في مواضع» اهـ.

ومعنى قوله قيام الحوادث بذات الله فهو أنه يعتقد أن الله تعالى تقوم به الحركة والسكون أي أنه متصف بالحركة والسكون الحادثَين وشبه ذلك مما يقوم بذوات المخلوقين، ومن هنا يتضح قول الحافظ تقي الدين السبكي وغيره كما قدمنا أنه -أي ابن تيمية- جعل الحادث قديمًا والقديم حادثًا، ولم يوافق في قوله هذا أحدًا من أئمة الحديث إلا المجسمة.

ومن العجب افتراء ابن تيمية هذا معرضًا عن حجة إبراهيم المذكورة في القرءان من احتجاجه بقيام الحوادث بالقمر والكوكب والشمس على عدم ألوهيتهم، وبقيام دلائل الحدوث بهم وهو التحول من حال إلى حال.

وقد اتبع ابن تيمية في عقيدته هذه الكرَّامية شبرًا بشبر، وقد ذكر ابن التلمساني شيئًا من معتقداتهم الفاسدة التي تبنَّاها ابن تيمية، فقال الشيخ شرف الدين بن التلمساني في شرح لمع الأدلة للجويني ما نصه: «وخالف إجماع الأمة طائفة نبغوا من سِجستان لقّبوا بالكرامية نسبة إلى محمد بن كرَّام، وزعموا أن الحوادث تطرأ يعني تتجدد على ذات الله، تعالى عن قولهم، وهذا المذهب نظير مذهب المجوس. ووجه مضاهاته لمذهب المجوس أن طائفة منهم تقول بقدم النور وحدوث الظلمة، وأن سبب حدوثها أن يَزْدَان فَكَّر فكرة فَحَدَثَ منها شخص من أشخاص الظلمة فأبعده وأقصاه وهو هُرمز، وجميع الشر ينسب إليه. وكذلك الكرامية تزعم أن الله تعالى إذا أراد إحداث محدَث أوجد في ذاته كافًا ونونًا وإرادة حادثة، وعن ذلك تصدر سائر المخلوقات المباينة لذاته» اهـ. وقال الإمام أبو المظفر الأسفراييني ما نصه:«ومما ابتدعوه -أي الكرامية- من الضلالات مما لم يتجاسر على إطلاقه قبلهم واحد من الأمم لعلمهم بافتضاحه هو قولهم: بأن معبودهم محل الحوادث تحدث في ذاته أقواله وإرادته وإدراكه للمسموعات والمبصرات، وسموا ذلك سمعًا وتبصرًا، وكذلك قالوا: تحدث في ذاته ملاقاته للصفحة العليا من العرش، زعموا أن هذه أعراض تحدث في ذاته، تعالى الله عن قولهم» اهـ.

فتبين مما أوردناه أن ابن تيمية ليس له سلف إلا الكرامية ونحوهم، وليس كما يدعي أنه يتبع السلف الصالح، ومن المصيبة أن يأخذ مثل ابن تيمية بمثل هذه الفضيحة، فمذهبه خليط من مذهب ابن كرَّام واليهود والمجسمة، نعوذ بالله من ذلك.

وقد أجاب الإمام الحجة الأسفراييني في دحض هذه الفرية بقوله: «هو أن تعلم أن الحوادث لا يجوز حلولها في ذاته وصفاته لأن ما كان محلًّا للحوادث لم يخل منها، وإذا لم يخل منها كان محدَثًا مثلها، ولهذا قال الخليل عليه الصلاة والسلام: ﴿لاَ أُحِبُّ الآفِلِينَ﴾ بيَّن به أن من حلَّ به من المعاني ما يغيره من حال إلى حال كان محدَثًا لا يصح أن يكون إلهًا» اهـ.

فيكون بهذا ما توسع به ابن تيمية في كتبه من تجويز قيام الحوادث به تعالى وحلولها فيه خارجًا عن معتقد أهل السنة والجماعة، أهل الحق.

التّصويرات

قيل

درء تعارض العقل والنقل

أو

موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام

ابن تيمية

٦٧١ : ٧٢٨هـ

تحقيق

الدكتور السيد محمد السيد

الأستاذ سيد ابراهيم صادق

الجزء الأول

دار الحديث

القاهرة

قال المجسم ابن تيمية

قدر فهذا باطل عقلا وسمعًا؛ فليس فى لغة العرب ولا غيرهم إطلاق لفظ «المثل» على مثل هذا؛ إلا فيلزم أن يكون كل موصوف مماثلا لكل موصوف، وكل ما له حقيقة مماثلا لكل ما له حقيقة، وكل ما له قدر مماثلا لكل ما له قدر، وذلك يستلزم أن يكون كل موجود مماثلا لكل موجود، وهذا ـ مع أنه فى غاية الفساد والتناقض ـ لا يقوله عاقل، فإنه يستلزم التماثل فى جميع الأشياء، فلا يبقى شيئان مختلفان غير متماثلين قط، وحينئذ فيلزم أن يكون الرب مماثلا لكل شىء، فلا يجوز نفى مماثلة شىء من الأشياء عنه، وذلك مناقض للسمع والعقل؛ فصار حقيقة قولهم فى نفى التماثل عنه يستلزم ثبوت مماثلة كل شىء له، فهم متناقضون مخالفون للشرع والعقل.

الجواب الرابع: أن يقال: فهب أن بعض هذه النصوص قد يفهم منها مقدمة واحدة من مقدمات دليلكم، فتلك ليست كافية بالضرورة عند العقلاء، بل لا بد من ضم مقدمة أو مقدمات أخر ليس فى القرآن ما يدل عليها ألبتة، فإذا قُدِّر أن الأفوال هو الحركة، فمن أين فى القرآن ما يدل دلالة ظاهرة على أن كل متحرك محدث أو ممكن؟ وأن الحركة لا تقوم إلا بحادث أو ممكن؟ وأن ما قامت به الحوادث لم يخل منها؟ وأن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث؟ وأين فى القرآن امتناع حوادث لا أول لها؟.

بل أين فى القرآن أن الجسم الاصطلاحى مركب من الجواهر الفردة التى لا تقبل الانقسام، أو من المادة والصورة، وأن كل جسم فهو منقسم ليس بواحد؟.

بل أين فى القرآن أو لغة العرب، أو أحد من الأمم أن كل ما يشار إليه أو كل ما له مقدار فهو جسم؟ وأن كل ما شاركه فى ذلك فهو مثل له فى الحقيقة؟.

ولفظ الجسم فى القرآن مذكور فى قوله تعالى: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ (البقرة: ٢٤٧) وفى قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ (المنافقون: ٤)، وقد قال أهل اللغة: إن الجسم هو البدن، قال الجوهرى فى صحاحه: قال أبو زيد: الجسم الجسد، وكذلك الجسمان والجثمان، قال: وقال الأصمعى: الجسم والجسمان: الجسد.

ومعلوم أن أهل الاصطلاح نقلوا لفظ «الجسم» من هذا المعنى الخاص إلى ما هو أعم منه، فسموا الهواء ولهيب النار وغير ذلك جسمًا، وهذا لا تسميه العرب جسمًا، كما لا تسميه جسدًا ولا بدنًا[1].

ثم قد يراد بالجسم نفس الجسد القائم بنفسه، وقد يراد به غِلَظَهُ، كما يقال: لهذا الثوب جسم.

---

(١) الجسم هو فى بادئ النظر هو هذا الجوهر المسند القابل للأبعاد الثلاثة الطول والعرض والعمق وهو ذو شكل ووضع وله مكان إذا شغله منع غيره.
المعجم الفلسفى الجزء الأول صـ٤١٢

قبل

مِنهاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

في نقضِ كلامِ الشِّيعةِ والقدريَّة

تصنيف

شيخ الإسلام أبي العبّاس تقي الدّين أحمد بن عبد الحليم
ابن تيميّة الحرّاني الدّمشقي الحنبلي
المتوفّى سنة ٧٢٨هـ

وضع حواشيه وخرّج آياته وأحاديثه
عبد الله محمود محمّد عمر

الجزء الأوّل

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

قال المجسم ابن تيمية

قال إخوانه المجسمة: هذا الموضع يرد على جميع الطوائف المنازعين لنا من الشيعةوالمعتزلة والأشعرية وغيرهم، فإنهم وافقونا على أن الباري تعالى فعل بعد أن لم يكن فاعلاً، فعلم جواز حدوث الحوادث بلا سبب حادث، وإذا جاز ذلك أجزنا أن يكون السكون عدمياً والحادث هو الحركة التي هي وجودية، فإذا جاز إحداث جرم بلا سبب حادث فإحداث حركة بلا سبب حادث أولى، ولو قيل: إن السكون وجودي فإذا جاز وجود أعيان بعد أن لم تكن وذلك يجوز من أن لا يفعل إلى أن يفعل سواء سمي مثل هذا تغيراً أو انتقالاً أو لم يسم جاز أن يتحرك الساكن، ونقل من السكون إلى الحركة وإن كانا وجوديين.

وقول القائل: المقتضي لقدمه من لوازم الوجوب: جوابه أن يقال قد يكون بقاؤه مشروطاً بعدم تعلق الإرادة بزواله أو بغير ذلك كما يقولونه في سبب الحوادث، فإن الواجب انتقل من أن لا يفعل إلى أن يفعل، فما كان جوابهم كان جواباً عن هذا، وإن قالوا بدوام الفاعلية بطل قولهم. وقولنا بالجملة هل يجوز أن يحدث عن القديم أمر بلا سبب حادث وترجيح أحد طرفي الممكن بمجرد القدرة، وحينئذ فيجوز أن يحدث القادر ما به يزيل السكون الماضي من الحركة سواء كان ذلك السكون وجودياً أو عدمياً.

قال النافي: هذا يلزم منه أن يكون الباري محلاً للحركة وللحوادث أو للأعراض وهذا باطل. قال إخوانه الإمامية قد صادرتنا على المطلوب فهذا صريح قولنا، فإنا نقول إنه يتحرك وتقوم به الحوادث والأعراض، فما الدليل على بطلان قولنا. قال النافي: لأن ما قامت به الحوادث لم يحل منها، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث. قال إخوانه قولك ما قامت به الحوادث لم يخل منها فهو ليس قول الإمامية ولا قول المعتزلة، وإنما هو قول الأشعرية، وقد اعترف الرازي والآمدي وغيرهما بضعفه وأنه لا دليل عليه، وهم وأنتم تسلمون لنا أنه أحدث الأشياء بعد أن لم يكن هناك حادث بلا سبب حادث فإذا أحدثت الحوادث من غير أن يكون لها أسباب حادثة جاز أن تقوم به بعد أن لم تكن قائمة به.

فهذا القول الذي يقوله هؤلاء الإمامية ويقوله من يقوله من الكرامية وغيرهم من إثبات أنه جسم قديم، وأنه فعل بعد أن لم يكن فاعلاً أو متحرك بعد أن لم يكن متحركاً لا يمكن هؤلاء الأئمة وموافقيهم من المعتزلة إبطاله، فإن أصل قولهم بامتناع قيام الحوادث به لأنها أعراض فلا تقوم به وهؤلاء يقولون بل تقوم به الأعراض، وعمدة

قال المجسم ابن تيمية

والصنف الثاني يقولون صفة ذات لازمة للموصوف لا تتعلق بمشيئته ولا قدرته، والآخرون يقولون هو صفة ذات وصفة فعل وهو قائم به يتعلق بمشيئته وقدرته. إذا كان كذلك فقولكم إنه صفة فعل ينازعكم فيه طائفة، وإذا لم ينازعوا في هذا، فيقال هب أنه صفة فعل لكن صفة فعل منفصل عن القائل الفاعل أو قائم به، أما الأوّل فهو قولكم الفاسد وكيف تكون الصفة غير قائمة بالموصوف، أو القول غير قائم بالقائل، فإن قلتم هذا بناء على أن فعل اللّه لا يقوم به، لأنه لو قام به لقامت به الحوادث، قيل والجمهور ينازعونكم في هذا الأصل ويقولون كيف يعقل فعل لا يقوم بفاعل، ونحن نعقل الفرق بين نفس التكوين وبين المخلوق المكوّن، وهذا قول جمهور الناس كأصحاب أبي حنيفة، وهو الذي حكاه البغوي وغيره من أصحاب الشافعي عن أهل السنة، وهو قول أئمة أصحاب أحمد كأبي إسحاق بن شاقلا وأبي بكر بن عبد العزيز وأبي عبد اللّه بن حامد والقاضي أبي يعلى في آخر قوليه، وقول أئمة الصوفية وأئمة أصحاب الحديث، وحكاه البخاري في كتاب أفعال العباد عن العلماء مطلقاً وهو قول طوائف من المرجئة والشيعة والكرامية.

ثم القائلون بقيام فعله به منهم من يقول فعله قديم والمفعول متأخر كما أن إرادته قديمة والمراد متأخر كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب أبي حنيفة وأحمد وغيرهم.

ومنهم من يقول بل هو حادث النوع كما يقول ذلك من يقوله من الشيعة والمرجئة والكرامية، ومنهم من يقول بمشيئته وقدرته شيئاً فشيئاً، لكنه لم يزل متصفاً به، فهو حادث الآحاد قديم النوع كما يقول ذلك من يقوله من من أئمة أصحاب الحديث وغيرهم من أصحاب الشافعي وأحمد وسائر الطوائف، وإذا كان الجمهور ينازعونكم فتقدر المنازعة بينكم وبين أئمتكم من الشيعة ومن وافقهم. فإن هؤلاء يوافقونكم على أنه حادث، لكن يقولون هو قائم بذات اللّه، فيقولون قد جمعنا حجتنا وحجتكم، فقلنا العدم لا يؤمر ولا ينهى، وقلنا الكلام لا بد أن يقوم بالمتكلم، فإن قلتم لنا فقد قلتم بقيام الحوادث بالرب. قلنا لكم نعم وهذا قولنا الذي دل عليه الشرع والعقل، ومن لم يقل إن الباري يتكلم ويريد ويحب ويبغض ويرضى ويأتي ويجيء فقد ناقض كتاب اللّه، ومن قال أنه لم يزل ينادي موسى في الأزل فقد خالف كلام اللّه مع مكابرة العقل، لأن اللّه تعالى يقول: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ﴾ [النمل:٨]، وقال: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، فأتى بالحروف الدالة على الاستقبال.

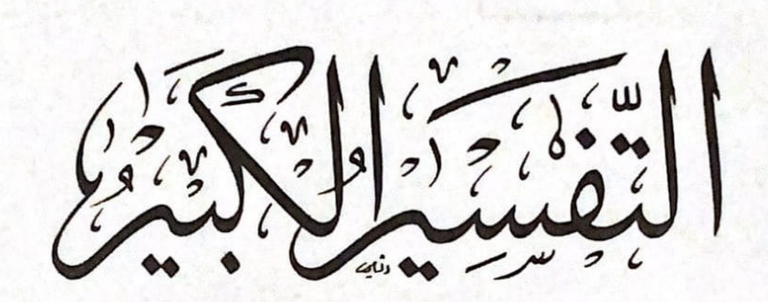
قال المجسم ابن تيمية

قالوا وبالجملة فكل ما يحتج به المعتزلة والشيعة مما يدل على أن كلامه متعلق بمشيئته وقدرته، وإنه يتكلم إذا شاء وإنه يتكلم شيئاً بعد شيء، فنحن نقول به، وما يقول به من يقول إن كلام اللّه قائم بذاته، وإنه صفة له والصفة لا تقوم إلاّ بالموصوف فنحن نقول به، وقد أخذنا بما في قول كل من الطائفتين من الصواب، وعدلنا عما يرده الشرع والعقل من قول كل منهما، فإذا قالوا لنا، فهذا يلزم منه أن تكون الحوادث قامت به قلنا ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك مع صريح العقل وهو قول لازم لجميع الطوائف، ومن أنكره فلم يعرف لوازمه وملزوماته ولفظ الحوادث مجمل فقد يراد به الإعراض والنقائص، واللّه منزه عن ذلك، ولكن يقوم به ما شاءه ويقدر عليه من كلامه وأفعاله، ونحو ذلك مما دل عليه الكتاب والسنة.

ونحن نقول لمن أنكر قيام ذلك به أتنكر لإنكارك قيام الصفة به كإنكار المعتزلة أم تنكره، لأن من قامت به الحوادث لم يخل منها، ونحو ذلك مما يقوله الكلابية، فإذا قال بالأوّل كان الكلام في أصل الصفات وفي كون الكلام قائماً بالمتكلم لا منفصلاً منه كافياً في هذا الباب، وإن كان الثاني قلنا لهؤلاء أتجوّزون حدوث الحوادث بلا سبب حادث أم لا، فإن جوّزتم ذلك وهو قولكم لزم أن يفعل الحوادث ما لم يكن فاعلاً لها ولا لضدها فإذا جاز هذا فلم لا يجوز أن تقوم الحوادث بمن لم تكن قائمة به هي ولا ضدها، ومعلوم أن الفعل أعظم من القبول.

فإذا جاز فعلها بلا سبب حادث فكذلك قيامها بالمحل، فإن قلتم القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده لزم تسلسل الحوادث، وتسلسل الحوادث إن كان ممكناً كان القول الصحيح قول أهل الحديث الذي يقولون لم يزل متكلماً إذا شاء، كما قاله ابن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما من أئمة السنة، وإن لم يكن جائزاً كان قولنا هو الصحيح، فقولكم أنتم باطل على كلا التقديرين، فإن قلتم لنا أنتم توافقونا على امتناع تسلسل الحوادث وهو حجتنا وحجتكم على قدم العالم، قلنا لكم موافقتنا لكم حجة جدلية، وإذا كنا قد قلنا بامتناع تسلسل الحوادث موافقة لكم وقلنا بأن الفاعل للشيء قد يخلو عنه وعن ضده مخالفة لكم وأنتم تقولون إن قيل بالحوادث لزم تسلسلها وأنتم لا تقولون بذلك. قلنا إن صحت هاتان المقدمتان ونحن لا نقول بموجبهما لزم خطؤنا إما في هذا وإما في هذه، وليس خطؤنا فيما سلمناه لكم بأولى من خطئنا فيما خالفناكم فيه. فقد يكون خطؤنا في منع تسلسل الحوادث لا في قولنا إن القابل للشيء يخلو عنه وعن ضده فلا يكون خطؤنا في

قيل



إبن تيمية
ولد سنة ٦٦١ وتوفي سنة ٧٢٨هـ

الجزء السادس

تحقيق وتعليق
الدكتور
عبد الرحمن عميرة
عضو اللجنة العلمية الدائمة
بجامعة الأزهر

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

قال المجسم ابن تيمية

ولا يفتقر الخلق إلى خلق آخر ، بل يفتقر إلى ما به يحصل ـ وهو الإرادة المتقدمة ، وإذا خلق شيئاً أراد خلق شيء آخر ، وما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن .

ومن قال : إن الخلق حادث ـ كالهشامية [1] والكرامية [2] ـ قال : نحن نقول بقيام الحوادث .

ولا دليل على بطلان ذلك ، بل العقل والنقل ، والكتاب والسنة وإجماع السلف ، يدل على تحقيق ذلك ، كما قد بسط في موضعه .

ولا يمكن القول بأن الله يدبر هذا العالم إلا بذلك ، كما اعترف بذلك أقرب الفلاسفة إلى الحق ، كأبي البركات صاحب « المعتبر » وغيره .

وأما قولهم : يلزم أن للخلق خلقاً آخر ، فقد أجابهم من يلتزم ذلك ـ كالكرامية وغيرهم ـ بأنكم تقولون : إن المخلوقات المنفصلة تحدث بلا حدوث سبب أصلاً ، وحينئذ فالقول بحدوث الخلق الذي تحصل به المخلوقات بلا حدوث سبب أقرب إلى العقل والنقل .

وهذا جواب لازم على هذا التقدير ـ تقدير قيام الأمور الاختيارية .

---

(١) صاحبها عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي من أبناء أبان مولى عثمان : عالم بالكلام من كبار المعتزلة ، له آراء انفرد بها ، وله مصنفات « الشامل » في الفقه ، وتذكرة العالم والعدة في أصول الفقه توفي عام ٣٢١ هـ [راجع المقريزي ٢ : ٣٤٨ ووفيات الأعيان ١ : ٢٩٢ والبداية والنهاية ١١ : ١٧٦ وميزان الاعتدال ٢ : ١٣١ وتاريخ بغداد ١١ : ٥٥ وفيه أبو هاشم : شيخ المعتزلة ومصنف الكتب على مذهبهم] .

(٢) صاحبها محمد بن كرام السجستاني أمام الكرامية ـ من فرق الابتداع في الإسلام كان يقول : بأن الله تعالى مستقر على العرش وأنه جوهر ، ولد ابن كرام في سجستان وجاور بمكة خمس سنين وورد نيسابور ، فحبسه طاهر بن عبدالله ثم انصرف إلى الشام وعاد الى نيسابور فحبسه محمد بن طاهر مرة ثانية وخرج منها سنة ٢٥١ هـ إلى القدس فمات فيها عام ٢٥٥ هـ والسجزي نسبة إلى سجستان . [راجع الملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٥٨ وتذكرة الحفاظ ٢ : ١٠٦ والقاموس والتاج مادة كرم والأنس الخليل ١ : ٢٦٢ وميزان الاعتدال ٣ : ١٢٧] .

قال المجسم ابن تيمية

والإنسان يفرق بين تكلمه وتحركه في نفسه وبين تحريكه لغيره ، وقد احتج سفيان بن عيينة [1] وغيره من السلف على أنه غير مخلوق بأن الله خلق الأشياء بـ ﴿ كن ﴾ فلو كانت ﴿ كن ﴾ مخلوقة لزم أن يكون خلق مخلوقاً بمخلوق ، فيلزم التسلسل الباطل .

وذلك أنه إذا لم يخلق إلا بـ ﴿ كن ﴾ فلو كانت ﴿ كن ﴾ مخلوقة لزم أن لا يخلق شيئاً ، وهو الدور الممتنع ، فإنه لا يخلق شيئاً حتى يقول ﴿ كن ﴾ ولا يقول ﴿ كن ﴾ حتى يخلقها ، فلا يخلق شيئاً ، وهذا تسلسل في أصل التأثير والفعل ، مثل أن يقال : لا يفعل حتى يفعل ، فيلزم ألا يفعل ، ولا يخلق حتى يخلق ، فيلزم أن لا يخلق . وأما إذا قيل : قال ﴿ كن ﴾ ، وقيل « كن » « كن ، وقيل « كن » « كن » فهذا ليس بممتنع ، فإن هذا تسلسل في آحاد التأثير ، لا في جنسه ، كما أنه في المستقبل يقول « كن » بعد « كن » ويخلق شيئاً بعد شيء إلى غير نهاية .

فالمخلوقات التامة يخلقها بخلقه ، وخلقه فعله القائم به ، وذلك إنما يكون بقدرته ومشيئته .

وإذا قيل : هذا الفعل القائم به يفتقر إلى فعل آخر يكون هو المؤثر في وجوده غير القدرة والإرادة ، فإنه لو كان مجرد ذلك كافياً كفى في وجود المخلوق فلما كان لا بد له من خلق ، فهذا الخلق أمر حادث بعد أن لم يكن ، وهو فعل قائم به ، فالمؤثر التام فيه يكون مستلزماً له مستعقباً له ،

---

(1) هو سفيان بن عيينة بن ميمون بن هلال الكوفي ، أبو محمد محدث الحرم المكي من الموالي ، ولد بالكوفة عام ١٠٧ هـ وسكن مكة وتوفي بها ، كان حافظاً ثقة ، واسع العلم كبير القدر قال الشافعي : لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز ، وكان أعور وحج سبعين حجة . له الجامع في الحديث ، وكتاب في التفسير توفي عام ١٩٨ هـ . [راجع تذكرة الحفاظ ١ : ٢٤٢ والرسالة المستطرفة ٣١ وصفة الصفوة ٢ : ١٣٠ وابن خلكان ١ : ٢١٠ وميزان الاعتدال ١ : ٣٩٧ وحلية الأولياء ٧ : ٢٧٠ وذيل المذيل ١٠٨ والشعراني ١ : ٤٠ وتاريخ بغداد ٩ : ١٧٤] .

قيل



جمع وترتيب

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم

وساعده ابنه محمد

المجلد السادس

طبع بأمر

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

أجزل الله مثوبته

قال المجسم ابن تيمية

فإن قيل : إذا قلتم : لم يزل متـكلماً بمشيئته لزم وجود كلام لا ابتداء له ، وإذا لم يزل متكلما وجب أن لا يزال كذلك ؛ فيـكون متكلماً بكلام لا نهاية له ، وذلك يستلزم وجود ما لا يتناهى من الحوادث ، فإن كل كلمـة مسبوقة بأخرى فهي حادثة ، ووجود ما لا يتناهى محال . قيل له : هذا الاستلزام حق ، وبذلك يقولون : إن كلمات الله لا نهاية لها ، كما قال تعالى : (قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا) .

وأما قولهم : وجود ما لا يتناهى من الحوادث محال ، فهـذا بناء على دليلهم الذي استدلوا به على حدوث العالم وحدوث الأجسام ، وهو أنها لا تخلو من الحوادث، وما لا يخـلو عن الحوادث فهو حادث ، وهذا الدليل باطل عقلاً وشرعا ، وهو أصل الـكلام الذي ذمه السلف والأئمة ، وهو أصل قول الجهمية نفاة الصفات ، وقد تبين فساده في مواضع .

ولكن سنبين إن شاء الله أن هذا الدليل إذا ميز بين حقه وباطله فإنه يدل على حدوث ما سوى الله ــ وعلى مذهب السلف ــ وكان غلطة منهم ، وقولهم : كل ما لا يخلو من الحوادث ــ أي من الممكنات المفتقرة ــ فهو حادث ، فأخذوا هذا « قضية كلية » وقاسوا فيها الخالق على المخلوق قياساً فاسدا ، كما أن أولئك قالوا : القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده أخذوها « قضية كلية » .

والغلط فى « القياس » يقع من تشبيه الشيء بخلافه ، وأخذ القضية الـكلية باعتبار القدر المشترك من غير تمييز بين نوعيها ، فهـذا هو « القياس الفاسد »

شرح ابن التلمساني

على لمع الأدلة للجويني

ت ٤٧٨هـ

المسمى بكتاب



تأليف الشيخ

شرف الدين التلمساني

ت ٧٧٦هـ

تحقيق

أ.د/ السيد محمد سيد عبد الوهاب

مدير مركز المخطوطات والبرديات العربية

بكلية دار العلوم - جامعة المنيا

دار الحديث

القاهرة

فصل : قوله : الرب سبحانه وتعالى مقدس عن قبول الحوادث

واتفق على ذلك أهل الملل والنحل يعنى بالملل أهل الشرائع وبالنحل أرباب العقول .

قـــوله : وخالف إجماع الأمة طائفة نبغوا من سجستان لقبوا بالكرامية منسوبون إلى محمد بن كرام وزعموا أن الحوادث تطرأ يعنى تتجدد على ذات اللّه تعالى عن قولهم ، وهذا المذهب نظير مذهب المجوس ، وجه(*) مضاهاته لمذهب المجوس أن طائفة منهم تقول بقدم النور وحدوث الظلمة ، وإن سبب حدوثها أن يزدان فكّر فكرةً فحدث منها شخص من أشخاص الظلمة فأبعده وأقصاه وهو هرمز وجميع من ينسب إليه ، وكذلك الكرامية تزعم أن اللّه تعالى إذا أراد إحداث محدث أوجد فى ذاته كافًا ونونًا وإرادة حادثة ، وعن ذلك تصدر سائر المخلوقات المباينة لذاته ، ثم إن كان ذلك المخلوق مسموعًا تجدد له يسمع به ، وإن كان مبصرًا له ببصرية ، فقضوا بأن البارى تتجدد عليه خمسة من الحوادث ولا يتصف بها ، وهذا باطل فإنه لايخلو إما أن يقال باثبات الأحوال أو نفيها ، فإن قيل بها فاطعانى لوجب إحجامها لما قامت به بنفسها ، وتختلف صفة النفس محال ، وإن قيل بنفيها فلا معنى للاتصاف سوى القيام به ، فقولهم تقوم له ولا يتصف بها لقولهم يتصف بها ، ولا يتصف بها وتقوم به ، ولا تقوم به وهو جمع بين النقيضين ، ولو جاز ذلك فى هذه الصفات لجاز فى جميع المعانى أن تقوم بنا ولا نتصف بها ، وذلك يؤدى إلى قلب الأجناس وعدم الوثوق بشىء من المعقولات .

(*) لوحة ٤١ / ١ من المخطوط .

التبصير في الدين

وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين

تأليف

الامام الكبير، حجة المتكلمين، المفسر النظار

أبي المظفر الاسفرايني

المتوفى سنة ٤٧١هـ، رحمه الله

عرف الكتاب، وترجم للمؤلف، وخرج احاديثه، وعلق حواشيه

العلامة المحدث الكبير

صاحب الفضيلة الاستاذ الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

تفضل الاستاذ الدكتور

محمود محمد الخضيري

أستاذ تاريخ الفلسفة الاسلامية بالجامعة المصرية

بكلمة عن الصلة بين علم الفرق وغيره من العلوم

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

كراميان را بسرايشان به زد[1]).

ولما ورد عليهم هذا الالزام تحيروا فقال قوم منهم انه اكبر من العرش وقال انه مثل العرش. وارتكب ابن المهاجر منهم قوله ان عرضه عرض العرش. وهذه الاقوال كلها متضمنة لاثبات النهاية وذلك علم الحدوث لا يجوز ان يوصف به صانع العالم.

ومما ابتدعوه من الضلالات مما لم يتجاسر على اطلاقه قبلهم واحد من الامم لعلمهم بافتضاحه هو قولهم: بأن معبودهم محل الحوادث[2] تحدث في ذاته اقواله؛ وإرادته وادراكه، للمسموعات والمبصرات، وسموا ذلك سمعاً، وتبصراً، وكذلك قالوا: تحدث في ذاته ملاقاته للصفحة العليا من العرش. زعموا ان هذه اعراض تحدث في ذاته. تعالى الله عن قولهم. قالوا: ان هذه الحوادث هي الخلق، والقدرة، تتعلق بهذه الحوادث والمخلوق يقع تحت الخلق لا تتعلق به القدرة، فالخلق عندهم هو القدرة على التخليق، وهو قوله لما يريد ان يخلقه كن جوهراً، وهذا يوجب ان يحدث في ذاته كاف، ونون، وجيم، وواو، وهاء، وراء، والف، وسمع، وارادة. قالوا: واذا اراد اعدام شيء يقول له افن فيصير الشيء فانياً. والافناء والاعدام يكونان في ذاته لا يفنيان، وهذا يوجب ان يكون الشيء موجوداً معنى لوجود الاعدام، والايجاد في ذاته على زعمهم. وان قالوا انها يغنيان عن ذاته حكموا بتعاقب الحوادث وهو اول ما يستدل به على حدوث الأجسام. كيف وقولهم يوجب ان الحوادث في ذاته سبحانه اضعاف الحوادث في العالم. فاذا دلت حوادث العالم على حدوثه فما هو أضعاف تلك الحوادث أولى ان يدل على حدوث محلها ولم يجد هؤلاء في الامم من يكون لهم القول بحدوث الحوادث في ذات الصانع غير المجوس فرتبوا مذهبهم على قولهم.

---

(١) معناه. أين كنت؟ بلديك هذا قد حطم معبود الكراميين على رؤسهم.

(٢) ومن المصيبة أن يأخذ مثل ابن تيمية بمثل هذه الفضيحة في صراحة لا مزيد عليها و يسكت أهل الشأن عن الرد عليه كما يجب، ومذهب ابن تيمية في الاعتقاد على لفه ودورانه وجريه على مراحل، خليط من مذهبي ابن كرام والبربهاري بنوع من التفلسف بفلسفة ابن ملكا اليهودي في المعتبر، وليس لتشغيبه حظ أصلا من مذهب السلف الصالح، وأين الخوض من التنزيه مع التفويض؟.

جميعها يوجب الحد والنهاية. وقد دللنا على استحالة ذلك على الباري سبحانه وتعالى. وأصل هذا في كتاب الله تعالى وذلك أن ابراهيم عليه السلام لما رأى هذه العلامات على الكواكب والشمس والقمر قال: ﴿لا أحِبُّ الأفلين﴾[1] فبين أن ما جاز عليه تلك الصفات لا يكون خالقاً.

١٥ ــ وأن تعلم أن كل ما تصور في الوهم من طول، وعرض، وعمق، وألوان. وهيئآت، مختلفة ينبغي أن تعتقد ان صانع العالم بخلافه، وإنه قادر على خلق مثله. وإلى هذا المعنى أشار الصديق رضي الله عنه بقوله: العجز عن درك الادراك ادراك. ومعناه إذا صح عندك ان الصانع لا يمكن معرفته بالتصوير، والتركيب، والقياس، على الخلق صح عندك انه خلاف المخلوقات. وتحقيقه انك إذا عجزت عن معرفته بالقياس على أفعاله صح معرفتك له بدلالة الافعال على ذاته وصفاته، وقد وصف الله سبحانه وتعالى نفسه بقوله: ﴿هُوَ اللهُ الخَالِقُ البَارِىءُ المُصَوِّرُ﴾[2] وما كان مصوراً لم يكن مصوراً، كما ان من كان مخلوقاً لم يكن خالقاً.

١٦ ــ وأن تعلم أن الحوادث لا يجوز حلولها في ذاته وصفاته[3] لأن ما كان محلاً للحوادث لم يخل منها وإذا لم يخل كان محدثاً مثلها. ولهذا قال الخليل عليه الصلاة والسلام: «لا أحب الآفلين» بين به أن من حل به من المعاني ما يغيره من حال إلى حال كان محدثاً لا يصح أن يكون إلهاً.

١٧ ــ وأن تعلم ان كل ما دل على حدوث شيء من الحد، والنهاية،

= مما يضحك منه الأطفال. وأما قوله: «لو شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم». فآية من آيات السقوط وليس هذا من قبيل الاستدلال ببطلان التالي على بطلان المقدم بل هذا استدلال بجواز التالي في زعمه على جواز تمكنه في العرش فسبحان قاسم العقول.

(١) سورة الانعام ٧٩.

(٢) سورة الحشر ٢٤.

(٣) فيكون ما توسع به ابن تيمية في كتبه من تجويز قيام الحوادث به تعالى وحلولها فيه ولا سيا في هامش منهاجه «٢-٧٥» خارجاً من معتقد أهل الحق.

الباب الرابع

قوله بالجسمية

أما قوله بالجسمية في حق الله تعالى فقد ذكر ذلك في كتابه الموافقة و نصه: «وكذلك قوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، وقوله ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ ونحو ذلك فإنه لا يدل على نفي الصفات بوجه من الوجوه بل ولا على نفي ما يسميه أهل الاصطلاح جسمًا بوجه من الوجوه» اهـ.

وقال في المنهاج ما نصه: «وقد يراد بالجسم ما يشار إليه أو ما يُرى أو ما تقوم به الصفات، والله تعالى يُرى في الآخرة وتقوم به الصفات ويشير إليه الناس عند الدعاء بأيديهم وقلوبهم ووجوههم وأعينهم، فإن أراد بقوله: ليس بجسم هذا المعنى قيل له: هذا المعنى الذي قصدت نفيه بهذا اللفظ معنى ثابت بصحيح المنقول وصريح المعقول، وأنت لم تُقم دليلاً على نفيه» اهـ.

وقال في كتابه بيان تلبيس الجهمية ما نصه: «وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها أنه ليس بجسم، وأن صفاته ليست أجسامًا وأعراضًا، فنفي المعاني الثابتة بالشرع والعقل بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل جهل وضلال» اهـ.

قلت: ويكفي في تبرئة أئمة الحديث ما نقله الإمام أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز البغدادي التميمي رئيس الحنابلة ببغداد وابن رئيسها عن الإمام أحمد بن حنبل قال: «وأنكر أحمد على من يقول بالجسم وقال: إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا

الاسم على ذي طولٍ وعرضٍ وسَمكٍ وتركيبٍ وصورةٍ وتأليف والله تعالى خارج عن ذلك كله، فلم يجز أن يُسمى جسمًا لخروجه عن معنى الجسمية، ولم يجئ في الشريعة ذلك فبطل» اهـ، ونقله الحافظ البيهقي عنه في مناقب أحمد وغيرُه.

وهذا الذي صرح به أحمد من تنزيهه الله عن هذه الأشياء الستة هو ما قال به الأشاعرة والماتريدية وهم أهل السنة الموافقون لأحمد وغيره من السلف في أصول المعتقد، فليعلم الفاهم أن نفي الجسم عن الله جاء به السلف، فظهر أن ما ادعاه ابن تيمية أن السلف لم يتكلموا في نفي الجسم عن الله غير صحيحٍ، فينبغي استحضار ما قاله أحمد فإنه ينفع في نفي تمويه ابن تيمية وغيره ممن يدعون السلفية والحديث.

وهذا البيهقي من رؤوس أهل الحديث يقول في كتاب الأسماء والصفات في باب ما جاء في العرش والكرسي عقب إيراده حديث: «**أَتَدْرُونَ مَا هَذِهِ الَّتِي فَوْقَكُمْ**» ما نصه: «والذي روي في ءاخر هذا الحديث إشارة إلى نفي المكان عن الله تعالى، وأن العبد أينما كان في القرب والبعد من الله تعالى سواء، وأنه الظاهر فيصح إدراكه بالأدلة والباطن فلا يصح كونه في مكان، واستدل

بعض أصحابنا في نفي المكان عنه بقول النبي ﷺ: «**أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَىءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَىءٌ**» ، وإذا لم يكن فوقه شىء ولا دونه شىء لم يكن في مكان» اهـ.

وقال الإمام الأشعري في كتاب النوادر: «من اعتقد أن الله جسم فهو غير عارف بربه، وأنه كافر به» اهـ.

وقال الفقيه المتكلم ابن المعلم القرشي في كتابه نجم المهتدي ما نصه: «والذي يَعبُدُ جسمًا على عرشٍ كبير ويجعل جسمه كقبر أبي قبيس سبعة أشبار بشبره كما حكي عن هشام الرافضي أو كلامًا ءاخر تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم فقد عبد غير الله فهو كافر، وقال إن قسمًا من القائلين بالتحيز بالجهة أطلقوا الجسمية ومنعوا التأليف والتركيب وقالوا: «عنيت بكونه جسمًا وجوده وهؤلاء كفروا». ثم قال: «قال الإمام أبو سعيد المتولي في كتاب غنية المقبول في علم الأصول: إن قالوا نحن نريد بقولنا جسم أنه موجود ولا نريد التأليف، قلنا: هذه التسمية في اللغة ليس كما ذكرتم وهي مُنبئة عن المستحيل فلِمَ أطلقتم ذلك من غير ورود سمع، وما الفصل بينكم وبين من يسميه جسدًا ويريد به الوجود وإن كان يخالف مقتضى اللغة. قال أبو سعيد رحمه الله: فإن قيل أليس يسمى نفسًا؟ قلنا: اتبعنا فيه السمع وهو قوله سبحانه:﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ﴾ ولم يرد السمعُ بالجسم، وكذلك قال الإمام يعني إمام الحرمين».

التّصويرات

قيل

درء تعارض العقل والنقل

أو

موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام

ابن تيمية

٦٧١ : ٧٢٨هـ

تحقيق

الدكتور السيد محمد السيد

الأستاذ سيد إبراهيم صادق

الجزء الأول

دار الحديث

القاهرة

قال المجسم ابن تيمية

أحد، فإذا قيل: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ لم يكن هذا نفيًا لمكافأة الرب إلا عمن لا وجود له، ولم يكن فى الموجودات ما أخبر عنه بهذا الخطاب أنه ليس كفوًا لله.

وكذلك قوله: ﴿وَلا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ (الكهف: ٣٨)، ﴿وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ فإنه إذا لم يكن الأحد إلا ما لا ينقسم، وكل مخلوق وجسم منقسم، لم يكن فى المخلوق ما يدخل فى مسمى أحد، فيكون التقدير: ولا أشرك به ما لم يوجد، ولا يشرك بربه ما لا يوجد.

وإذا كان المراد النفى العام، وأن كل موجود من الإنس والجن يدخل فى مسمًّى أحد، ويقال: إنه أحد الرجلين، ويقال للأنثى: إحدى المرأتين، ويقال للمرأة: واحدة، وللرجل: واحد، ووحيد ـ عُلم أن اللغة التى نزل بها القرآن لفظ الواحد والأحد فيها يتناول الموصوفات، بل يتناول الجسم الحامل للأعراض، ولم يُعرف أنهم أرادوا بهذا اللفظ ما لم يوصف أصلا، بل ولا عرف منهم أنهم لا يستعملونه إلا فى غير الجسم، بل ليس فى كلامهم ما يبين استعمالهم له فى غير ما يسميه هؤلاء جسمًا، فكيف يقال: لا يدل إلا على نقيض ذلك، ولم يعرف استعماله إلا فى النقيض ـ الذى أخرجوه منه ـ الوجودى، دون النقيض الذى خصوه به وهو العدمى؟ وهل يكون فى تبديل اللغة والقرآن أبلغ من هذا؟.

لفظ الصمد:

وكذلك اسمه «الصمد» ليس فى قول الصحابة: «إنه الذى لا جوف له» ما يدل على أنه ليس بموصوف بالصفات، بل هو على إثبات الصفات أدل منه على نفيها من وجوه مبسوطة فى غير هذا الموضع.

وكذلك قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١)، وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ (مريم: ٦٥) ونحو ذلك، فإنه لا يدل على نفى الصفات بوجه من الوجوه، بل ولا على نفى ما يسميه أهل الاصطلاح جسمًا بوجه من الوجوه.

وأما احتجاجهم بقولهم: «الأجسام متماثلة» فهذا ـ إن كان حقًا ـ فهو تماثل يُعلم بالعقل، ليس فيه أن اللغة التى نزل بها القرآن تطلق لفظ «المثل» على كل جسم، ولا أن اللغة التى نزل بها القرآن تقول: إن السماء مثل الأرض، والشمس والقمر والكواكب مثل الجبال، والجبال مثل البحار، والبحار مثل التراب، والتراب مثل الهواء، والهواء مثل الماء، والماء مثل النار، والنار مثل الشمس، والشمس مثل الإنسان؛ والإنسان مثل الفرس والحمار؛ والفرس والحمار مثل السفرجل والرمان، والزمان مثل الذهب والفضة، والذهب والفضة مثل الخبز واللحم؛ ولا فى اللغة التى نزل بها القرآن أن كل شيئين اشتركا فى المقدارية بحيث يكون كل منهما له قدر من الأقدار كالطول والعرض والعمق أنه مثل الآخر، ولا أنه إذا كان كل منهما بحيث

قيل

مِنهاج السُّنّة النّبويّة

في نقض كلام الشيعة والقدريّة

تصنيف

شيخ الإسلام أبي العبّاس تقي الدّين أحمد بن عبد الحليم
ابن تيميّة الحرّاني الدّمشقي الحنبلي
المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

وضع حواشيه وخرّج آياته وأحاديثه
عبد الله محمود محمّد عمر

الجزء الأوّل

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

قال المجسم ابن تيمية

قوله ليس بجسم لفظ الجسم فيه إجمال قد يراد به المركب الذي كانت أجزاؤه مفرقة، فجمعت، أو ما يقبل التفريق والانفصال أو المركب من مادة وصورة أو المركب من الأجزاء المفردة التي تسمى الجواهر الفردة، واللّه تعالى منزه عن ذلك كله.

أوكان متفرقاً[1] فاجتمع أو أن يقبل التفريق والتجزئة التي هي مفارقة بعض الشيء بعضاً وانفصاله عنه، أو غير ذلك من التركيب الممتنع عليه وقد يراد بالجسم ما يشار إليه أو ما يُرى أو ما تقوم به الصفات، واللّه تعالى يرى في الآخرة وتقوم به الصفات ويشير إليه الناس عند الدعاء بأيديهم وقلوبهم ووجوههم وأعينهم، فإن أراد بقوله ليس بجسم هذا المعنى قيل له هذا المعنى الذي قصدت نفيه بهذا اللفظ معنى ثابت بصحيح المنقول وصريح المعقول وأنت لم تقم دليلاً على نفيه.

وأما اللفظ فبدعة نفياً وإثباتاً، فليس في الكتاب ولا السنة ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها إطلاق لفظ الجسم في صفات اللّه تعالى لا نفياً ولا إثباتاً، وكذلك لفظ الجوهر والمتحيز ونحو ذلك من الألفاظ التي تنازع أهل الكلام المحدث فيها نفياً وإثباتاً، وإن قال: كل ما يشار إليه ويُرى وترفع إليه الأيدي فإنه لا يكون إلا جسماً مركباً من الجواهر الفردة أو من المادة والصورة. قيل له: هذا محل نزاع فأكثر العقلاء ينفون ذلك وأنت لم تذكر على ذلك دليلاً وهذا منتهى نظر النفاة.

فإن عامة ما عندهم أن تقوم به الصفات ويقوم به الكلام والإرادة والأفعال وما يمكن رؤيته بالأبصار لا يكون إلا جسماً مركباً من الجواهر الفردة أو من المادة والصورة، وما يذكرونه من العبارة فإلى هذا يعود، وقد تنوّعت طرق أهل الإثبات في الرد عليهم، فمنهم من سلم لهم أنه يقوم به الأمور الاختيارية من الأفعال وغيرها ولا يكون إلا جسماً، ونازعهم فيما يقوم به من الصفات التي لا يتعلق منها شيء بالمشيئة والقدرة، ومنهم من نازعهم في هذا وهذا وقال بل لا يكون هذا جسماً ولا هذا جسماً، ومنهم من سلم لهم أنه جسم ونازعهم في كون القديم ليس بجسم، وحقيقة الأمر أن لفظ الجسم فيه منازعات لفظية ومعنوية، والمنازعات اللفظية غير معتبرة في المعاني العقلية، وأما المنازعات المعنوية فمثل تنازع الناس فيما يشار إليه إشارة حسية، هل يجب أن يكون مركباً من الجواهر الفردة أو من المادة والصورة أو لا يجب واحد منهما.

---

(١) قوله أو كان متفرقاً إلى قوله وانفصاله عنه الذي يظهر انه مكرر مع ما قبله وحرر كتبه مصححه.

قيل

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة



بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية

تأليف ■■■
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني
(ت ٧٢٨هـ)

الجزء الأول

سبب تأليف الكتاب - العلو - الاستواء - الجهة -
الوجه - اليد - الدهر - الوجود

محققه
د. يحيى بن محمد الهنيدي

في الألفاظ الاصطلاحية: فقال قوم: العلم والقدرة ونحوهما لاتكون إلا عرضًا، وصفة حيث كان، فعلم الله وقدرته عرض. وقالوا أيضًا: إن اليد والوجه لاتكون إلا جسمًا، فيد الله ووجهه كذلك؛ والموصوف بهذه الصفات لايكون إلا جسمًا، فالله تعالى جسم لا كالأجسام. قالوا: وهذا مما لايمكن النزاع فيه، إذا فهم المعنى المراد بذلك، لكن أي محذور في ذلك، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها، أنه ليس بجسم، وأن صفاته ليست أجسامًا وأعراضًا؟ فنفي المعاني الثابتة بالشرع والعقل؛ بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل، جهل وضلال.

لا يدل العقل على حدوث كل موصوف قائم بنفسه وكل صفة قائمة به

قالوا: وكذلك فالعقل ينفي ذلك بما دل على حدوث الجسم والعرض القائم به، قالوا: لأنه لم يدل العقل على حدوث كل موصوف قائم بنفسه وهو الجسم، وكل صفة قائمة به وهو العرض. والدليل المذكور على ذلك دليل فاسد، وهو أصل «علم الكلام» الذي اتفق السلف والأئمة على ذمه وبطلانه ـ وسيأتي الكلام على هذا الدليل في موضعه ـ قالوا: فلا معنى لإنكار ما هو الحق الثابت بالشرع والعقل، لاستلزام ذلك بطلان حجة مبتدعة أنكرها السلف والأئمة، لأجل دعوى من ادعى[1] من أهلها أنها أصل الدين، الذي لايعلم الدين إلا به، فإنما هو أصل الدين الذي ابتدعوه، كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ

(١) أي أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم.

كتاب اعتقاد الإمام

أحمد بن حنبل

رحمه الله

تأليف

أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي

ولد سنة ٣٤١ هـ وتوفي سنة ٤١٠ هـ

حققه وخرج أحاديثه

أبو مصعب طلعت بن فؤاد الحُلْوَاني





﴿رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾[١]، وقال: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى ﴿٤١﴾﴾[٢] وليست كنفس العباد التي هي متحركة متصعدة مترددة في أبدانهم، بل هي صفة له في ذاته، خالف بها النفوس المنفوسة المجعولة، وفارق الأموات وحكى في تفسيره عن ابن عباس في قوله ـ تعالى ـ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾[٣].

قال: تعلم ما في النفس المخلوقة، ولا أعلم ما في نفسك الملكوتية، إنك أنت علام الغيوب. وأنكر على من يقول بالجسم.

وقال: إن الأسماء مأخوذة بالشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طُولٍ وعَرْضٍ وسُمْكٍ وتركيبٍ وصُورةٍ وتأليفٍ، والله ـ تعالى ـ خارج عن ذلك كله، فلم يجز أن يسمى جسماً، لخروجه عن معنى الجسمية، ولم يجيء في/ [ق٥٤أ] الشريعة ذلك، فبطل.

وكان يذهب إلى أن الله ـ تعالى ـ يُرى في الآخرة بالأبصار، وقرأ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[٤]. ولو لم

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٥٤.
(٢) سورة طه، الآية: ٤١.
(٣) سورة المائدة، الآية: ١١٦.
(٤) سورة القيامة، الآيتان: ٢٢، ٢٣.

كتاب

الأسماء والصفات

للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي
المتوفى ٤٥٨ هـ سنة

تحقيق وتعليق وفهرسة
الشيخ عماد الدين أحمد حيدر
مركز الخدمات والأبحاث الثقافية

الجزء الثاني

الناشر
دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

تحتها مسيرة خمسمائة عام ، حتى عدّ سبع أرضين وغلظ كل أرض مسيرة خمسمائة عام ، ثم قال ﷺ . والذي نفس محمد بيده لو أنكم دليتم أحدكم بحبل إلى الأرض السابعة لهبط على الله تبارك وتعالى ، ثم قرأ رسول الله ﷺ وهو الأول والآخر والظاهر والباطن »[1] قلت : هذه الرواية في مسيرة خمسمائة عام اشتهرت فيما بين الناس ، وروينا عن ابن مسعود رضي الله عنه من قوله مثلها ، ويحتمل أن يختلف ذلك باختلاف قوة السير وضعفه ، وخفته وثقله ، فيكون يسير القوى أقل ، ويسير الضعيف أكثر ، والله أعلم . والذي روى في آخر هذا الحديث إشارة إلى نفي المكان عن الله تعالى ، وأن العبد أينما كان فهو في القرب والبعد من الله تعالى سواء ، وأنه الظاهر ، فيصح إدراكه بالأدلة ، الباطن فلا يصح إدراكه بالكون في مكان . واستدل بعض أصحابنا في نفي المكان عنه بقول النبي ﷺ : « أنت الظاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء »[2] وإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء لم يكن في مكان . وفي رواية الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه انقطاع ، ولا ثبت سماعه من أبي هريرة ، وروي من وجه آخر منقطع عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعاً .

أخبرناه أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمرو قالا : ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا أحمد بن عبد الجبار ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ « ما بين الأرض إلى السماء مسيرة خمسمائة سنة ، وغلظ السماء الدنيا مسيرة خمسمائة سنة ، وما بين كل سماء إلى السماء التي تليها مسيرة خمسمائة سنة ، والأرضين مثل ذلك ، وما بين السماء السابعة إلى العرش

---

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في «مسنده» : ٢ : ٣٧٠ : مسند أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» : ٨ : ٧٩ : كتاب الدعاء والذكر والاستغفار والتوبة : باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع : عن أبي صالح .



شرح كتب الإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه في العقيدة يعني الفقه الأكبر
والفقه الأبسط والوصية والعالم والمتعلم ورسالة أبي حنيفة

تأليف

العلامة القاضي كمال الدين أحمد البياضي الحنفي رحمه الله تعالى ١١هـ

حقق نصوصه وعلق عليه وضبطه
الشيخ يوسف عبد الرزاق الشافعي رحمه الله
المدرس بكلية أصول الدين بالجامعة الأزهرية

مع كلمة عن المؤلف والمؤلَّف
للإمام الكوثري رحمه الله تعالى
وكيل المشيخة الإسلامية في دار الخلافة العثمانية سابقاً

زمزم ببلشرز

النووي ، وإليه أشار بترتيب التخريج على أنه يدعى من أعلى لا من أسفل .

الخامسة : أنها كانت أعجمية لا تقدر أن تفصح عما فى ضميرها من اعتقاد التوحيد بالعبارة فتعرف بالإشارة أن معبودها إله السماء ، فإنهم كانوا يسمون الله إله السماء كما دل السؤال والاكتفاء بتلك الإشارة كما فى الكفاية لنور الدين البخارى .

وإليه أشار ببيان كونها أمة سوداء ، وسؤال الرجل عن الأجزاء ، وفرّع عليه ببيان حكم المخالفة فيه ، تشييداً لقواعد التنزيه ، وتنبيهاً على استلزام نسبة النقص فى القول بالتحيز والتشبيه .

فقال فيه (فمن قال لا أعرف ربى أفى السماء أم فى الأرض فهو كافر) لكونه قائلا باختصاص البارى بجهة وحيز وكل ما هو مختص بالجهة والحيز فإنه محتاج محدث بالضرورة فهو قول بالنقص الصريح فى حقه تعالى (كذا من قال إنه على العرش ولا أدرى العرش أفى السماء أم فى الأرض) لاستلزامه القول باختصاصه تعالى بالجهة والحيز والنقص الصريح فى شأنه سيما فى القول بالكون فى الأرض ونفى العلوّ عنه تعالى بل نفى ذات الإله المنزه عن التحيز ومشابهة الأشياء [وفيه إشارات :

الأولى] : أن القائل بالجسمية والجهة منكر وجود موجود سوى الأشياء التى يمكن الإشارة إليها حسا ، فمنهم منكرون لذات الإله المنزه عن ذلك ، فلزمهم الكفر لا محالة .

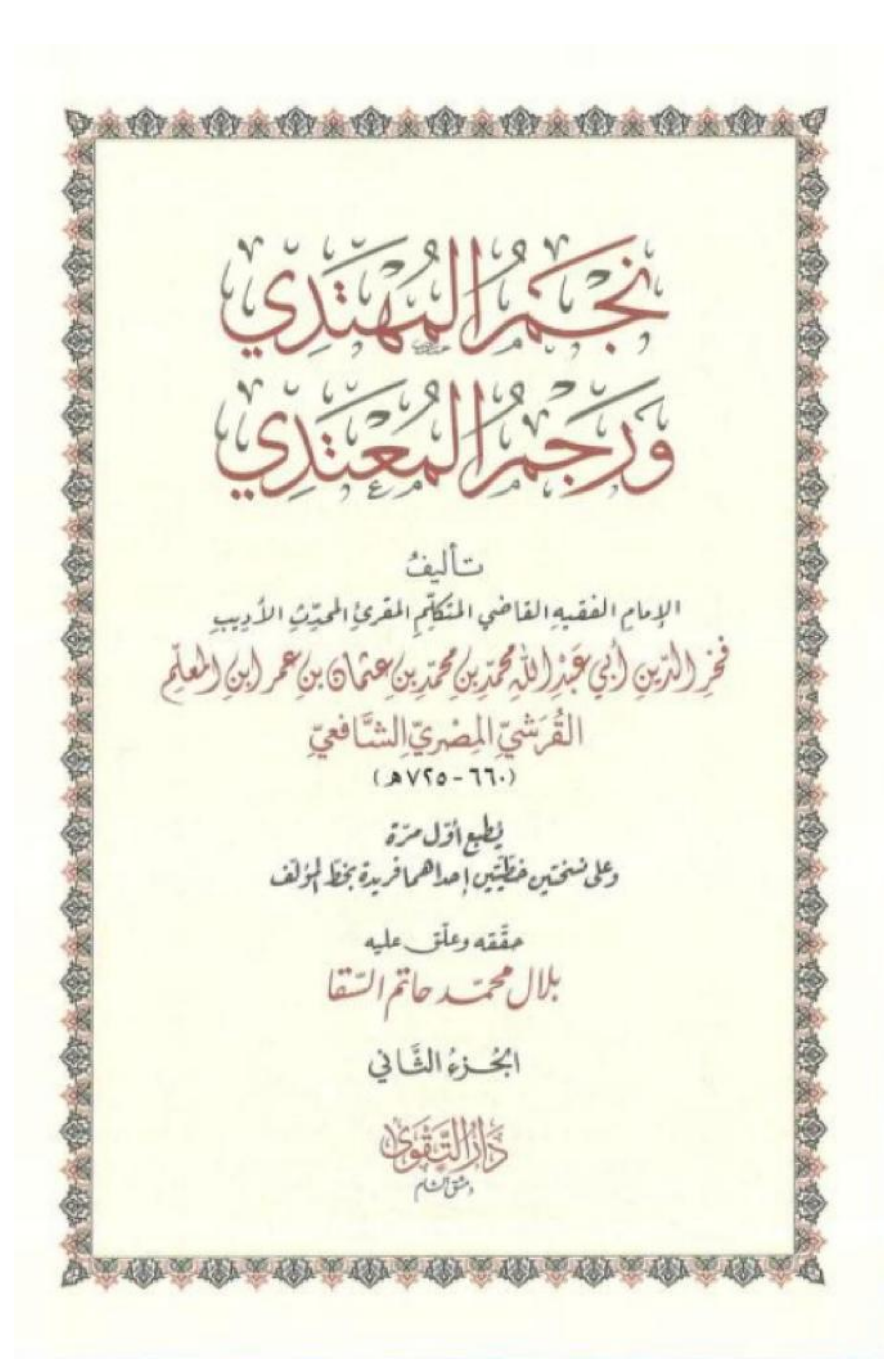
[وإليه أشار بالحكم بالكفر] بخلاف المعتزلة ومن يحذو حذوهم فى إنكار الصفات فإنهم يثبتون موجوداً وراء هذه الأشياء التى يشار إليها حساً إلا أنهم يخالفون فى صفاته كما ذكره الإمام الرازى فى كتاب التقديس .

[الثانية : إكفار من أطلق التشبيه والتحيز ، وإليه أشار بالحكم المذكور لمن أطلقه] واختاره الإمام الأشعرى فقال فى النوادر : من اعتقد أن الله جسم فهو غير عارف بربه ، وإنه كافر به كما فى شرح الإرشاد لأبى قاسم الأنصارى ، وفى الخلاصة أن المشبِّه إذا قال له تعالى يد ورجل كما للعباد فهو كافر .

[الثالثة : عدم إكفار] من قال هو جسم [متحيز] لا كالأجسام [المتحيزة][1] كما

---

(١) ما بين الحواصر ساقط من نسخة الدار «ا» رقم ٢٢٤ .



نجم المهتدي ورجم المعتدي

تأليف

الإمام الفقيه القاضي المتكلم المقرئ المحدث الأديب

فخر الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عثمان بن عمر ابن المعلم

القرشي المصري الشافعي

(٦٦٠ - ٧٢٥هـ)

يطبع أول مرة

وعلى نسختين خطيتين إحداهما فريدة بخط المؤلف

حققه وعلق عليه

بلال محمد حاتم السقا

الجزء الثاني

دار التقوى
دمشق الشام

وكلُّ ذلكَ محالٌ عقلاً وكفرٌ شرعاً ؛ أمَّا محالٌ عقلاً : فلِمَا تقدَّمَ أنَّ الجسميةَ يلزمُ منها التركيبُ ، والتركيبَ يلزمُ منهُ الحدوثُ ، والحدوثُ على اللهِ تعالىٰ محالٌ[1] .

وأمَّا كفرٌ شرعاً : فلأنَّهُ قد تقرَّرَ أنَّ اللهَ تعالىٰ ليسَ بجسمٍ ، وقد ثبتَ بالدليلِ العقليِّ استحالةُ الجسميةِ عليهِ[2] .

والذي يعبدُ جسماً علىٰ عرشٍ كبيرٍ ، ويجعلُ جسمَهُ كقدرِ أبي قبيسٍ أو سبعةِ أشبارٍ بشبرِهِ كما حُكِيَ عن هشامٍ الرافضيِّ ، أو كلاماً آخرَ تقشعرُّ منهُ جلودُ الذينَ يخشَونَ ربَّهُم[3] . . فقد عبدَ غيرَ اللهِ ، فهوَ كافرٌ ، فلعنَ اللهُ مَنْ يعتقدُ هـٰذا الاعتقادَ .

ولم يُشارِكْهُم في هـٰذا الاعتقادِ إلا بعضُ اليهودِ لعنَهُمُ اللهُ .

والقسمُ الثاني ممَّنْ أطلقوا الجسميةَ منعوا التأليفَ والتركيبَ ، وقالوا : عنَيْنا بكونِهِ جسماً : وجودَهُ ، وهـٰؤلاءِ كفروا ككفرِ النصارىٰ في إطلاقِ لفظِ الجوهرِ عليهِ .

قالَ الإمامُ أبو [سعدٍ] المُتولِّي في كتابِ « غنيةِ المقبولِ في علمِ الأصولِ » : (فإنْ قالوا : نحنُ نريدُ بقولِنا : « جسمٌ » أنَّهُ موجودٌ ، ولا نريدُ التأليفَ .

قلنا : هـٰذهِ التسميةُ في اللغةِ ليسَ كما ذكرتُم ، وهيَ منبئةٌ عنِ المستحيلِ ، فلمَ أطلقتُم ذلكَ مِنْ غيرِ ورودِ سمعٍ ؟! وما الفصلُ بينكُم وبينَ مَنْ يُسمِّيهِ جسداً

---

(١) انظر (١/٢٠٠ـ٢٠١) .
(٢) انظر (١/٢٠١ـ٢٠٣) .
(٣) انظر « نهاية المرام » (ص٥٩٤) .

ويريدُ بهِ الموجودَ وإنْ كانَ يُخالِفُ مقتضى اللغةِ ؟!)[١] .

قالَ أبوَ [سعدٍ] رحمَهُ اللهُ : (فإنْ قيلَ : أليسَ تَسَمَّىٰ نفساً ؟

قلنا : اتَّبَعْنا فيهِ السمعَ ؛ وهوَ قولُهُ سبحانَهُ : ﴿ تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَ ﴾ [المائدة : ١١٦] ، ولم يَرِدِ السمعُ بالجسمِ)[٢] ، وكذلكَ قالَ الإمامُ رضيَ اللهُ عنهُما[٣] .

وأمَّا القسمُ الذينَ نفَوُا الجسميَّةَ وقالوا : لا نقولُ بالمماسَّةِ ولا بالملاقاةِ ؛ لأنَّ ذلكَ لا يكونُ إلا بواسطةِ الجسميةِ ، وذلكَ مُحالٌ على اللهِ تعالىٰ ، وإنَّما نقولُ بالجهةِ مِنْ غيرِ جسميَّةٍ ولا مماسَّةٍ ولا ملاقاةٍ ، وبهِ قالَ المُتأخِّرونَ مِنَ الحنابلةِ . . [فهوَ] أيضاً باطلٌ ؛ لما تقدَّمَ في (بابِ الاستدلالِ على التأويلِ مِنْ جهةِ العقلِ) ، وأنَّ القائلَ بالجهةِ لا يخلو مِنْ أنْ يجعلَهُ شاغلاً لحيِّزٍ أو لأحيازٍ إلىٰ آخرِهِ[٤] .

فلزمَهُم مِنَ القولِ بالجهةِ القولُ بالشغلِ ، ومِنَ القولِ بالشغلِ القدرُ والنهايةُ أوِ التركيبُ ، والتركيبُ مِنْ أوصافِ الجسميةِ ، وقد تقدَّمَ تكفيرُ القائلينَ بالجسميةِ[٥] .

فنعوذُ باللهِ مِنْ هٰذهِ الضلالاتِ في المقالاتِ ، والإطالاتِ في الجهالاتِ ، ﴿ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۞ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلۡمُخۡلَصِينَ ۞ فَإِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ ۞ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ بِفَٰتِنِينَ ۞ إِلَّا مَنۡ هُوَ صَالِ ٱلۡجَحِيمِ ﴾ [الصافات : ١٥٩ـ١٦٣] .

---

(١) الغنية في أصول الدين (ص٨١) .
(٢) الغنية في أصول الدين (ص٨١) .
(٣) الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة (ص٤٣ـ٤٤) .
(٤) انظر (١/٢٠١) .
(٥) انظر (١/٨٩) متناً وتعليقاً .

مزيد نقول من كتب ابن تيمية المجسم بنسبة الجسمية إلى الله تعالى

1- ادعاؤه الصريح أن وصف الله بالجسم هو مذهب جماهير الإسلام، وسلف الأمة وأئمتها وسائر الملل، وأنه ليس قول الحنابلة فقط:

هذا تصريحه إذ قال مخاطبًا الإمام الرازي: « وإن أردت أنهم وصفوه بالصفات الخبرية مثل الوجه واليد وذلك يقتضي التجزئة والتبعيض أو أنهم وصفوه بما يقتضي أن يكون جسما والجسم متبعض ومتجزئ وإن لم يقولوا: هو جسم، فيقال له: لا اختصاص للحنابلة بذلك، بل هذا مذهب جماهير أهل الإسلام بل وسائر أهل الملل وسلف الأمة وأئمتها » اهـ.

نسأل الله السلامة من هذا الكلام الباطل! انظر أيها القارئ المنصف كيف نسب ابن تيمية القول بأن الله جسم إلى جماهير أهل الإسلام، بل وسائر الملل وسلف الأمة وأئمتها. فمن من سلف الأمة قال بذلك إلا المجسمة؟ وهل المجسمة هم سلف هذه الأمة المباركة؟ ألا فليستح من يسمي ابن تيمية المجسم شيخ الإسلام الذي ما أبقى في التجسيم بقية.

2- ثم ادعاؤه أن نفي الجسمية عن الله ليس من بديهة الفطرة، بل بمقدمات فيها خفاء وطول، وأنه مخالف للفطرة الصحيحة، وأن ذلك بزعمه أمر معلوم عند العقلاء:

فقال: «ومعلوم أن كون الباري ليس جسما ليس هو مما تعرفه الفطرة بالبديهة ولا بمقدمات قريبة من الفطرة ولا بمقدمات بينة في الفطرة بل مقدمات فيها خفاء وطول وليست مقدمات بينة ولا متفقا على قبولها بين العقلاء » اهـ.

3- ثم ادعاؤه أن القائلين بأن الله جسم حججهم قاطعة لا قادح فيها، وأن أدلة القائلين بنفي الجسم عن الله ليست قطعية بل واهية متهافية:

فيقول هذا المجسم: «وطوائف كثيرون من أهل الكلام يقدحون في ذلك كله ويقولون بل قامت القواطع العقلية على نقيض هذا المطلوب وأن الموجود القائم بنفسه لا يكون إلا جسما وما لا يكون جسما لا يكون معدوما ومن المعلوم أن هذا أقرب إلى الفطرة والعقول من الأول» اهـ.

هذه العبارة هي تعليق ابن تيمية على مذهب المجسمة، وهو فيها يصرح بكل جرأةٍ بأن المجسمة أقرب إلى العقول والفطرة من مذهب المنزهين لله تعالى عن ذلك.

إذن فهو يرجح مذهب القائلين بأن الله جسم، وأن الله مركب من أعضاء وجوارح وكما ترى اعتراف صريح وواضح من ابن تيمية بأن الله جسم مركب من أعضاء وأدوات. فهل بعد هذا شكٌّ أن ابن تيمية عمدة من أعمدة التجسيم؟!

4- ثم ادعاؤه جواز قول عبارة «الله جسم لا كالأجسام»، وأنها من كلام بعض العلماء ومحاولته الخفيفة تأويلها والدفاع عنها وترجيحها بدعوى أن مهناها أن الله تعالى جسم مختلف في صفاته عن سائر الأجسام:

فيقول هذا المجسم في بيان تلبيس الجهمية: «والذين قالوا إنه جسم نوعان:

أحدهما: وهو قول علمائهم إنه جسم لا كالأجسام، كما يقال ذات لا كالذوات، وموصوف لا كالموصوفات، وقائم بنفسه لا كالقائمات، وشيء لا كالأشياء، فهؤلاء يقولون هو في حقيقته ليس

مماثلًا لغيره بوجه من الوجوه، لكن هذا إثبات أن له قدرًا يتميز به، كما إذا قلنا موصوف، فهو إثبات حقيقة يتميز بها، وهذا من لوازم كل موجود، ولهذا يقولون: نعني بأنه جسم، أنه قائم بنفسه، ونحو ذلك مع قولهم: إنه ذو الأبعاد الثلاثة، لأنهم يقولون: لا يعقل موجود قائم بنفسه إلا هكذا...إلخ» اهـ.

ثم يقول: «وأما إن أراد بلفظ «الأجزاء والأبعاض» ما يريده المتكلمون بلفظ الجسم والتركيب -وهو الذي أراده- فإن الجسم كل جسم عندهم له أبعاض وأجزاء: إما بالفعل على قول من يثبت الجوهر الفرد، وإما بالإمكان على قول من ينفيه»،... «فإن أردت هذا المعنى فلا ريب أن الحنابلة هم من مثبتة الصفات»،... «وأما وصفه بالحد والنهاية، الذي تقول أنت أنه معنى الجسم، فهم فيه كسائر أهل الإثبات على ثلاثة أقوال: منهم من يثبت ذلك، كما هو المنقول عن السلف والأئمة. ومنهم من نفى ذلك. ومنهم من لا يتعرض له بنفي ولا إثبات» اهـ.

5- ثم ادعائه أن الخيال والوهم لايتصور موجودًا إلا متحيزًا أو قائمًا بمتحيز وهو الجسم وصفاته، ويجعل هذا قولاً راجحًا، ثم يقرره معتمدًا على إثبات العقائد بالوهم والخيال:

فقال: «بل هذا "القول" الذي اتفق عليه العقلاء من أهل الإثبات والنفي اتفقوا على أن الوهم والخيال لا يتصور موجودا إلا متحيزا أو قائما وهو الجسم وصفاته ثم المثبتة قالوا وهذا حق معلوم أيضا بالأدلة العقلية والشرعية بل بالضرورة وقالت النفاة إنه قد يعلم بنوع من دقيق النظر أن هذا باطل فالفريقان اتفقوا على أن الوهم والخيال يقبل قول المثبتة الذين ذكرت أنهم يصفونه بالأجزاء والأبعاض وتسميهم المجسمة فهو يقبل مذهبهم لا نقيضه في الذات» اهـ.

6-ثم ادعائه أنه لم يذمَّ أحدٌ من السلف المجسمة، بل ذمُّوا =بزعمه= من نفي الجسم عن الله:

فقال في ردّه على الإمام الرازي: «ولم يذم أحدٌ من السلف أحدًا بأنه مجسم، ولا ذم المجسمة، وإنما ذموا الجهمية النفاة لذلك» اهـ.

فلا حول ولا قوة إلا بالله، ونعوذ به تعالى من هذا الافتراء الخطير والتزوير البيّن المفضوح للحقائق.

7- ثم ادعاؤه أنه ليس في وصف الله بالجسم ارتكاب أي محذور، وأن نفي معنى الجسم عن الله لم يرد في شرع ولا عقل، وأنه جهلٌ وضلال:

فقال هذا المجسم: «...أي محذور في ذلك (أي في نسبة الجسم والجسمية إلى الله وصفاته)، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها، أنه ليس بجسم، وأن صفاته ليست أجسامًا وأعراضًا؟ فنفي المعاني الثابتة بالشرع والعقل؛ بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل، جهل وضلال» اهـ.

والنتيجة: ابن تيمية الحراني رأسٌ في التجسيم ظاهرًا وباطنًا.

فهل بعد ذلك شكٌّ في أنَّ ابن تيمية مجسمٌ حتى النخاع؟!

8- ثم ادعاؤه أن الله هو الجسم القديم!!! وأنه لا جسم موصوف بالقدم إلا الله، تعالى عن ذلك:

فقال في بيان تلبيس الجهمية: «...فكيف والمثبت للجهة يقول ما يقال في: الوجه الثامن: وهو أن يقول: غاية ما ألزمتني به من حجة الدهرية أن يقال بقدم بعض الأجسام؛ إذ القول بقدم

الأجسام جميعها لم يقل به عاقل. والقول بخلق السموات والأرض لم تدلّ هذه الحجة على نفيه، وإنما دلَّت -إن دلَّت- على قدم ما هو جسم أو مستلزم لجسم، وهذا مما يمكنني التزامه، فإنه من المعلوم أن طوائف كثيرة من المسلمين وسائر أهل الملل لا يقولون بحدوث كل جسم؛ إذ الجسم عندهم هو القائم بنفسه أو الموجود أو الموصوف، فالقول بحدوث ذلك يستلزم القول بحدوث كل موجود وموصوف وقائم بنفسه، وذلك يستلزم بأن الله تعالى محدث» اهـ.

إذن فالله جل وعلا هو الجسم القديم في مذهب ابن تيمية المجسم، تعالى الله عن قوله علوًّا كبيرًا.

ثم قال: «وهؤلاء يقولون لمناظريهم نحن نبين أن القول بحدوث كل ما يدخل في المعنى الذي تسمونه جسما يستلزم حدث الباري تعالى ونبين أن قولكم أن الله تعالى ليس بجسم يستلزم حدوث الباري أكثر مما تبينون أن القول بثبوته يستلزم حدوث الباري،...، بل الذي نطق به الكتاب والسنة واتفق عليه المسلمون من خلق المخلوقات وحدوث المحدثات أقول به وأما كون الباري جسما أو ليس بجسم حتى يقال الأجسام كلها محدثة فمن المعلوم أن الكتاب والسنة والإجماع لم تنطق بأن الأجسام كلها محدثة وأن الله ليس بجسم ولا قال ذلك إمام من أئمة المسلمين فليس في تركي لهذا القول خروج عن الفطرة ولا عن الشريعة»!!! ثم يوغل في مستنقع الضلال والتجسيم ويثبت فيه رجله فيقول: «الوجه التاسع هذه المعارضة تؤكد مذهبي وتقوية وتكون حجة ثانية لي على صحة قولي فإن احتججت علي بأن الله تعالى مباين للعالم بأن الموجودين إما أن يكون أحدهما مباينا للآخر أو محايثا له فقلتم هذا معارض بقول الفيلسوف إن الموجودين إما أن يكون أحدهما متقدما على العالم أو مقارنا له وذلك يستلزم

القول بقدم الزمان المستلزم للقول بقدم بعض الأجسام فأقول إذا كانت هذه الحجة التي عارضتموني بها مستلزمة لكون بعض الأجسام قديمة من غير أن تعين جسما أمكن أن يكون ذلك الذي يعنونه بأنه الجسم القديم هو الله سبحانه وتعالى كما يقوله المثبتون» اهـ.

الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر: هل أبقى ابن تيمية لذي لبٍّ أدنى شكٍّ انه عمدة من أساطين التشبيه والتجسيم؟!

ثم تصحيحه -في نهاية شَغْبه الطويل- القول بأن الله -تعالى- جسم، وأنه جسم موجود في جهة: فقال في بيان التلبيس: «وأن ذلك هو ملازم لقولنا إنه موصوف وقائم بنفسه ونحو ذلك».

ثم قال: «فتكون هذه الحجة التي عارضتم بها دليلا على أن الله تعالى جسم بالمعنى الذي ذكرتموه الذي نقول إنه ملازم لكونه موصوفا وقائما بنفسه وإن نازعتم في الملازمة» اهـ.

ثم قال في الرد على أساس التقديس: «الوجه العاشر إذا كانت إحدى هاتين المقدمتين الضرورتين تستلزم أنه مباين للعالم والأخرى تستلزم أنه جسم فقد ثبت بموجب هاتين المقدمتين صحة قول القائلين بالجهة وقول القائلين بأنه جسم وكونه جسما يستلزم القول بالجهة كما توافقون عليه وقول القائلين بالجهة يستلزم أيضا القول بالجسم كما تقولون أنتم» اهـ.

فهذا نص من أصرح النصوص على إثبات ابن تيمية الجسم لله تعالى، وأنه تعالى جسم في جهة من جهات الست، تعالى الله عن قوله وقول سائر المجسمة علوًّا كبيرًا.

التّصويرات

قيل

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة



بيان تلبيس الجهمية
في تأسيس بدعهم الكلامية

تأليف [redacted]
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني
(ت ٧٢٨هـ)

الجزء الأول

سبب تأليف الكتاب - العلو - الاستواء - الجهة -
الوجه - اليد - الدهر - الوجود

محققه
د. يحيى بن محمد الهنيدي

المتطرفة[1] في النفي والإثبات، وإن كان في أقوال بعضهم غلط في النفي والإثبات فهو أقرب من الغلط الموجود من[2] الطرفين في سائر الطوائف الذين هم دونهم في العلم بالسنة والاتباع.

وإن أردت أنهم وصفوه بالصفات الخبرية، مثل: الوجه واليد، وذلك يقتضي التجزئة والتبعيض، أو أنهم وصفوه بما يقتضي أن يكون جسمًا، والجسم متبعض ومتجزئ، وإن لم يقولوا هو جسم. فيقال له: لا اختصاص للحنابلة بذلك، بل هو مذهب جماهير أهل الإسلام، بل وسائر أهل الملل وسلف الأمة وأئمتها.

وفي الجملة فإثبات هذه الصفات هو مذهب الصفاتية[3] من جميع طوائف الأمة مثل الكلابية وأئمة الأشعرية، وهو مذهب الكرامية. ومن المعلوم أن بين إثبات الأشعرية ونحوهم له[4]، وبين إثبات بعض الكرامية ونحوهم له فرقًا./ وكثير منهم ينفي ذلك، ومنهم من لاينفيه ولايثبته، ومنهم من أثبت ماجاء. وهذا إمام طائفته[5] أبي الحسن الأشعري، وهو من أعلم الناس بمقالات أهل الكلام، قد ذكر في غير موضع من كتبه، أن هذا

ص٦٨

---

(١) في (ك) «النظرية» والتصويب من (ط).
(٢) في (ط) «في».
(٣) أي الذين يثبتون جميع الصفات أو بعضها.
(٤) أي الجسم.
(٥) أي الرازي.

من غير إنكار منهم لها ولا قصور في خيالهم ووهمهم عنها، والنفاة المعتقدون انتفاء هذه الصفات العينية لم يعتقدوا انتفاءها لكونها مردودة في التخيل والتوهم، ولكن اعتقدوا أن العين التي تكون كذلك هو جسم، واعتقدوا أن البارئ ليس بجسم، فنفوا ذلك.

ومعلوم أن كون البارئ ليس جسمًا ليس هو مما تعرفه الفطرة بالبديهة ولا بمقدمات قريبة من الفطرة، ولا بمقدمات بينة في الفطرة؛ بل بمقدمات فيها خفاء وطول، وليست مقدمات بينة، ولا متفقًا على قبولها بين العقلاء؛ بل كل طائفة من العقلاء تبين أن من المقدمات التي نفت بها خصومها ذلك ما هو فاسد معلوم الفساد بالضرورة عند التأمل وترك التقليد، وطوائف كثيرة من أهل الكلام يقدحون في ذلك كله، ويقولون: بل قامت القواطع العقلية على نقيض هذا المطلوب، وأن الموجود القائم بنفسه لايكون إلا جسمًا، وما لايكون جسمًا لايكون إلا[1] معدومًا. ومن المعلوم أن هذا أقرب إلى الفطرة والعقول من الأول.

وإن قال النفاة: إن هذا حكم الخيال والوهم، فقد اتفقوا على أن الوهم والخيال يثبت الصانع على قول مثبتة الجسم لا على قول نفاته. فإذا كان الوهم والخيال يثبته كذلك، بإقرار النفاة فكيف تكون هذه الصفات منفية عنه في حكم الوهم

---

(١) «إلا» ساقطة من (ط).

قال المجسم ابن تيمية

والثالث: مالم تجر العادة بتجزئته، ولكن[1] يعلم قبوله للتجزيء. ولم يقل أحد من المسلمين أن الخالق سبحانه يمكن أن يتفرق وينفصل بعضه من بعض، بل هو أحد صمد.

الذين قالوا بأن الله جسم طائفتان
ص ٧٣

والذين قالوا إنه[2] جسم نوعان:

أحدهما: ـ وهو قول علمائهم ـ إنه جسم لاكالأجسام، كما يقال ذات لا كالذوات، وموصوف لا كالموصوفات، وقائم/ بنفسه لا كالقائمات، وشيء لا كالأشياء، فهؤلاء يقولون هو في حقيقته ليس مماثلاً لغيره بوجه من الوجوه، لكن هذا إثبات أن له قدرًا يتميز به، كما إذا قلنا موصوف، فهو إثبات حقيقة يتميز بها، وهذا من لوازم كل موجود، ولهذا يقولون: نعني بأنه جسم، أنه قائم بنفسه، ونحو ذلك مع قولهم: إنه ذو الأبعاد الثلاثة[3]، لأنهم يقولون: لايعقل موجود قائم بنفسه[4] إلا هكذا، ويقولون: إن المشركين وأهل الكتاب لما سألوا النبي ﷺ فقالوا: ربك الذي تعبد هو من ذهب؟ هو من فضة؟ هو من كذا؟ فأنزل الله هذه السورة[5] تنزيها أنه ليس من جنس شيء من

---

(١) في (ك) «ولكان» والتصويب من (ط).
(٢) أي الرب تعالى.
(٣) أي الطول والعرض والعمق.
(٤) قوله «قائم بنفسه» ساقط من (ط).
(٥) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة ج١/ ٣٠٤ عن أنس قال: أرسل رسول الله ﷺ رجلاً من أصحابه إلى رأس المشركين، يدعوه إلى الله تعالى، فقال المشرك: هذا الذي تدعوني إليه من ذهب أو فضة أو نحاس؟ فتعاظم مقالته في صدر =

ـوهو جنس المقدار، كما يقولون ما يمكن فرض الأبعاد الثلاثة فيه وبينها قدر مميز ـ وهو حقيقة كل واحد وخصوص ذاته، التي امتاز بها عن غيره ـ كما يعلم أن الجبل والبحر مشتركان في أصل القدر، مع العلم بأن حقيقة الحجر ليست حقيقة الماء، وإذا كان كذلك فالحس لم يدرك مقداراً مجردًا ولا صورة مجردة، ولم يحس قط، إلا جسمًا مهيئًا له قدر يخصه، وصفة تخصه، والخيال إذًا تخيل المحسوسات، وهو مع هذا يمكنه تجريد المقدار عن الصفة، فيشكل في نفسه قدراً معيناً، أو مطلقاً غير مختص بصفة من الصفات، وهو تقدير الأبعاد في النفس، وإذا وصف له الملك فإنه يتخيل صورة مطلقة، وأن لها وجهًا ويدًا تناسبها، من[1] غير أن يتخيل حقيقتها؛ فإن تخيل نسبة الصفة المخصوصة إلى الموصوف المخصوص، أقرب إلى ما أحسه من تخيل قدر مطلق، والتخيل يتبع الحس، فكلما كان أقرب إلى الحس كان تخيله أيسر عليه.

وهذا ونحوه [مـ][2]ـما يبين أن تصوير الخيال لما حكاه عن منازعيه من أيسر الأمور؛ بل لو قال: إن التخيل لايتصور إلا ما يكون هكذا لا يتصور وصفه بنقيض ذلك، لكان هذا القول أقرب، بل هذا القول الذي اتفق عليه العقلاء، من أهل الإثبات والنفي: اتفقوا على أن الوهم والخيال لايتصور موجودًا إلا متحيزًا أو قائمًا بمتحيز وهو الجسم وصفاته. ثم المثبتة قالوا:

---

(١) في (ط) «في».

(٢) زيادة.

قال المجسم ابن تيمية

وهذا حق معلوم أيضًا، بالأدلة العقلية والشرعية، بل بالضرورة،
وقالت النفاة: إنه قد يعلم بنوع من دقيق النظر أن هذا باطل،
فالفريقان اتفقوا على أن الوهم والخيال يقبل قول المثبتة، الذي
ذكرت أنهم يصفونه بالأجزاء والأبعاض، وتسميهم المجسمة،
فهو يقبل مذهبهم لا نقيضه في الذات.

فصل

ص ٨٨ التخيل والوهم الصحيح لا يتصور الموجود معدوماً، فالفطرة ترده لما فيه من الأمور العدمية

التخيل والوهم الصحيح، لا يتصور الموجود معدومًا. فعلم أن إنكار الفطرة لذلك ورد التخيل والوهم/ له، لما فيه من الأمور العدمية، كالتناقض الذي فيه؛ لا لعظمته في الوجود. والذي يوضح هذا أن كثيرًا من الخطباء والقصاص إذا أخذوا يصفون الرب ويعظمونه بهذه الصفات السلبية أخذت العامة ـ الذين لايفهمون حقيقة ما يقولون وإنمايستشعرون من حيث الجملة أن هذا تعظيم للرب ـ يسبحونه ويمجدونه، فلو [لا][1] أنهم تخيلوا وتوهموا أن هذا السلب متضمن لوجود عظيم كبير، وإلا لم يكونوا كذلك، فعلم أنهم لم ينكروه لما فيه من الأمور الوجودية؛ بل هم يتخيلون الموجود العظيم في الجملة؛ ولكن إذا فهموا حقيقة هذه الألفاظ، وما تشتمل عليه من الأمور العدمية، أنكروه حينئذ وردته فطرتهم؛ وذلك لأن السلب والعدم ليس فيه مدح أصلاً ولا تعظيم، فعلم أنه لا تعظيم فيها عند من توهمها.

---

(١) زيادة من (ط).

الجسم والعرض والتحيز ألفاظ اصطلاحية لم يتكلم بها السلف والأئمة في حق الله تعالى لا بنفي ولا إثبات نفي الرازي عن الله الجسمية والتحيز والعرض مما ابتدع من الكلام

الوجه السابع والأربعون[(١)]: أن لفظ «الجسم» و«العرض» و«المتحيز» ونحو ذلك: ألفاظ اصطلاحية، وقد قدمنا غير مرة أن السلف والأئمة لم يتكلموا في ذلك ، في حق الله لا بنفي ولا إثبات؛ بل بدعوا أهل الكلام بذلك، وذموهم غاية الذم، والمتكلمون بذلك من النفاة أشهر، ولم يذم أحد من السلف أحدًا بأنه مجسم، ولا ذم المجسمة، وإنما ذموا الجهمية النفاة لذلك وغيره، وذموا أيضًا المشبهة الذين يقولون صفاته كصفات المخلوقين[(٢)]. ومن أسباب ذمهم للفظ الجسم والعرض ونحو ذلك [ما][(٣)] في هذه الألفاظ من الاشتباه ولبس الحق، كما قال الإمام أحمد: «يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويلبسون على جهال الناس بما يشبهون عليهم»[(٤)].

وإنما النزاع المحقق أن السلف والأئمة آمنوا بأن الله موصوف بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، من أن له علمًا وقدرة وسمعًا وبصرًا، ويدين ووجهًا وغير ذلك، والجهمية أنكرت ذلك من المعتزلة وغيرهم.

ثم المتكلمون من أهل الإثبات لما ناظروا المعتزلة، تنازعوا

---

(١) في (ك) و(ط) «الوجه السابع والسبعون» وهو خطأ في العد كما تقدم، فصوبته.

(٢) تقدم هذا في ص٢١٩-٢٢٥، ٢٨٨-٢٨٩.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) انظر الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد ص٦.

في الألفاظ الاصطلاحية: فقال قوم: العلم والقدرة ونحوهما لاتكون إلا عرضًا، وصفة حيث كان، فعلم الله وقدرته عرض. وقالوا أيضًا: إن اليد والوجه لاتكون إلا جسمًا، فيد الله ووجهه كذلك؛ والموصوف بهذه الصفات لايكون إلا جسمًا، فالله تعالى جسم لا كالأجسام. قالوا: وهذا مما لايمكن النزاع فيه، إذا فهم المعنى المراد بذلك، لكن أي محذور في ذلك، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها، أنه ليس بجسم، وأن صفاته ليست أجسامًا وأعراضًا؟ فنفي المعاني الثابتة بالشرع والعقل؛ بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل، جهل وضلال.

لا يدل العقل على حدوث كل موصوف قائم بنفسه وكل صفة قائمة به

قالوا: وكذلك فالعقل ينفي ذلك بما دل على حدوث الجسم والعرض القائم به، قالوا: لأنه لم يدل العقل على حدوث كل موصوف قائم بنفسه وهو الجسم، وكل صفة قائمة به وهو العرض. والدليل المذكور على ذلك دليل فاسد، وهو أصل «علم الكلام» الذي اتفق السلف والأئمة على ذمه وبطلانه ـ وسيأتي الكلام على هذا الدليل في موضعه ـ قالوا: فلا معنى لإنكار ما هو الحق الثابت بالشرع والعقل، لاستلزام ذلك بطلان حجة مبتدعة أنكرها السلف والأئمة، لأجل دعوى من ادعى(١) من أهلها أنها أصل الدين، الذي لايعلم الدين إلا به، فإنما هو أصل الدين الذي ابتدعوه، كما قال تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُاْ

(١) أي أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم.

مخالفة الفطرة الضرورية العقلية، التي اتفق عليها العقلاء في/ ص ٩٣
كل من الإيهامين، مع ما في ذلك من مخالفة الكتب والرسل، ببعض ما قالوه في كل واحدة من المسألتين: «مسألة حدوث الأجسام» و «مسألة علو الله تعالى على خلقه».

هذا كله إذا لم يكن في الفلاسفة من يقول بالجهة، ولا في المسلمين من يقول بقدم بعض الأجسام، فكيف والمثبت للجهة يقول ما يقال في:

الوجه الثامن في الرد غاية إلزام الرازي لمثبتة العلو من حجة الدهرية القول بقدم بعض الأجسام وليس في هذا خروج عن الفطرة ولا عن الشريعة

الوجه الثامن: وهو أن يقول: غاية ما ألزمتني به من حجة الدهرية، أن يقال بقدم بعض الأجسام؛ إذ القول بقدم الأجسام جميعها لم يقل به عاقل، والقول بخلق السمٰوات والأرض لم تدل هذه الحجة على نفيه، وإنما دلت ـ إن دلت ـ على قدم ما هو جسم أو مستلزم لجسم، وهذا مما يمكنني التزامه؛ فإنه من المعلوم أن طوائف كثيرة من المسلمين وسائر أهل الملل، لايقولون بحدوث كل جسم، إذ الجسم عندهم هو القائم بنفسه، أو الموجود، أو الموصوف. فالقول بحدوث ذلك يستلزم القول بحدوث كل موجود وموصوف وقائم بنفسه، وذلك يستلزم بأن الله تعالى محدث.

وهؤلاء يقولون لمناظريهم: نحن نبين أن القول بحدوث كل ما يدخل في المعنى الذي تسمونه جسمًا، يستلزم حدوث البارئ تعالى، ونبين أن قولكم: إن الله تعالى ليس بجسم، يستلزم حدوث البارئ ، أكثر مما تبينون أن القول بثبوته يستلزم

حدوث البارئ ، كماسنبين أن نفي الجهة يستلزم القول بعدم البارئ ، وهذا أمرقد بين في غير هذا الموضع، وبُيّن أنما ذكره النفاة، من حدوث كل جسم حجة باطلة مبتدعة، حتى ذكر أبوالحسن الأشعري أن هذه الحجة مخالفة لحجج الأنبياء والرسل وأتباعهم، وأنها محرمة عندهم[1] .

وإذا كان كذلك، فتقول لهم مثبتة الجهة: إذا كان تصحيح هاتين المقدمتين الفطريتين، يستلزم مع كون البارئ تعالى فوق العالم مباينًا له؛ أن يكون من الأجسام ما هو قديم، أمكنني التزام ذلك، على قول طوائف من أهل الكلام، بل على قول كثير منهم، ولم أكن في ذلك موافقًا للدهرية، الذين يقولون: إن الأفلاك قديمة أزلية، حتى يقال: هذا مخالف للكتاب والسنة، أو هذا كفر؛ بل الذي نطق به الكتاب والسنة، واتفق عليه المسلمون من خلق المخلوقات، وحدوث المحدثات أقول به، وأما كون البارئ جسمًا أو ليس بجسم، حتى يقال الأجسام كلها

---

(١) ذكر ذلك أبو الحسن الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر، ص٥٤ ـ ٥٨، فقال: «دلالة الأعراض التي اعتمد على الاستدلال بها الفلاسفة، ومن اتبعها من القدرية وأهل البدع والمنحرفين عن الرسل عليهم السلام من قبل، أن الأعراض لا يصح الاستدلال بها إلا بعد رتب كثيرة يطول الخلاف فيها ويدق الكلام عليها».

وقال المؤلف في مجموع الفتاوى ج٥/ ٢٩٠: « بل الأشعري نفسه ذكر في رسالته إلى أهل الثغر أن هذا الدليل الذي استدلوا به على حدوث العالم وهو الاستدلال على حدوث الأجسام بحدوث أعراضها ـ هو دليل محرم في شرائع الأنبياء، لم يستدل به أحد من الرسل وأتباعهم».

محدثة، فمن المعلوم أن الكتاب والسنة والإجماع، لم تنطق بأن الأجسام كلها محدثة، وأن الله ليس بجسم، ولا قال ذلك إمام من أئمة المسلمين، فليس في تركي لهذا القول، خروج عن الفطرة ولا عن الشريعة، بخلاف قولي: بأن الله تعالى ليس فوق العالم، وأنه موجود لا داخل العالم ولا خارجه، فإن فيه من مخالفة الفطرة والشرعة، ما هو بين لكل أحد، وهو قول لم يقله إمام من أئمة المسلمين، بل قالوا نقيضه، فكيف ألتزم خلاف المعقول الفطري، وخلاف الكتاب والسنة والإجماع القديم، خوفًا أن أقول قولاً لم أخالف فيه، كتابًا ولا سنة ولا إجماعًا ولا معقولاً فطريًا.

ظ ٩٣

الوجه التاسع في الرد معارضة حجة المثبتة بحجة الدهرية حجة ثانية على صحة القول بمباينة الرب تعالى للعالم وفوقيته عليه

بل يقول في: **الوجه التاسع**: هذه المعارضة تؤكد مذهبي/ وتقويه، وتكون حجة ثانية لي على صحة قولي. فإن احتججت عليّ ـ بأن الله تعالى مباين للعالم ـ بأن الموجودين إما أن يكون أحدهما مباينًا للآخر أو محايثًا له، فقلتم: هذا معارض بقول الفيلسوف: إن الموجودين إما أن يكون أحدهما متقدمًا على العالم أومقارنًا له، وذلك يستلزم القول بقدم الزمان، المستلزم للقول بقدم بعض الأجسام، فأقول: إذا كانت هذه الحجة التي عارضتموني بها مستلزمة، لكون بعض الأجسام قديمة، من غير أن تعين جسمًا، أمكن أن يكون ذلك الذي يعنونه، بأنه الجسم القديم هو الله سبحانه، كما يقوله المثبتون، وأن ذلك هو ملازم لقولنا، إنه موصوف وقائم بنفسه ونحو ذلك، فتكون هذه الحجة التي عارضتم بها، دليلاً على أن الله تعالى جسم بالمعنى الذي

محدثة، فمن المعلوم أن الكتاب والسنة والإجماع، لم تنطق بأن الأجسام كلها محدثة، وأن الله ليس بجسم، ولا قال ذلك إمام من أئمة المسلمين، فليس في تركي لهذا القول، خروج عن الفطرة ولا عن الشريعة، بخلاف قولي: بأن الله تعالى ليس فوق العالم، وأنه موجود لا داخل العالم ولا خارجه، فإن فيه من مخالفة الفطرة والشرعة، ما هو بين لكل أحد، وهو قول لم يقله إمام من أئمة المسلمين، بل قالوا نقيضه، فكيف ألتزم خلاف المعقول الفطري، وخلاف الكتاب والسنة والإجماع القديم، خوفًا أن أقول قولاً لم أخالف فيه، كتابًا ولا سنة ولا إجماعًا ولا معقولاً فطريًا.

ظ ٩٣
الوجه التاسع في الرد معارضة حجة المثبتة بحجة الدهرية حجة ثانية على صحة القول بمباينة الرب تعالى للعالم وفوقيته عليه

بل يقول في: **الوجه التاسع**: هذه المعارضة تؤكد مذهبي/ وتقويه، وتكون حجة ثانية لي على صحة قولي. فإن احتججت عليّ - بأن الله تعالى مباين للعالم - بأن الموجودين إما أن يكون أحدهما مباينًا للآخر أو محايثًا له، فقلتم: هذا معارض بقول الفيلسوف: إن الموجودين إما أن يكون أحدهما متقدمًا على العالم أومقارنًا له، وذلك يستلزم القول بقدم الزمان، المستلزم للقول بقدم بعض الأجسام، فأقول: إذا كانت هذه الحجة التي عارضتموني بها مستلزمة، لكون بعض الأجسام قديمة، من غير أن تعين جسمًا، أمكن أن يكون ذلك الذي يعنونه، بأنه الجسم القديم هو الله سبحانه، كما يقوله المثبتون، وأن ذلك هو ملازم لقولنا، إنه موصوف وقائم بنفسه ونحو ذلك، فتكون هذه الحجة التي عارضتم بها، دليلاً على أن الله تعالى جسم بالمعنى الذي

٤٠١

قال المجسم ابن تيمية

ذكرتموه ـ الذي نقول: إنه ملازم لكونه موصوفًا، وقائمًا بنفسه وإن نازعتم في الملازمة ـ وذلك يدل على صحة الحجة الأولى بالاتفاق؛ فإن الجسم وما يقوم به إما أن يكون مباينًا لغيره، وإما أن يكون محايثًا له، أو حال فيه. وهذا متفق عليه، فإنكم لاتنازعون في أن الجسم، أو ما يقوم به إما مباينًا لغيره أو محايثًا له، وإذا كان مُوجَبُ الحجة التي ألزمتموني إياها يلزمني ؛ أن أقول هو جسم، وذلك يستلزم أن يكون مباينًا للعالم، كان هذا الذي ألزمتموني[1] به حجة ثانية، على أنه مباين للعالم، فأردتم معارضة كل حجة بالأخرى، ليكون ما قلتموه من تناقض الحجتين نافيًا لكونه مباينًا للعالم، ولكون كل جسم محدثًا، فتبين أن الحجتين متعاونتان متصادقتان، وأن كل واحدة منهما تدل على أنه تعالى مباين للعالم.

الوجه العاشر في الرد حجة المثبتة ومعارضتها بحجة الدهرية حجتان تستلزم إحداهما أن الرب تعالى مباين للعالم والأخرى تستلزم أنه جسم وهذا يثبت صحة القول بالجهة وتبين أن أكثر العقلاء على خلاف قول النفاة

ويقول في: الوجه العاشر: إذا كانت إحدى هاتين المقدمتين الضروريتين تستلزم أنه مباين للعالم والأخرى تستلزم أنه جسم، فقد ثبت بموجب هاتين المقدمتين صحة قول القائلين بالجهة وقول القائلين بأنه جسم، وكونه جسمًا يستلزم القول بالجهة، كما توافقون عليه، وقول القائلين بالجهة يستلزم أيضًا القول بالجسم، كما تقولون أنتم. وأكثر العقلاء خلاف ما يقوله قدماء أصحابكم[2]: إن نفي الجسم، مستلزم لنفي الجهة والعلو على

---

(١) في (ك) «الزمتموه» والتصويب من (ط).

(٢) أي أصحاب الرازي.

المزيد من حلقات مسلسل « التجسيم الحراني » بين ابن تيمية وأسلافه المجسمة:

ولأنّ ابن تيمية راسخ القدم في مستنقع التجسيم، فهو يُجوّزُ على الله سبحانه ما يجوز على الأجسام من تركيب وتبعُّض، ومسّ للمخلوقات، وله في ذلك عبارات واضحة صريحة لا تُدْفع، فمن ذلك:

1- قوله في «بيان تلبيس الجهمية»: «...كونه فوق العرش ثبت بالشرِع المتواتر وإجماع سلف الأمة مع دلالة العقل ضرورة ونظرًا أنه خارج العالم فلا يخلو مع ذلك إما أن يلزم أن يكون مماسًّا أو مباينًا أو لا يلزم فإن لزم أحدهما كان ذلك لازمًا للحق ولازمُ الحق حق وليس في مماسته للعرش ونحوه محذور كما في مماسته لكل مخلوق من النجاسات والشياطين وغير ذلك فإن تنزيهه عن ذلك إنما أثبتناه لوجوب بُعدِ الأشياء عنه ولكونها ملعونة مطرودة لم نثبته لاستحالة المماسة عليه،...،

كما روي في مس ءادم وغيره»!!!

ففي عقيدة ابن تيمية المجسم يجوز على الله عقلاً أن يمس النجاسات والشياطين، وأنه ليس بمحذور، وينسب ذلك إلى جمهور السلف واهل الحديث. وبعد هذا يصرون على تسميته بـ «شيخ الإسلام»؟! فعلى الدنيا = لعمري= السَّلام!!!

2- ابن تيمية المجسم يُقّر ابن حامد وهو احدُ أسلافهِ من المجسمة بأنّ الله سبحانه وتعالى قد اقترب من سيدنا داود عليه السلام حتى مسَّ بعضه!!

يروي ابن تيمية في كتابه بيان تلبيس الجهمية الأثر الموضوع التالي: «إذا نظر داود إلى خطيئته ولّى هاربا فيناديه الله عزّ وجلّ يا داود أدن مني فلا يزال يدنيه حتى يمسّ بعضه». ثم قال ابن حامد: «وقد روي أشدُّ من هذا عن مجاهد»!!! وابن تيمية المجسم موافق له في جميع ما نقله عنه! ولا غرو، أو ليس ابم حامد هذا أحد أئمته في التجسيم والتشبيه؟!!

3- ابن تيمية المجسم يوافق ابن سعيد الدارمي المجسم على زعمه بأنّ الله محمول من الملائكة حملة العرش!!!

يذكر ابن تيمية في كتابه بيان تلبيس الجهمية كلام الدارمي المجسم، وهو قوله: «ولا حملة العرش حملوه بقوتهم، ولا استقلوا بعرشه، ولكنه حملوه بقدرته!!!!».

4- ابن تيمية المجسم يوافق الدارمي في اعتقاد أنّ الله سبحانه له وزن ثقيل جدًّا بحيث إنه -بزعمه- صار ثقيلاً على حملة العرش حتى أتعبهم وأرهقهم، حتى ضعفوا عن حمله، واستسلموا لذلك!!!

يذكر ابن تيمية في... -مقرًّا وموافقًا- نصَّ الكلام الآتي للدارمي المجسم: «وقد بلغنا أنهم حين حملوا العرش وفوقه الجبار في عزته وبهائه ضعفوا عن حمله واستكانوا، وجَثَوْا على ركبهم، حتى لُقّنوا: لا حول ولا قوة إلا بالله، فاستقلوا به بقدرة الله وإرادته»!!!

5- ابن تيمية يقرّ أن السموات السبع تئطّ من ثقل الله سبحانه عليهنّ!!!

ينقل ابن تيمية في نفس الكتاب أثرًا تالفًا رواه الدارمي المجسم جتء فيه: «...ثم رفع العرش فاستوى عليه، فما في السموات سماء إلا لها أطيط كأطيط الرحل العلا في أول ما يرتحل من ثقل الجبار فوقهنّ»!! ثم يعلق ابن تيمية على ذلك بقوله: «وهذا الأثر وإن كان هو رواية كعب، فيحتمل أن يكون من علوم أهل الكتاب، ويحتمل أن يكون مما تلقّاه عن الصحابة!!!...، فهؤلاء الأئمة المذكورة في إسناده هم من أجل الأئمة، وقد حدّثوا به هم وغيرهم، ولم ينكروا ما فيه من قوله (من ثقل الجبار فوقهنّ) فلو كان هذا القول منكرًا في دين الإسلام عندهم لم يحدثوا به على هذا الوجه»!!!

ومن هنا -أخي القارئ الكريم- تعلم وتبصر أنّ ما يحدّث به ابن تيمية ويرويه من تلك الآثار الواهية والموضوعة هو على وجهٍ يبين موافقته وإقراره لظاهرها، كما في الأثر التالي الذي رواه عقب تصريحه السابق مباشرة، وجاء فيه: «إن الرحمَن سبحانه ليثقل على حملة العرش من أول النهار إذا قام المشركون، حتى إذا قام المسبحون خفذف عن حمله العرش»!!! سبحانك ربي، ما ذاك إلا بهتان عظيم وافتراء مبين.

6- ابن تيمية المجسم يوافق الدارمي المجسم في تجويزه استقرار الله سبحانه على ظهر بعوضة!!!

نقل ابن تيمية موافقًا ومقرًّا كلام الدرمي الذي فيه: «ولو قد شاء -« أي الله »- لاستقر على ظهر بعوضة، فاستقلّت به بقدرته ولطف ربوبيته، فكيف على عرش عظيم »!!!

التّصويرات

قيل

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة



بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية

تأليف
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني
(ت ٧٢٨هـ)

الجزء الخامس

الجهة - المكان والمحل - المعية - الفوقية - المباينة
الجسم - الجنب - اليدين - النور

حققه
د. سليمان الغفيص

قال المجسم ابن تيمية

العامة، فإذا امتنع رفع النوع فامتناع رفع الجنس أولى، وليس هذا موضع الكلام في هذه الأقوال.

كون الرب فوق العرش ثابت بالشرع المتواتر

ولكن نذكر جوابًا عامًّا فنقول: كونه فوق العرش ثبت بالشرع المتواتر وإجماع سلف الأمة مع دلالة العقل ضرورة ونظرًا أنه خارج العالم، فلا يخلو مع ذلك: إما أن يلزم أن يكون مماسًّا أو مباينًا، أو لا يلزم. فإن لزم أحدهما كان ذلك لازمًا للحق، ولازمُ الحق حق، وليس في مماسته للعرش ونحوه محذور كما في مماسته لكل مخلوق من النجاسات والشياطين وغير ذلك؛ فإن تنزيهه عن ذلك إنما أثبتناه لوجوب بُعدِ الأشياء عنه، ولكونها ملعونة مطرودة، لم نثبته لاستحالة المماسة عليه، وتلك الأدلة منتفية في مماسته للعرش ونحوه، كما روي في مس آدم وغيره[1]، وهذا جواب جمهور أهل الحديث وكثيرٍ من أهل الكلام. وإن لم يلزم من كونه فوق العرش أن يكون مماسًّا أو مباينًا فقد اندفع السؤال.

فهذا الجواب هنا قاطع من غير حاجة إلى تغيير القول الصحيح في هذا المقام، وبين من قال: إنه فوق العرش، ليس

---

(١) قوله: كما روي في مس آدم وغيره: الأقرب أنه يقصد ما ورد في خلق آدم، وأن الله خلقه بيده، كما وردت الأحاديث الصحاح بذلك مثل ما ورد في قصة تحاجّ آدم وموسى، وفيه «أنت آدم الذي خلقك الله بيده». وهي في البخاري ومسلم وغيرهما. انظر: صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ ح٧٥١٦ (١٣/ ٤٧٧) فتح الباري. وصحيح مسلم، في القدر، باب (٢) حجاج آدم وموسى عليهما السلام (٤/ ٢٠٤٢) ح٢٦٥٢.

قيل

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة



بيان تلبيس الجهمية

في تأسيس بدعهم الكلامية

تأليف [redacted]
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني
(ت ٧٢٨هـ)

الجزء السادس

التأويل - المعية - القرب - النفس - الأصابع
الجسم والجهة - الصورة

حققه
د. عبد الرحمن بن عبد الكريم اليحيى

نظر داود إلى خطيئته[1] ولى هارباً، فيناديه[2] الله عز وجل: يا داود، أُدْنُ مني، فلا يزال يدنيه حتى يمس بعضه»[3]. ورواه وكيع[4] عن سفيان[5] عن منصور[6] وعن مجاهد[7]، عن عبيد ابن عمير[8] ﴿وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ﴾ [صٓ:٢٥]، قال: ذكر الدنو حتى يمس بعضه[9].

قال[10]: وقد روي أشد من هذا عن مجاهد، فرووا من

= كبار العلماء قال ابن سعد: «كان ابن عباس بعدما عمي إذا أتاه أهل الكوفة يسألونه قال: تسألوني وفيكم ابن أم دهماء؟! (يعني سعيد بن جبير)» وكان سعيد فيمن خرج من القراء على الحجاج بن يوسف. قتله الحجاج سنة(٩٤هـ) وكان يومئذ ابن تسع وأربعين سنة.
انظر: (الطبقات) لابن سعد ٦/ ٢٥٧، و(سير أعلام النبلاء) للذهبي ٤/ ٣٢١.

(١) في ج: خطيئة، وفي (السنة) للخلال: خصمه.

(٢) في ج، و(السنة) للخلال: فينادي.

(٣) أخرجه الخلال في(السنة) ١/ ٢٦٢ ح(٣١٩) وإسناده ضعيف، لأن فيه محمد ابن بشر، ليس بعمدة، كما تقدم ترجمته، ص٢١٨.

(٤) تقدمت ترجمته في ص٢١٤.

(٥) سفيان الثوري، تقدمت ترجمته في ص٥٦.

(٦) منصور بن المعتمر بن عبدالله السلمي، أبو عتَّاب، كوفي، ثقة ثبت، وكان لا يدلس، من طبقة الأعمش، مات سنة (١٣٢هـ).
(تقريب التهذيب) لابن حجر ٢/ ٢٧٦، وانظر: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم ٨/ ١٧٧.

(٧) تقدمت ترجمته في ص٥٥.

(٨) تقدمت ترجمته في ص٥٥.

(٩) تقدم تخريج هذا الأثر في ص٥٥.

(١٠) أي: ابن حامد.

قيل



المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة

بيان تلبيس الجهمية

في تأسيس بدعهم الكلامية

تأليف [redacted]
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني
(ت ٧٢٨هـ)

الجزء الثالث

الجسم - الحد - الجهة - الفوقية - اليد
الحيز - الرؤية

حققه
د. أحمد معاذ حقي

ولا حملة العرش حملوه[1] بقوتهم، ولا استقلوا بعرشه ولكنهم حملوه بقدرته[2].

وقد بلغنا أنهم حين حملوا العرش وفوقه الجبار في عزته وبهائه ضَعفوا عن حمله واستكانوا، وجَثَوا على رُكَبِهم، حتى لُقِّنوا (لا حول ولا قوة إلا بالله)[3] فاستقلوا به بقدرة الله وإرادته[4] ولولا ذلك ما استقلّ به العرش ولا الحملة، ولا السموات والأرض[5] ولا من فيهن، ولو قد شاء لاستقر على ظهر بعوضة، فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته، فكيف على عرش عظيم أكبر من السموات والأرض؟[6] وكيف تنكر أيها النفاخ[7] أن عرشه يُقِلُّه، والعرش أكبر من السموات السبع والأرضين السبع؟ ولو كان العرش في السموات والأرضين ما وسعته، ولكنه فوق السماء السابعة.

فكيف تنكر هذا وأنت تزعم أن الله في الأرض في جميع أمكنتها، والأرض دون العرش في العظمة والسعة؟ فكيف تقله الأرض في دعواك، ولايقله العرش الذي هو أعظم منها

---

(١) (حملون) غير موجودة في (رد الدارمي على المريسي).

(٢) في (رد الدارمي على المريسي) زيادة من قوله: (بقدرته ومشيئته وإرادته، وتأييده، لولا ذلك ما أطاقوا حمله).

(٣) سيأتي الحديث مع تخريجه كاملاً ص٢٤٥.

(٤) الواو غير موجودة في (رد الدرامي على المريسي).

(٥) في (رد الدارمي على المريسي) : (ولا الأرض).

(٦) في (رد الدارمي على المريسي) : (والأرضين السبع).

(٧) في (رد الدارمي على المريسي) و (ط): (النفاج).

وقد بلغنا أنهم حين حملوا[١] العرش وفوقه الجبار في عزته وبهائه ضعفوا عن حمله واستكانوا وجثوا على ركبهم حتى/ لقنوا (لا حول ولا قوة إلا بالله)[٢]، فاستقلوا به[٣] بقدرة الله وإرادته، و[٤] لولا ذلك ما استقل به العرش، ولا الحملة، ولا السموات والأرض[٥] ولا[٦] من فيهن، ولو قد شاء لاستقل على ظهر بعوضة فاستقلت به [بقدرته][٧]، ولطف ربوبيته، فكيف على عرش عظيم أكبر من السموات السبع والأرضين السبع؟ ولو كان العرش في السموات والأرضين ما وسعته ولكنه فوق السماء السابعة»[٨].

٨٧ب/ك

وإذا عرفت[٩] أصل هذا الكلام فجميع السلف والأئمة الذين بلغهم ذلك أنكروا ما فيه من هذه المعاني السلبية التي تنافي ماجاء به الكتاب والسنة.

ثم من كان من السلف أخبر بحال الجهمية/ مثل الذين كانوا يباشرونهم من السلف والأئمة[١٠] الذين بالعراق وخراسان إذ

٢٩١ب/ل

(١) ساقطة من(ل). والتصويب من(رد الدارمي على المريسي) و(ك) و(ط).
(٢) راجع تخريج الحديث ص٢٤٥.
(٣) ساقطة من(ل). والتصويب من(رد الدارمي على المريسي) و(ك) و(ط).
(٤) الواو غير موجودة في(رد الدارمي على المريسي) و(ك).
(٥) في(رد الدارمي على المريسي): (ولا الأرض).
(٦) (لا) ساقطة من(ك) و(ط).
(٧) في(ل): (قدرته). والتصويب من(رد الدارمي على المريسي)و(ك) و(ط).
(٨) (رد الدارمي على المريسي) للدارمي: ص٨٥ـ٨٦.
(٩) في(ك) و(ط): (عرف).
(١٠) في(ك): (الأمة).

السماء الدنيا و[الأرض][١]، وكثفهن مثل ذلك* وجعل بين كل أرضين كما بين السماء الدنيا والأرض وكثفهن مثل ذلك*[٢]، ثم رفع العرش فاستوى عليه فما في السموات سماء إلا لها أطيط كأطيط الرّحل[٣] العُلا في أول ما يرتحل من ثُقل الجبار فوقهن[٤])»[٥].

وهذا الأثر وإن كان هو رواية كعب، فيحتمل أن يكون من علوم أهل الكتاب، ويحتمل أن يكون مما تلقاه عن الصحابة، ورواية أهل الكتاب التي ليس عندنا شاهد هو لا دافعها[٦] لا يصدقها ولا يكذبها[٧]، فهؤلاء الأئمة المذكورة في إسناده هم من أجل الأئمة، وقد حدثوا به هم وغيرهم، ولم ينكروا ما فيه من قوله: (من ثقل الجبار فوقهن)، فلو كان هذا القول منكرًا في دين الإسلام عندهم لم يحدثوا به على هذا الوجه.

---

(١) في (ك): (الأرضين). والتصويب من (الرد على الجهمية) و(ط).

(٢) ما بين النجمتين ساقطة من (ط).

(٣) (الرحل) ساقطة من (ط).

(٤) رواه الدارمي في (رد الدارمي على الجهمية): ص٢٩.
وهذا الأثر ضعيف لأنه عن كعب الأحبار، وفي سنده عبدالله بن صالح المصري صدوق كثير الغلط ثبت في كتابته، وكانت فيه غفله، (تقريب التهذيب) ٤٢٣/١، كما أن سعيد بن هلال كان قد اختلط والمؤلف ذكر هذا الأثر من باب الشواهد.

(٥) (رد الدارمي على الجهمية) للدارمي: ص٢٩.

(٦) في (ط): (لا يدافعها و).

(٧) راجع: ص٦٣ في الهامش حكم تصديق أو رد الإسرائيليات من كلام المؤلف.

قال المجسم ابن تيمية

كان يقول: «إن الرحمن سبحانه ليثقل على حملة العرش من أول النهار، إذا قام المشركون حتى إذا قام المسبحون خفف عن حملة العرش[1]»[2].

قال القاضي[3]: «وذكر أبو بكر بن أبي خيثمة[4] في

= فقهاء التابعين ثقة عابد، يرسل كثيرًا، لقي من الصحابة أبا أمامة والمقدام بن معديكرب وعتبة بن عبد وابن عميرة وعبدالله بن بسر، روي عنه أنه قال: أدركت سبعين من الصحابة، روى عنه بحير بن سعد وثوربن يزيد.

راجع: (تاريخ الثقات) للعجلي: ص١٤٢. و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم: ٣/ ٣٥١. و(تهذيب التهذيب) لابن حجر: ٣/ ١١٨ـ١٢٠. و(تقريب التهذيب) لابن حجر: ١/ ٢١٨. و(الخلاصة) للخزرجي: ص١٠٣.

(١) الحديث رواه عبدالله بن أحمد في (السنة)، ح(١٠٢٦)، ٢/ ٤٥٥. بلفظ (سبحانه وتعالى) بدل (سبحانه).

والحديث بهذا السند ضعيف لأنه مرسل، وفيه عبدة بنت خالد لم أقف لها على ترجمة والمؤلف ذكره من باب الشواهد.

(٢) (إبطال التأويلات) للقاضي أبي يعلى، مخطوط، ص٢٦٠ـ٢٦١.

(٣) أي القاضي أبو يعلى والكلام متصل.

(٤) أحمد بن زهير (أبي خيثمة) بن حرب بن شداد النسائي ثم البغدادي، أبو بكر (١٨٥ـ٢٧٩ هـ) الحافظ المؤرخ، كان ثقة عالمًا متقنًا حافظًا بصيرًا بأيام الناس، راوية للأدب، أخذ علم الحديث عن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلم النسب عن مصعب الزبيدي، وأخذ أيام الناس عن أبي الحسن علي بن محمد المدائني، والأدب عن محمد بن سلام الجمحي، روى عنه خلق كثير منهم أبو الحسين بن المنادي، والبغوي، وابن صاعدومحمد بن مخلد. له كتاب (التاريخ الكبير) و(أخبار الشعراء).

راجع: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي: ٤/ ١٦٢ـ١٦٤. و(طبقات الحنابلة) لأبي يعلى: ١/ ٤٤. و(تذكرة الحفاظ) للذهبي: ٢/ ٥٩٦. و(سير أعلام النبلاء) للذهبي: ١١/ ٤٩٢ـ٤٩٤. و(طبقات الحفاظ) للسيوطي: ص٢٦٧.

بيان أن الإجماع قائم على تكفير المجسم والجهوي

وقد نقل جمهرة من الأعلام الإجماع على تكفير المجسم والجهوي، وهذا التكفير لمثبت الجهة لله تعالى واضح، لأن معتقد الجهة لا يمكنه إلا أن يعتقد التحيز والجسمية، وإن قال غير ذلك فهو قول متناقض، وممن نقل ذلك:

قال الشيخ ابن حجر الهيتمي: «واعلم أن القرافي وغيره حكوا عن الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضي الله عنهم القول بكفر القائلين بالجهة والتجسيم، وهم حقيقون بذلك» أي جديرون بالحكم عليهم بالكفر.

ونقل السيوطي هذا المعنى فقال: «قاعدة: قال الشافعي: لا يكفر أحد من أهل القبلة، واستثنى من ذلك المجسم ، ومنكر علم الجزئيات، وقال بعضهم: المبتدعة أقسام:
الأول: ما نكفره قطعا، كقاذف عائشة رضي الله عنها، ومنكر علم الجزئيات، وحشر الأجساد، والمجسمة ، والقائل بقدم العالم» اهـ.
انظر إلى قوله: «ما نكفره قطعا» ثم عد المجسمة فيهم.

ثم ها هو الأصولي أبو جعفر الطحاوي المولود سنة 227هـ في عقيدته المشهورة والتي ارتضاها المسلمون ودرسوها في معاهدهم وجامعاتهم، والتي ذكر أنها عقيدة أهل السنة والجماعة حيث قال فيها: «تعالى (الله) عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، ولا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات» اهـ.
ثم أوضح أن المتحيز في الجهة مشبه لسائر المبتدعات أي المخلوقات، وفي نفس المتن يقول: «ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر» اهـ.

وبالنظر إلى أنه قال في أول هذه الرسالة: إنها عقيدة أهل السنة والجماعة، ثم بين تكفير من وصف الله بصفة من صفات الخلق يتبين أنه ينقل إجماع أهل السنة على تكفير القائل بالجسمية والجهة في حق الله.

قال الحافظ البيهقي في شعب الإيمان ناقلا عن الحليمي: «وأما البراءة من التشبيه بإثبات أنه ليس بجوهر ولا عرض، فلأن قوما زاغوا عن الحق فوصفوا البارئ جل وعز ببعض صفات المحدثين، فمنهم من قال: إنه جوهر. ومنهم من قال: إنه جسم. ومنهم من أجاز أن يكون على العرش قاعدا كما يكون الملك على سريره، وكل ذلك في وجوب اسم الكفر لقائله كالتعطيل والتشريك، فإذا أثبت المثبت أنه ليس كمثله شيء. وجماع ذلك أنه ليس بجوهر ولا عرض فقد انتفى التشبيه، لأنه لو كان جوهرا أو عرضا لجاز عليه ما يجوز على سائر الجواهر والأعراض، وإذا لم يكن جوهرا ولا عرضا لم يجز عليه ما يجوز على الجواهر من حيث إنها جواهر كالتأليف، والتجسيم وشغل الأمكنة والحركة والسكون، ولا ما يجوز على الأعراض من حيث إنها أعراض كالحدوث، وعدم البقاء» اهـ.

وقال القاضي عبد الحق بن عطية الإشبيلي: «العلي يراد به علو القدر والمنزلة لا علو المكان لأن الله منزه عن التحيز، وحكى الطبري عن قوم أنهم قالوا هو العلي عن خلقه بارتفاع مكانه عن أماكن خلقه، وهذا قول جهلة مجسمين ، وكان الوجه أن لا يحكى، وكذا «العظيم» هي صفة بمعنى عظم القدر والخطر لا على معنى عظم الأجرام» اهـ.

ولا فرق بين الذي يقول: الله جسم، ويسكت وبين من يقول: الله جسم كالأجسام، أو الله جسم لا كالأجسام، أليس قال الله جسم؟ أليس الوصف بالجسم من صفات المخلوقات من بشر وجن وملائكة وحجر وجبل وهواء وروح وريح ونار ونور وغير ذلك؟

وقال الفخر الرازي: «بل الأقرب أن المجسمة كفار لأنهم اعتقدوا أن كل ما لا يكون متحيزا ولا في جهة فليس بموجود، ونحن نعتقد أن كل متحيز فهو محدث وخالقه موجود ليس بمتحيز ولا في جهة، فالمجسمة نفوا ذات الشيء الذي هو الإله فيلزمهم الكفر» اهـ.

وقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب البغدادي المالكي: «واعلم أن الوصف له تعالى بالاستواء إتباع للنص، وتسليم للشرع، وتصديق لما وصف نفسه تعالى به، ولا يجوز أن يثبت له كيفية، لأن الشرع لم يرد بذلك، ولا أخبر النبي عليه السلام فيه بشيء، ولا سألته الصحابة عنه، ولأن

ذلك يرجع إلى التنقل والتحول وإشغال الحيز والافتقار الى الأماكن، وذلك يؤول إلى التجسم، وإلى قدم الأجسام، وهذا كفر عند كافة أهل الإسلام ، وقد أجمل مالك رحمه الله الجواب عن سؤال من سأله: الرحمَنُ على العرش استوى، كيف استوى؟ فقال: الاستواء منه غير مجهول، والكيف منه غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة، ثم أمر بإخراج السائل» اهـ.

وقال ابن الملقن في شرح الجامع الصحيح: «ما ذكره في تفسير: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ هو قول قتادة، وهو معروف في اللغة يقال: صنعت الفرس وصنعته إذا أحسنت القيام عليه، واستدلاله من هذه الآية والحديث على أن لله تعالى (صفة) سماها (عينا) ليست هو ولا غيره، وليست كالجوارح المعقولة بيننا، لقيام الدليل على استحالة وصفه بأنه ذو جوارح وأعضاء تعالى عن ذلك، خلافا لما تقوله المجسمة من أنه تعالى جسم لا كالأجسام، واستدلوا على ذلك بهذه، كما استدلوا بالآيات المتضمنة لمعنى الوجه، واليدين. ووصفه لنفسه بالإتيان والمجيء والهرولة في حديث الرسول ، وذلك كله باطل وكفر من متأوله، لقيام الدليل على تساوي الأجسام في دلائل الحدث القائم بها واستحالة كونه من جنس المحدثات، إذ المحدث إنما كان محدثا من حيث متعلق هو متعلق بمحدث أحدثه، وجعله بالوجود أولى منه بالعدم» اهـ.

وقد قال ملا علي القاري في أثناء كلامه على مذهب العلماء في المتشابهات ما نصه: «بكلامه - أي النووي- وبكلام الشيخ الرباني أبي إسحاق الشيرازي وإمام الحرمين والغزالي وغيرهم من أئمتنا وغيرهم يعلم أن المذهبين متفقان على صرف تلك الظواهر، كالمجيء والصورة والشخص والرجل والقدم واليد والوجه والغضب والرحمة والاستواء على العرش والكون في السماء وغير ذلك مما يفهمه ظاهرها، لما يلزم عليه من محالات قطعية البطلان تستلزم أشياء يحكم بكفرها بالإجماع، فاضطر ذلك جميع الخلف والسلف إلى صرف اللفظ عن ظاهره» اهـ.

وضبط هذه المسئلة الشيخ محمد بن أحمد ميارة المالكي الفاسي، فقال: «وأما القسم الثاني وهو الاعتقاد، فينقسم قسمين:

مطابق في نفس الأمر: ويسمى الاعتقاد الصحيح، كاعتقاد عامة المؤمنين المقلدين.

وغير مطابق: ويسمى الاعتقاد الفاسد، والجهل المركب كاعتقاد الكافرين، فالفاسد أجمعوا على كفر صاحبه، وأنه آثم غير معذور مخلد في النار، اجتهد أو قلد، ولا يعتد بخلاف من خالف في ذلك من المبتدعة» اهـ.

يلخص هذا كله ما قاله الشيخ تقي الدين الحصني رحمه الله، ونصه: «الكيف من صفات الحدث، وكل ما كان من صفات الحدث فالله عز وجل منزه عنه، فإثباته له سبحانه كفر محقق عند جميع أهل السنة والجماعة» اهـ.

وقال محمد مرتضى الزبيدي: «وقال السبكي في شرح عقيدة ابن الحاجب: اعلم أن حكم الجواهر والأعراض كلها الحدوث، فإذًا العالم كله حادث. وعلى هذا إجماع المسلمين بل كل الملل، ومن خالف في ذلك فهو كافر لمخالفته الإجماع القطعي» اهـ.

وقال النسفي في تفسيره المشهور عند تفسير ءاية: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ ومن الإلحاد تسمية الله بالجسم والجوهر والعقل والعلة» اهـ.

قال الشيخ محمد بن أحمد الفاسي المالكي الشهير بميارة والمتوفى سنة 1072هـ «وخرج بوصفه بالمطابق الجزمُ غيرُ المطابق ويسمى الاعتقاد الفاسد والجهل المركب كاعتقاد الكافرين التجسيم أو التثليث أو نحو ذلك والإجماع على كفر صاحبه أيضًا، وأنه ءاثمٌ غيرُ معذور مخلدٌ في النار اجتهد أو قلّد. قال في شرح الكبرى: ولا يُعتدُّ بخلاف من خالف في ذلك من المبتدعة» اهـ.

وهذه نقول عن العلماء في بيان كفر من يعتقد أن الله يسكن السماء أو يتحيَّز فوق العرش أو في غير ذلك من الأماكن، لتأكيد ما نبهنا عليه من أمر الإجماع على هذه المسألة، وإنما خصصناها بمزيد من العناية والنقول لأن بعض الناس يتهاون فيها ما لا يتهاون في تكفير المجسم.

1 – قال الإمام المجتهد أبو حنيفة رضي الله عنه في كتابه الفقه الأبسط ما نصه: «من قال لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض فقد كفر، وكذا من قال إنه على العرش، ولا أدري العرش أفي السماء أو في الأرض» اهـ.

2 – ووافقه على ذلك الشيخ العزّ بن عبد السلام في كتابه حلّ الرموز فقال ما نصه: «لأن هذا القول يوهم أن للحق مكانًا، ومن توهم أن للحق مكانًا فهو مُشَبّه» اهـ.

3 – وارتضاه الشيخ ملا علي القاري الحنفي وقال ما نصه: «ولا شك أن ابن عبد السلام من أجلّ العلماء وأوثقهم، فيجب الاعتماد على نقله» اهـ.

4 – وحكى القاضي حسين عن نص الشافعي أنه قال: «وهذا منتظم من كفره مجمع عليه، ومن كفرناه من أهل القبلة، كالقائلين بخلق القرآن، وبأنه لا يعلم المعدومات قبل وجودها، ومن لا يؤمن بالقدر، وكذا من يعتقد أن الله جالس على العرش »اهـ.

5 – وقال أبو القاسم القشيري في رسالته القشيرية ما نصه: «سمعتُ الإمام أبا بكر بن فورك رحمه الله تعالى يقول: سمعتُ أبا عثمان المغربي يقول: كنتُ أعتقدُ شيئًا من حديث الجهة، فلما قدِمتُ بغداد زال ذلك عن قلبي، فكتبتُ إلى أصحابنا بمكة: إني أسلمتُ الآن إسلامًا جديدًا» اهـ.

6 – وقال أبو منصور البغدادي: «إن أصحابنا أكفروا أهل البدع في صفات البارئ عز وجل بإجماع الأمة على إكفار من أنكر النبوات أو شك في عقائد الأنبياء، فما كان شكه في صفة من صفات بعض الناس يورثه الكفر فشكه في صفة لازمة لله تعالى أو جهله بها أولى بأن يوجب تكفيره»اهـ.

7 – وقال رحمه الله تعالى: «وأما جسمية خراسان من الكرامية فتكفيرهم واجب لقولهم إن الله تعالى له حد ونهاية من جهة السفل ومنها يماس عرشه» اهـ.

8 – أبو حامد الغزالي يقول: «فعلى العامي أن يتحقق قطعا ويقينا أن الرسول ﷺ لم يرد بذلك جسما هو عضو مركب من لحم ودم وعظم، وأن ذلك في حق الله تعالى محال وهو عنه مقدس، فإن خطر بباله أن الله جسم مركب من أعضاء فهو عابد صنم، فإن كل جسم فهو مخلوق، وعبادة المخلوق كفر، وعبادة الصنم كانت كفرا لأنه مخلوق، وكان مخلوقا لأنه جسم، فمن عبد جسما فهو كافر بإجماع الأمة السلف منهم والخلف » اهـ.

9 – وقال الأسفراييني أبو المظفر: «وأما الهشامية فإنهم أفصحوا عن التشبيه بما هو كفر محض باتفاق جميع المسلمين ، وهم الأصل في التشبيه، وإنما أخذوا تشبيههم من اليهود حين نسبوا إليه الولد، وقالوا: عزير ابن الله، وأثبتوا له المكان والحد والنهاية والمجيء والذهاب، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا» اهـ.

10 – وقال لسان المتكلمين أبو المعين ميمون بن محمد النسفي الحنفي ما نصه: «والله تعالى نفى المماثلة بين ذاته وبين غيره من الأشياء، فيكون القول بإثبات المكان له ردًّا لهذا النص المحكم – أي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ الذي لا احتمال فيه لوَجْهٍ ما سوى ظاهره، ورادُّ النص كافر ، عصمنا الله عن ذلك» اهـ.

11 – وقال الشيخ زين الدين الشهير بابن نُجَيْم الحنفي ما نصه: «ويكفر بإثبات المكان لله تعالى، فإن قال: الله في السماء، فإن قصد حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر، وإن أراد المكان كفر» اهـ.

12 – وقال الشيخ ملا علي القاري الحنفي ما نصه: «فمن أظلم ممن كذب على الله، أو ادعى ادعاءً معينًا مشتملاً على إثبات المكان والهيئة والجهة من مقابلة وثبوت مسافة وأمثال تلك الحالة، فيصير كافرًا لا محالة» اهـ.
13 – وقال: «من اعتقد أن الله لا يعلم الأشياء قبل وقوعها فهو كافر، وإن عُدّ قائله من أهل البدعة، وكذا من قال: بأنه سبحانه جسم وله مكان ويمرّ عليه زمان ونحو ذلك كافر، حيث لم تثبت له حقيقة الإيمان» اهـ.

14 – وقال أيضًا ما نصه: «بل قال جمع منهم -أي من السلف- ومن الخلف إن معتقد الجهة كافر كما صرح به العراقي، وقال: إنه قول لأبي حنيفة ومالك والشافعي والأشعري والباقلاني» اهـ.

15 – وقال الشيخ العلامة كمال الدين البَياضي الحنفي في شرح كلام الإمام أبي حنيفة ما نصه: «فقال -أي أبو حنيفة- (فمن قال: لا أعرف ربي أفي السماء أم في الأرض فهو كافر) لكونه قائلا باختصاص البارئ بجهة وحيّز وكل ما هو مختص بالجهة والحيز فإنه محتاج محدَث بالضرورة، فهو

قول بالنقص الصريح في حقه تعالى (كذا من قال إنه على العرش ولا أدري العرش أفي السماء أم في الأرض) لاستلزامه القول باختصاصه تعالى بالجهة والحيز والنقص الصريح في شأنه سيما في القول بالكون في الأرض ونفي العلوّ عنه تعالى بل نفي ذات الإله المنزه عن التحيز ومشابهة الأشياء. وفيه إشارات:

الأولى: أن القائل بالجسمية والجهة مُنكِر وجود موجود سوى الأشياء التي يمكن الإشارة إليها حسًّا، فمنهم منكرون لذات الإله المنزه عن ذلك، فلزمهم الكفر لا محالة. وإليه أشار بالحكم بالكفر.

الثانية: إكفار من أطلق التشبيه والتحيز، وإليه أشار بالحكم المذكور لمن أطلقه، واختاره الإمام الأشعري فقال في النوادر: من اعتقد أن الله جسم فهو غير عارف بربه وإنه كافر به، كما في شرح الإرشاد لأبي قاسم الأنصاري» اهـ.

16 – قال الشيخ عبد الغني النابلسي الحنفي ما نصه: «وأما أقسام الكفر فهي بحسب الشرع ثلاثة أقسام ترجع جميع أنواع الكفر إليها، وهي: التشبيه، والتعطيل، والتكذيب... وأما التشبيه: فهو الاعتقاد بأن الله تعالى يشبه شيئًا من خلقه، كالذين يعتقدون أن الله تعالى جسمٌ فوق العرش، أو يعتقدون أن له يدَين بمعنى الجارحتين، وأن له الصورة الفلانية أو على الكيفية الفلانية، أو أنه نور يتصوره العقل، أو أنه في السماء، أو في جهة من الجهات الست، أو أنه في مكان من الأماكن، أو في جميع الأماكن، أو أنه ملأ السموات والأرض، أو أنَّ له الحلول في شىء من الأشياء، أو في جميع الأشياء، أو أنه متحد بشىء من الأشياء، أو في جميع الأشياء، أو أن الأشياء منحلَّةٌ منه، أو شيئًا منها. وجميع ذلك كفر صريح والعياذ بالله تعالى، وسببه الجهل بمعرفة الأمر على ما هو عليه»اهـ.

17 – وقال الشيخ محمد بن أحمد عليش المالكي عند ذِكر ما يوقع في الكفر والعياذ بالله ما نصه: «وكاعتقاد جسمية الله وتحيّزه، فإنه يستلزم حدوثه واحتياجه لمحدِث» اهـ.

18 – وذكر هذا الحكم أيضًا الشيخ العلامة المحدث الفقيه أبو المحاسن محمد القاوقجي الطرابلسي الحنفي في كتابه الاعتماد في الاعتقاد فقد قال: «ومن قال لا أعرِفُ الله في السماء هو أم في الأرض كفَر – لأنه جعل أحدَهما له مكانًا –» اهـ.

19 – وفي كتاب الفتاوى الهندية لجماعة من علماء الهند ما نصه: «يكفر بإثبات المكان لله تعالى. ولو قال: الله تعالى في السماء، فإن قصد به حكاية ما جاء فيه ظاهر الأخبار لا يكفر، وإن أراد به المكان يكفر» اهـ.

20 – وقال تقي الدين الحصني: «إلا أن النووي جزم في صفة الصلاة من شرح المهذب بتكفير المجسمة، قلت (تقي الدين الحصني): وهو الصواب الذي لا محيد عنه، إذ فيه مخالفة صريح القرآن ، قاتل الله المجسمة والمعطلة، ما أجرأهم على مخالفة من ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾، وفي هذه الآية رد على الفرقتين»اهـ.

21 – وقال الشيخ محمود بن محمد بن أحمد خطاب السبكي المصري ما نصه: «سألني بعض الراغبين في معرفة عقائد الدين والوقوف على مذهب السلف والخلف في المتشابه من الآيات والأحاديث بما نصه: ما قول السادة العلماء حفظهم الله تعالى فيمن يعتقد أن الله عز وجل له جهة، وأنه جالس على العرش في مكان مخصوص، ويقول: ذلك هو عقيدة السلف، ويحمل الناس على أن يعتقدوا هذا الاعتقاد، ويقول لهم: من لم يعتقد ذلك يكون كافرًا مستدلا بقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ ، وقوله عز وجل: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾، أهذا الاعتقاد صحيح أم باطل؟ وعلى كونه باطلا أيكفر ذلك القائل باعتقاده المذكور ويبطل كل عمله من صلاة وصيام وغير ذلك من الأعمال الدينية وتبين منه زوجه، وإن مات على هذه الحالة قبل أن يتوب لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، وهل من صدّقه في ذلك الاعتقاد يكون كافرًا مثله؟ فأجبت بعون الله تعالى، فقلت: بسم الله الرحمَـٰن الرحيم الحمد لله الهادي إلى الصواب، والصلاة والسلام على من أوتي الحكمة وفصل الخطاب، وعلى ءاله وأصحابه الذين هداهم الله ورزقهم التوفيق والسداد. أما بعد: فالحكم أن هذا الاعتقاد باطل ومعتقده كافر بإجماع من يعتد به من علماء المسلمين ، والدليل العقلي على ذلك قِدَم الله تعالى ومخالفته للحوادث، والنقلي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ ، فكل من اعتقد أنه تعالى حلّ في مكان أو اتصل به أو بشيء من الحوادث كالعرش أو الكرسي أو السماء أو الأرض أو غير ذلك فهو كافر قطعًا ، ويبطل جميع عمله من صلاة وصيام وحج وغير ذلك، وتبين منه زوجه، ووجب عليه أن

يتوب فورًا، وإذا مات على هذا الاعتقاد والعياذ بالله تعالى لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، ومثله في ذلك كله من صدَّقه في اعتقاده أعاذنا الله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. وأما حمله الناس على أن يعتقدوا هذا الاعتقاد المكفر، وقوله لهم: من لم يعتقد ذلك يكون كافرًا، فهو كفر وبهتان عظيم» اهـ.

ثم قال الشيخ محمود محمد خطاب السبكي عقب هذه الفتوى: «هذا وقد عرضت هذه الإجابة على جمع من أفاضل علماء الأزهر فأقروها، وكتبوا عليها أسمائهم، وهم أصحاب الفضيلة:
الشيخ محمد النجدي شيخ السادة الشافعية.
والشيخ محمد سبيع الذهبي شيخ السادة الحنابلة.
والشيخ محمد العربي رزق المدرس بالقسم العالي.
والشيخ عبد الحميد عمار المدرس بالقسم العالي.
والشيخ علي النحراوي المدرس بالقسم العالي.
والشيخ دسوقي عبد الله العربي من هيئة كبار العلماء.
والشيخ علي محفوظ المدرس بقسم التخصص بالأزهر.
والشيخ إبراهيم عيارة الدلجموني المدرس بقسم التخصص بالأزهر.
والشيخ محمد عليان من كبار علماء الأزهر.
والشيخ أحمد مكي المدرس بقسم التخصص بالأزهر.
والشيخ محمد حسين حمدان»اهـ.

22 – وقال أيضًا: «إن من اعتقد وصفه تعالى بشىء من الجسمية أو الاستقرار على العرش أو الجهة ... فهو كافر بإجماع السلف والخلف» اهـ.

23 – وقال الشيخ محمد زاهد الكوثري وكيل المشيخة الإسلامية في دار الخلافة العثمانية ما نصه: «إن القول بإثبات الجهة له تعالى كفر عند الأئمة الأربعة هداة الأمة كما نَقل عنهم العراقي على ما في شرح المشكاة لعلي القاري» اهـ.

24 – قال الشيخ علاء الدين البخاري الحنفي في كتابه ملجمة المجسمة ما نصه: «فإذن يكون القول بأن الله متمكن على العرش متحيز فيه و أنه في جهة الفوق قولا بأنه جسم لأن الجسمية من اللوازم العقلية للمتحيز و لذي الجهة و من قال بأن الله جسم فهو كافر إجماعا. و لهذا قال إمام الحرمين في الارشاد: "اثبات الجهة ل له كفر صُراح» اهـ.

25– قال الشيخ تقي الدين الحصني ما نصه: «فإن الفوقية بإعتبار المكان لا تكون بالضرورة إلا في الأجرام والأجسام مركبة كانت أو بسيطة، والرب سبحانه وتعالى منزه عن ذلك إذ هو من صفات الحدث» اهـ.

وكان قال قبل ذلك: «والعجب من قول هذا ما نحن مجسمة، وهو تشبيه محض، تعالى الله عز وجل عن المحل والحيز لاستغنائه عنهما ، ولأن ذلك مستحيل في حقه عز وجل، ولأن المحل والحيز من لوازم الأجرام، ولا نزاع في ذلك، وهو سبحانه وتعالى منزه عن ذلك لأن الأجرام من صفات الحدث وهو عز وجل منزه عن ذلك شرعا وعقلا ، بل هو أزلي لم يسبق بعدم بخلاف الحادث، ومن المعلوم أن الإستواء إذا كان بمعنى الإستقرار والقعود لا بد فيه من المماسة، والمماسة إنما تقع بين جسمين أو جرمين، والقائل بهذا شبه وجسم وما أبقى في التجسيم والتشبيه بقية كما أبطل دلالة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ، ومن المعلوم في قوله تعالى: ﴿لِتَسْتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ ، أنه الاستقرار على الأنعام والسفن وذلك من صفات الآدميين فمن جعل الإستواء على العرش بمعنى الإستقرار والتمكن فقد ساوى بينه عز وجل وبين خلقه، وذلك من الأمور الواضحة التي لا يقف في تصورها بليد، فضلا عمن هو حسن التصور جيد الفهم والذوق، وحينئذ فلا يقف في تكذيبه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ، وذلك كفر محقق» اهـ.

فبان من هذه النصوص الواضحة عن جملة من علماء الأمة الإسلامية من السلف الصالح والخلف أن معتقد الجهة والمكان في حق الله تعالى مكذب للقرءان الكريم ولنبيه المصطفى ﷺ ومخالف لما اتفقت عليه كلمة هذه الأمة.

قال ابن منده: «ذكر الدليل على أن المجتهد المخطئ في معرفة الله عز وجل ووحدانيته كالمعاند، قال الله تعالى مخبرا عن ضلالتهم ومعاندتهم : ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ وقال علي بن أبي طالب، رضي الله عنه لما سئل عن الأخسرين أعمالا فقال: «كفرة أهل الكتاب كان أوائلهم على حق، فأشركوا بربهم عز وجل وابتدعوا في دينهم، وأحدثوا على أنفسهم، فهم يجتمعون في الضلالة، ويحسبون أنهم على هدى، ويجتهدون في الباطل ويحسبون أنهم على حق، ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا». وقال علي رضي الله عنه: «منهم أهل حروراء» اهـ.

فمن ادعى أن انحرافه في العقيدة من نحو اعتقاد الجسمية والجهة في حق الله اجتهاد منه فقد نادى على نفسه بالجهل والكفر والشذوذ عن إجماع الأمة.

التّصويرات



شرح

شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي

المتوفى سنة ٩٧٣هـ

على

المقدمة الحضرمية

في الفقه الشافعي

لعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر بافضل الحضرمي

المتوفى سنة ٩١٨هـ

شرح ألفاظه وخرج أحاديثه

أحمد شمس الدين

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

فصل [في صلاة الجماعة وأحكامها]

يسأل الله تعالى خيراً من أمر الدنيا والآخرة إلا أعطاه إياه»[١] وذلك كل ليلة لأن الليل محل الغفلة. (و) ذلك (**في النصف الأخير والثلث الأخير أهم**) للخبر الصحيح: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول: من يدعوني فأستجيب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له»[٢] ومعنى ينزل ربنا ينزل أمره أو ملائكته أو رحمته أو هو كناية عن مزيد القرب، وبالجملة فيجب على كل مؤمن أن يعتقد من هذا الحديث ومشابهه من المشكلات الواردة في الكتاب والسنة كـ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥] ﴿ويبقى وجه ربك﴾ [الرحمن: ٢٧] و﴿يد الله فوق أيديهم﴾ [الفتح: ١٠] وغير ذلك مما شاكله أنه ليس المراد بها ظواهرها لاستحالتها عليه تبارك وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً. ثم هو بعد ذلك مخير إن شاء أوّلها بنحو ما ذكرناه وهي طريقة الخلف وآثروها لكثرة المبتدعة القائلين بالجهة والجسمية وغيرهما مما هو محال على الله تعالى وإن شاء فوّض علمها إلى الله تعالى وهي طريقة السلف وآثروها لخلوّ زمانهم عما حدث من الضلالات الشنيعة والبدع القبيحة فلم يكن لهم حاجة إلى الخوض فيها. واعلم أن القرافي[٣] وغيره حكوا عن الشافعي ومالك وأحمد وأبي حنيفة رضي الله عنهم القول بكفر القائلين بالجهة والتجسيم وهم حقيقون بذلك.

فصل في صلاة الجماعة وأحكامها

والأصل فيها الكتاب[٤] والسنة كخبر الصحيحين: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة»[٥] وفي رواية البخاري: «بخمس وعشرين» ولا منافاة لأن القليل لا ينفي الكثير أو أنه أخبر أوّلاً بالقليل ثم أعلم بالكثير فأخبر به أو أن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين والصلاة.

---

(١) من حديث أبي هريرة. رواه البخاري في الجمعة باب ٣٧، ومسلم في الجمعة حديث ١٣، ومالك في الجمعة حديث ١٥.

(٢) رواه البخاري في التهجد باب ١٤. ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها حديث ١٦٨ ـ ١٧٠. وأبو داود في السنة باب ١٩. والترمذي في الصلاة باب ٢١١، والدعوات باب ٧٨. وابن ماجة في الإقامة باب ١٨٢. والدارمي في الصلاة باب ١٦٨. ومالك في القرآن حديث ٣٠. وأحمد في المسند (٢/ ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٨٢، ٤١٩، ٤٨٧، ٥٠٤).

(٣) هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله الصنهاجي البهفشي القرافي. ولد سنة ٦٢٦، وتوفي سنة ٦٨٤ هـ. انظر هدية العارفين (٥/ ٩٩).

(٤) في قوله تعالى في الآية ١٠٢ من سورة النساء: ﴿وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة...﴾.

(٥) رواه البخاري في الأذان باب ٣٠، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة حديث ٢٤٩، والنسائي في الإمامة باب ٤٢، ومالك في الجماعة حديث ١، وأحمد في المسند (٢/ ٦٥، ١١٢) من حديث ابن عمر.

الأشباه والنظائر

في

قواعد وفروع فقه الشافعية

تأليف

الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

قاعدة

قال الشافعي : لايكفر أحد من أهل القبلة ؛

واستثنى من ذلك :

المجسم ، ومنكر علم الجزئيات ؛

وقال بعضهم : المبتدعة أقسام :

الأول : مانكفره قطعا ، كقاذف عائشة رضى الله عنها ، ومنكر علم الجزئيات ، وحشر الأجساد ، والمجسمة ، والقائل بقدم العالم .

الثانى : مالا نكفره قطعا ، كالقائل بتفضيل الملائكة على الأنبياء ، وعلى على أبى بكر ؛

الثالث ، والرابع : مافيه خلاف ، والأصح : التكفير ، أوعدمه ، كالقائل بخلق القرآن . صحح البلقينى التكفير ، والأكثرون : عدمه . وساب الشيخين ، صحح المحاملى التكفير ، والأكثرون : عدمه ؛

ضابط

منكر المجمع عليه أقسام :

أحدها : مانكفره قطعا ، وهو مافيه نص ، وعلم من الدين بالضرورة ، بأن كان من أمور الاسلام الظاهرة ، التى يشترك فى معرفتها الخواص والعوام . كالصلاة ، والزكاة والصوم ، والحج ، وتحريم الزنا ، ونحوه ؛

الثانى : مالا نكفره قطعا ، وهو مالا يعرفه إلا الخواص ، ولانص فيه : كفساد الحج بالجماع قبل الوقوف .

الثالث : مايكفر به على الأصح ، وهو المشهور المنصوص عليه ، الذى لم يبلغ رتبة الضرورة ، كحل البيع ، وكذا غير المنصوص : على ماصححه النووى ؛

الرابع : مالا ، على الأصح ، وهو مافيه نص . لكنه خفى ، غير مشهور ، كاستحقاق بنت الإبن السدس ، مع بنت الصلب ؛

ضابط

كل من صح إسلامه ، صحت ردته جزما ، إلا الصبى المميز ، إسلامه صحيح على وجه مرجح ، ولاتصح ردته .

مَتن

العقيدة الطحاويّة

بيان عقيدة أهل السُّنّة والجماعة

للإمام أبي جعفر الطّحاوي الحنفيّ
المتوفى سنة ٣٢١ هجريّة

دار ابن حزم

الرؤية ـ وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية ـ بتَرْك التأويلِ ولزومِ التسليم، وعليه دينُ المسلمين.

٤٦ ـ ومَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ والتشبيهَ، زَلَّ ولم يُصِب التنزيهَ؛

٤٧ ـ فإن رَبّنا جَلّ وعلا مَوْصُوفٌ بصفاتِ الوحدانية، مَنْعوت بنعوتِ الفَرْدانية: ليس في معناه أحدٌ من البَرِيَّة.

٤٨ ـ تَعالى عن الحدود والغاياتِ[١]، والأرْكانِ والأعضاءِ والأدَواتِ، لا تَحْوِيهِ الجِهاتُ السِتُّ كسائِر المُبْتَدعَاتِ.

٤٩ ـ والمِعْرَاجُ حقٌّ، وقد أُسرِي بالنبي ﷺ، وعُرِج بشَخْصِهِ في اليَقَظَةِ إلى السماءِ، ثم إلى حيثُ شاءَ الله من العُلا، وأكْرَمَهُ اللّهُ بما شاء، وأوْحى إليه ما أوْحى، ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾[٢]، فصلَّى الله عليه وسلم في الآخرة والأولى.

---

(١) أي الأبعاد المحدودة والنهايات.
(٢) سورة النجم: الآية ١١.

ذَمَّه الله وعَابَه وأوعده بِسَقَر[1] حيثُ قال تعالى: ﴿ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴾[2]، فلمَّا أوعَدَ اللّهُ بسقر لمن قال: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴾[3]، عَلِمنا وأيقَنَّا أنهُ قولُ خالقِ البَشر، ولا يُشْبه قولَ البشر.

٣٩ ـ ومَنْ وَصَفَ اللّهَ بمعنىً مِن مَعَاني البَشَر، فقد كَفَر، فَمَنْ أَبْصَرَ هـذا اعتَبَر، وعن مِثْـلِ قَولِ الكُفّـارِ انْزَجَر، وعَلِم أنه بِصِفاته ليس كالبَشر.

٤٠ ـ والرؤيـة[4] حقٌّ لأهْلِ الجَنَّة، بغير إحَاطة ولا كيفية، كما نَطَقَ بِهِ كتابُ رَبِّنا: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾[5]. وتفسيرُه على ما أرادَهُ الله تعالى وعَلِمَه،

٤١ ـ وكلُّ مَا جَاءَ في ذلك من الحَديثِ الصَّحيحِ

---

(١) اسم من أسماء النار.

(٢) سورة المدثر: الآية ٢٦.

(٣) سورة المدثر: الآية ٢٥.

(٤) أي رؤية الله تعالى.

(٥) سـورة القيامـة: الآيتان ٢٢ و٢٣.



للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي

٣٨٤ - ٤٥٨

تحقيق

أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول

الجزء الأول

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

البراءة من قول القائلين بالطبائع أو تدبير الكواكب أو تدبير الملائكة.

فأما البراءة بإثبات الباري جلَّ ثناؤهُ والاعتراف له بالوجود من معاني التعطيل، فلأنَّ قوماً ضَلُّوا عن معرفة الله جلَّ ثناؤه، فكفرُوا وألحَدُوا، وزعموا أنه لا فاعل لهذا العالم، وأنه لم يَزَل على ما هو عليه، ولا موجودَ إلا المحسوسات، وليس وراءها شيء، وأنَّ الكوائنَ والحوادثَ إنما تكونُ، وتحدُثُ من قِبَل الطَّبائع التي في العَناصر ـ وهي الماءُ والنَّارُ والهواءُ والأرضُ. ولا مدبِّر للعالَم، يكون ما يكونُ باختياره وصنعه.

فإذ أثبتَ المُثبتُ للعالَم إلهاً، ونسبَ الفعلَ والصُّنْعَ إليه، فقد فارق الإلحادَ والتعطيل، وهذا أحسنُ مذاهب المُلحدين، والقائلون به يسميهم غيرهم من أهل الإلحاد: الفرقة المتجاهلة، ويدعونهم غير الفلاسفة.

أما البراءةُ من الشرك بإثبات الوحدانية فلأنَّ قوماً ادَّعوا فاعلَيْنِ، فزعموا أن أحدهما يفعل الخير، والآخر يفعل الشرَّ.

وزعم قومٌ أن بدء الخلق كان من النفس، إلا أنه كان يقع منها لا على سبيل السّداد والحكمة، فأخذ الباري على يدها وعَمدَ إلى مادة قديمة كانت موجودةً معه لم تزل، فركَّبَ منها هذا العالم على ما هو عليه من السداد والحكمة.

فإذا أثبتَ المُثبتُ أن لا إله إلا الله، واحد ولا خالقَ سواه، ولا قديم غيره فقد انتفى عن قول الشريك الذي هو في البطلان ووجوب اسم الكفر لقائله كالإلحاد والتعطيل.

وأما البراءةُ من التشبيه بإثبات أنه ليس بجوهر ولا عرض، فلأنَّ قوماً زاغوا عن الحق، فوصفوا الباري ـ جلَّ وعزَّ ـ ببعض صفات المُحدَثين. فمنهم من قال: إنه جوهرٌ.

ومنهم من قال: إنه جسم.

ومنهم من أجاز أن يكون على العرش قاعداً، كما يكونُ المَلِكُ على سريره.

وكُلُّ ذلك في وجوب اسم الكفر لقائله كالتعطيل والتشريك.

فإذا أثبت المُثبتُ انه ليس كمثله شيء، وجماعُ ذلك أنه ليس بجوهرٍ ولا عرض فقد انتفى التشبيه، لأنه لو كان جوهراً أو عرضاً لجاز عليه ما يجوز على سائرِ الجواهر والأعراض. وإذا لم يكن جوهراً ولا عرضاً لم يجُزْ عليه ما يجوز على الجواهر من حيث انها جواهر كالتأليف والتجسيم، شغل الأمكنة والحركة والسكون، ولا ما يجوزُ على الأعراض من حيث انها أعراضٌ كالحدوث وعدم البقاء.

وأما البراءةُ من التعطيل بإثبات أنه مبدع كُلِّ شيء سِواه فلأنَّ قوماً من الأوائلِ خالفوا المعطِّلةَ ثم خُذلوا عن بلوغ الحق فقالوا : إنَّ الباري موجودٌ غير أنه عِلَّةٌ لسائر الموجودات، وسَبَبٌ لها بمعنى أن وجوده اقتضى وجودَها شيئاً فشيئاً على ترتيب لهم يذكرونه وأن المعلولَ إذا كان لا يفارق العلَّة ، فواجبٌ إذا كان الباري لم يزل أن يكون مادةُ هذا العالم ، لم تَزَلْ معه.

فمن أثبت أنه المُبدِعُ الموجدُ المُحدثُ لكُلِّ ما سواه من جوهر وعرض باختياره وإرادته، المخترع لها لا من أصل فقد انتفى عن قوله التعليل الذي هو في وجوب اسم الكفر لقائله كالتعطيل.

وأما البراءة من الشريك في التدبير بإثبات انه لا مدبِّر لشيء من الموجودات إلاّ الله، فلأنَّ قوماً زعموا أنَّ الملائكة تدبر العالم وسمَّوها آلهةً، وقد قال الله تعالى للملائكة:

﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ امْراً﴾ [النازعات: ٥].

ومعنى المُدبرات: المنفِّذات لما دَبَّر الله على أيديها، كما يقال لمن يُنَفِّذُ حكم الله بين الخصوم: حاكم.

وزعم قوم أن الكواكب تُدَبِّر ما تحتها، وأن كل كائنة وحادثة في الأرض، فإنما هي من آثار حركات الكواكب، وافتراقها وإقترانها واتصالها وانفصالها وغير ذلك من أحوالها.

فمن أثبت أنَّ الله ـ عز وجل ـ هو المُدبر لما أبدعَ، ولا مدبر سواه، فقد انتفى عن قوله التشريك في التدبير الذي هو في وجوب اسم الكفر لقائله كالتشريك في القدم أو في الخلق.

المحرر الوجيز

في

تفسير الكتاب العزيز

للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي
المتوفى سنة ٥٤٦ هـ

تحقيق
عبد السلام عبد الشافي محمد

طبعة محققة عن نسخة أيا صوفيا - استانبول، رقم (١١٩)
المحفوظة صورتها في مكتبة مرعشي نجفي - قم

الجزء الأول

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

تعالى بأنه وسع السموات والأرض، فقال ابن عباس: ﴿كرسيه﴾ علمه، ورجحه الطبري: وقال: منه الكراسة للصحائف التي تضم العلم، ومنه قيل للعلماء الكراسيّ، لأنهم المعتمد عليهم، كما يقال: أوتاد الأرض، وهذه الألفاظ تعطي نقض ما ذهب إليه من أن الكرسي العلم، قال الطبري: ومنه قول الشاعر:

تحف بهم بيض الوجوه وعصبة   كراسيّ بالأحداث حين تنوب

يريد بذلك علماء بحوادث الأمور ونوازلها، وقال أبو موسى الأشعري: الكرسي موضع القدمين وله أطيط كأطيط الرحل، وقال السدي: هو موضع قدميه.

قال القاضي أبو محمد: وعبارة أبي موسى مخلصة لأنه يريد هو من عرش الرحمن كموضع القدمين في أسرة الملوك، وهو مخلوق عظيم بين يدي العرش نسبته إليه نسبة الكرسي إلى سرير الملك، والكرسي هو موضع القدمين، وأما عبارة السدي فقلقة، وقد مال إليها منذر البلوطي وتأولها بمعنى: ما قدم من المخلوقات على نحو ما تأول في قول النبي عليه السلام فيضع الجبار فيما قدمه. قال أبو محمد وهذا عندي عناء، لأن التأويل لا يضطر إليه إلا في ألفاظ النبي عليه السلام وفي كتاب الله، وأما في عبارة مفسر فلا، وقال الحسن بن أبي الحسن: الكرسي هو العرش نفسه.

قال القاضي أبو محمد عبد الحق رضي الله عنه: والذي تقتضيه الأحاديث أن الكرسي مخلوق عظيم بين يدي العرش، والعرش أعظم منه، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما السموات السبع في الكرسي إلا كدراهم سبعة ألقيت في ترس، وقال أبو ذر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت في فلاة من الأرض، وهذه الآية منبئة عن عظم مخلوقات الله تعالى، والمستفاد من ذلك عظم قدرته إذ ﴿لا يؤوده﴾ حفظ هذا الأمر العظيم، و﴿يؤوده﴾: معناه يثقله، يقال آدني الشيء بمعنى أثقلني وتحملت منه مشقة، وبهذا فسر اللفظة ابن عباس والحسن وقتادة وغيرهم، وروي عن الزهري وأبي جعفر والأعرج بخلاف عنهم، تخفيف الهمزة التي على الواو الأولى، جعلوها بين بين لا تخلص واواً مضمومة ولا همزة محققة، كما قيل في لؤم لوم، و﴿العلي﴾: يراد به علو القدر والمنزلة لا علو المكان، لأن الله منزه عن التحيز، وحكى الطبري عن قوم أنهم قالوا: هو العلي عن خلقه بارتفاع مكانه عن أماكن خلقه.

قال القاضي أبو محمد عبد الحق رضي الله عنه: وهذا قول جهلة مجسمين، وكان الوجه أن لا يحكى وكذا ﴿العظيم﴾ هي صفة بمعنى عظم القدر والخطر، لا على معنى عظم الأجرام، وحكى الطبري عن قوم: أن ﴿العظيم﴾ معناه المعظم، كما يقال العتيق بمعنى المعتق وأنشد قول الأعشى:

وكأن الخمر العتيق من الاسـ   ـفنط ممزوجة بماء زلال

وذكر عن قوم أنهم أنكروا ذلك وقالوا: لو كان بمعنى معظم لوجب أن لا يكون عظيماً قبل أن يخلق الخلق وبعد فنائهم، إذ لا معظم له حينئذ.

قوله عز وجل:

لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ

شرح

عقيدة الإمام مالك الصغير

أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني

رحمه الله تعالى

للإمام القاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي

المتوفى سنة ٤٢٢ هـ

صححها وضبطها

العلامة الفقيه أبو أويس محمد بوخبزة الحسني التطواني

خرج أحاديثها وعلق عليها

أبو الفضل بدر العمراني الطنجي

ويليها

جزء في الأوهام

التي وقعت في الصحيحين وموطأ مالك

للإمامين الحافظين

أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي

وأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي

رواية عن

الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي

عن أبي الحسن محمد بن مرزوق الزعفراني

تحقيق وتعليق

أبي الفضل بدر العمراني

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

روحه، ونحن أعلم بما هو فيه منكم وقت قبضه أو تبقيته، وكذلك الآية الأخرى هي تنبيه على أنه لا يخفى عليه شيء قرب أو بعد، ظهر للحس أو خفي عنه، وهو قوله تعالى ﴿وما تسقط من ورقة إلا يعلمها﴾ لأن هذا مما يعجز عن عمله الخلق كافة ،وكذلك الحبة في ظلمات الأرض، فأي شيء أبلغ من هذا المعنى في الاستشهاد، وبما ذكره.

واعلم أن الوصف له تعالى بالاستواء اتباع للنص، وتسليم للشرع، وتصديق لما وصف نفسه تعالى به، ولا يجوز أن يثبت له كيفية، لأن الشرع لم يرد بذلك، ولا أخبر النبي عليه السلام فيه بشيء، ولا سألته الصحابة عنه، ولأن[1] ذلك يرجع إلى التنقل والتحول وإشغال[2] الحيز والافتقار إلى الأماكن، وذلك يؤول إلى التجسيم، وإلى قدم الأجسام، وهذا كفر عند كافة أهل الإسلام، وقد أجمل مالك رحمه الله الجواب عن سؤال من سأله: الرحمن على العرش استوى، كيف استوى؟ فقال[3]: الاستواء منه غير مجهول، والكيف[4] منه غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة، ثم أمر بإخراج السائل[5].

وقوله: (وعلى الملك احتوى) يرجع إلى معنى القدرة والقوة، وأنه لا ملك إلا هو، ولا قادر على كل مقدور سواه، ونحو ذلك قول المسلمين: الملك لله على الإطلاق يريدون: انتفاء الملك عن غيره، هذا مفهوم اللغة، وليس من دليل الخطاب في شيء، وذلك أن اللغوي إذا أراد أن يخبر عن مختص بالمعنى، أدخل اللام التي هي لتعريف الجنس، وأضافه إلى المضاف إليه، فينفي[6] بمفهوم الخطاب أن يشاركه غيره فيه، ألا ترى أن قائلا لو قال: إن أهل أردبيل[7] أو درنيد ظراف، فرد عليه غيره بأن قال: الظرف لأهل العراق، لكان مفهوم ذلك أنه لا يحصل لغيرهم، وكذلك لو قال/ من تقدم: الظرف لأهل العراق، والعلم

(1) في الأصل: فلأن. م ب.

(2) في الأصل: واشتغال. م ب.

(3) في الأصل: وقال. م ب.

(4) في الأصل: والكف. م ب.

(5) أخرجه الدارمي في "الرد على الجهمية" ص: 33. واللالكائي 1/ 92/ 1. انظر مختصر العلو للألباني.

(6) في الأصل: فينبغي. م ب.

(7) في الأصل: أرديل. م ب.



التوضيح

لشرح

الجامع الصحيح

تصنيف

سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي

المعروف بـ ابن الملقن

(٧٢٣ - ٨٠٤ هـ)

المجلد الثالث والثلاثون

تحقيق

دار الفلاح

للبحث العلمي وتحقيق التراث

بإشراف

خالد الرباط — جمعة فتحي

تقديم

فضيلة الأستاذ الدكتور

أحمد معبد عبد الكريم

أستاذ الحديث بجامعة الأزهر

إصدارات

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

إدارة الشؤون الإسلامية - دولة قطر

لقيام الدليل على ٱستحالة وصفه بأنه ذو جوارح وأعضاء تعالىٰ عن ذلك، خلافًا لما تقوله المجسمة من أنه تعالىٰ جسم لا كالأجسام.

واستدلوا علىٰ ذلك بهٰذِه، كما ٱستدلوا بالآيات المتضمنة لمعنى الوجه، واليدين. ووصفه لنفسه بالإتيان والمجيء والهرولة في حديث الرسول، وذلك كله باطل وكفر من متأوله؛ لقيام الدليل علىٰ تساوي الأجسام في دلائل الحدث القائم بها واستحالة كونه من جنس المحدثات، إذ المحدث إنما كان محدثًا من حيث متعلق هو متعلق بمحدث أحدثه، وجعله بالوجود أولىٰ منه بالعدم

فإن قالوا: الدليل علىٰ صحة ما نذهب إليه من أنه تعالىٰ جسم أنه -أي: الله- ليس بأعور، وإشارته إلىٰ عينه، وأن المسيح الدجال أعور عين اليمنىٰ ففي إشارته إلىٰ عينه بيده تنبيه منه علىٰ أن عينه كسائر الأعين.

قلنا لهم: قد تقدم في دليلنا ٱستحالة كونه جسمًا؛ لاستحالة كونه محدثًا، وإذا صح ذلك وجب صرف قوله، وإشارته بيده إلىٰ معنىٰ يليق به وهو نفي النقص والعور عنه تعالىٰ، وأنه ليس كمن لا يرىٰ ولا يبصر بل هو منتفٍ عنه جميع النقائص والآفات التي هي أضداد

مرقاة المفاتيح

للعلامة الشيخ علي بن سلطان محمد القاري المتوفى سنة ١٠١٤هـ

شرح مشكاة المصابيح

للإمام العلامة محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي المتوفى سنة ٧٤١هـ

تحقيق

الشيخ جمال عيتاني

تنبيه:

وضعنا متن المشكاة في أعلى الصفحات، ووضعنا أسفل منها نص "مرقاة المفاتيح"، وألحقنا في آخر المجلد الحادي عشر كتاب "الإكمال في أسماء الرجال" وهو تراجم رجال المشكاة للعلامة التبريزي

الجزء الثالث

المحتوى

تتمة كتاب الصلاة

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

تباركَ وتعالى كلَّ ليلةٍ إلى السَّماءِ الدنيا

أو ينزل مناديه **(تبارك)** كثر خيره ورحمته وآثار جماله **(وتعالى)** عن صفات المخلوقين من الطلوع والنزول، وارتفع عن سمات الحدوث بكبريائه وعظمته وجلاله. قيل: إنهما جملتان معترضتان بين الفعل وظرفه، للتنبيه على التنزيه لئلا يتوهم أن المراد بالاسناد ما هو حقيقته. **(كل ليلة إلى السماء الدنيا)** قال ابن حجر: أي ينزل أمره ورحمته أو ملائكته وهذا تأويل الإمام مالك وغيره، ويدل له الحديث الصحيح «أن الله عزَّ وجلَّ يمهل حتى يمضي شطر الليل ثم يأمر منادياً ينادي فيقول هل من داع فيستجاب له» الحديث[1] والتأويل الثاني ونسب إلى مالك أيضاً أنه على سبيل الاستعارة، ومعناه الاقبال على الداعي بالإجابة واللطف والرحمة وقبول المعذرة كما هو عادة الكرماء لا سيما الملوك إذا نزلوا بقرب محتاجين ملهوفين مستضعفين، قال النووي: في شرح مسلم في هذا الحديث وشبهه من أحاديث الصفات وآياتها، مذهبان مشهوران فمذهب جمهور السلف، وبعض المتكلمين، الإيمان بحقيقتها على ما يليق به تعالى وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد ولا نتكلم في تأويلها مع اعتقادنا تنزيه الله سبحانه، عن سائر سمات الحدوث والثاني مذهب أكثر المتكلمين وجماعة من السلف وهو محكي عن مالك والأوزاعي إنما يتأوّل على ما يليق بها بحسب بواطنها فعليه الخبر مؤوّلٌ بتأويلين أي المذكورين بكلامه وبكلام[2] الشيخ الرباني أبي إسحاق الشيرازي وإمام الحرمين، والغزالي وغيرهم من أئمتنا وغيرهم يعلم أن المذهبين متفقان على صرف تلك الظواهر كالمجيء والصورة والشخص، والرجل والقدم واليد والوجه، والغضب والرحمة والاستواء على العرش، والكون في السماء وغير ذلك مما يفهمه ظاهرها لما يلزم عليه من محالات قطعية البطلان، تستلزم أشياء يحكم بكفرها بالإجماع فاضطر ذلك جميع الخلف والسلف إلى صرف اللفظ عن ظاهره وإنما اختلفوا هل نصرفه عن ظاهره معتقدين اتصافه سبحانه بما يليق بجلاله وعظمته، من غير أن نؤوّل[3] بشيء آخر وهو مذهب أكثر أهل السلف، وفيه تأويل اجمالي أو مع تأويله بشيء آخر وهو مذهب أكثر أهل الخلف وهو تأويلٌ تفصيليٌ ولم يريدوا بذلك مخالفة السلف الصالح معاذ الله أن يظن بهم ذلك، وإنما دعت الضرورة في أزمنتهم لذلك لكثرة المجسمة والجهمية وغيرهما[4] من فرض الضلال واستيلائهم على عقول العامة، فقصدوا بذلك ردعهم وبطلان قولهم، ومن ثم اعتذر كثيرٌ منهم وقالوا لو كنا على ما كان عليه السلف الصالح من صفاء العقائد، وعدم المبطلين في زمنهم لم نخض في تأويل شيء من ذلك وقد علمت أن مالكاً والأوزاعي وهما من كبار السلف أوّلاً الحديث تأويلاً تفصيلياً. وكذلك سفيان الثوري أوّل الاستواء على العرش، بقصد أمره ونظيره ثم استوى إلى السماء. أي قصد إليها ومنهم الإمام جعفر الصادق بل قال جمع منهم: ومن الخلف أن معتقداً لجهة كافر كما صرح به العراقي

= ١٤٧٩. وأحمد في المسند ٢/ ٢٦٤.

(١) رواه ابن ماجه.

(٢) في المخطوطة «ككلام».

(٣) في المخطوطة «تفرد له».

(٤) في المخطوطة «غيرها».



تأليف

العلامة الشيخ محمد بن أحمد ميارة المالكي

رحمه الله تعالى

شرح

المرشد المعين على الضروري من علوم الدين

للإمام أبي محمد عبد الواحد بن عاشر

تحقيق

عبد الله المنشاوي

دار الحديث

القاهرة

فلا يمكن عند نفي الآفات العامة كالموت ونحوه التخلف أو بالتوليد أو بالإيجاب أربعة أقوال :

الأول : مذهب الأشعري .

والثاني : إمام الحرمين وهو الصحيح و للقاضي القولان .

والثالث : مذهب المعتزلة .

والرابع : مذهب الحكماء.

قوله أن يعرفا : المعرفة هي الجزم المطابق عن دليل ، وللشيخ في شرح الكبرى تقسيم عجيب لا بد من إيراده لمسيس الحاجة إليه واشتماله على فوائدٍ ، قال رحمه الله : أعلم أن الحكم الحادث ينشأ عن أمور خمسةٍ : علم واعتقاد وظن وشك ووهم ، لأن الحاكم بأمر على أمرٍ ثبوتاً أو نفياً إما أن يجد في نفسه الجزم بذلك الحكم أو لا والأول إما أن يكون لسببٍ وأعني به ضرورةً أو برهاناً أولا ، وغير الجزم إما أن يكون راجحاً على مقابله أو مرجوحاً أو مساوياً ، فأقسام الجزم اثنان ، وأقسام غير الجزم ثلاثةٌ ، ويسمى **الأول** : من قسمي الجزم علماً ومعرفةً ويقيناً ، **والثاني** : اعتقاداً ويسمى **الأول** : من أقسام غير الجزم ظناً ، **والثاني** : وهماً ، **والثالث** : شكاً ، فإذا عرفت هذا فالإيمان إن حصل عن أقسام غير الجزم الثلاثة فالاجماع على بطلانه ، وإن حصل عن القسم الأول من قسمي الجزم وهو العلم فالإجماع على صحته ، وأما القسم الثاني وهو الاعتقاد فينقسم قسمين مطابق في نفس الأمر ويسمى الاعتقاد الصحيح كاعتقاد عامة المؤمنين المقلدين ، وغير مطابق يسمى الاعتقاد الفاسد والجهل المركب كاعتقاد الكافرين ، فالفاسد أجمعوا على كفر صاحبه ، وأنه آثم غير معذور مخلد في النار اجتهد أو قلد ، ولا يعتد به بخلاف من خالف في ذلك من المبتدعة ، واختلفوا في الاعتقاد الصحيح الذي حصل بمحض التقليد ، فالذي عليه الجمهور والمحققون من أهل السنة كالشيخ الأشعري والقاضي والأستاذ وإمام الحرمين وغيرهم من الأئمة : أنه لايصح الإكتفاء به في العقائد الدينية ، وهو الحق الذي لا شك فيه ، وقد حكى غير واحدٍ الإجماع عليه وكأنه لم يعتدبه بخلاف الحشوية وبعض أهل الظاهر ، إما لظهور فساده وعدم متانة علم صاحبه ، أو لانعقاد إجماع السلف قبله على ضده ، وقد حصل ابن عرفة في المقلد ثلاثة أقوال :

الأول : أنه مأمنٌ غير عاصٍ بترك النظر .

الثاني : أنه مؤمن لكنه عاصٍ إن ترك النظر مع القدرة.

دفع شبه من شبه وتمرد

ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد

تصنيف : الإمام الحجة الفقيه الزاهد

تقي الدين أبي بكر الحصني الشافعي الدمشقي

المتوفى سنة ٨٢٩ هجرية

ويليه

الفتاوى السهمية في ابن تيمية

اعتنى به

عبد الواحد مصطفى



يقلع[١] ذلك منه لأنه شبه الله بنفسه.

وقول[٢] مالك ﷺ : الاستواء معلوم. يعني عند أهل اللغة.

وقوله والكيف مجهول[1]: أي بالنسبة إلى الله عز وجل لأن الكيف من صفات الحدث وكل ما كان من صفات الحدث فالله عز وجل مُنَزَّه عنه، فإثباته له سبحانه كفر محقق عند جميع أهل السنة والجماعة.

وقوله: والإيمان به واجب: أي على الوجه اللائق بعظمته وكبريائه.

وقوله : والسؤال عنه بدعة: لأن الصحابة ﷺ كانوا عالمين به[2] وبمعناه اللائق بحسب اللغة، فلم يحتاجوا إلى السؤال عنه[3] فلما ذهب العالمون به

---

(١) في ط: يقطع.

(٢) في ط: وقال.

---

(1) في رواية أخرى عن الإمام مالك (والكيف غير معقول) ذكرها ابن حجر في (فتح الباري) والبيهقي في (الأسماء والصفات) بسند جيد ومعناها نفي وجود الكيف، لا أن هناك كيفية لا نعلمها وارجع إلى ما نقله الترمذي في سننه عنه وسبق نقله وانظر (المحكم والمتشابه) و(دفع شبه التشبيه) ط دار الإمام النووي وكذا (فرقان القرآن) وفي رواية البيهقي (.. ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع)بإسناد صحيح.

(2) وقد نقل لنا الصحابة رضي الله عنهم الدين كله بعقائده وأحكامه الفقهية وغني عن الذكر شدة اجتهادهم في طلب العلم وتحصيله وشدة ذكائهم وجودة قرائحهم في أصغر المسائل العلمية وأكبرها على السواء حتى أن معضلات المسائل التي لا يتوصل إلى جوابها إلا بالأنظار الدقيقة في السنين المتطاولة إذا سُئل عنها أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أجاب بديهة من غير تأمل انظر مناقبهم في كتب السنة وكذا (شرح السنوسية الكبرى) ص٤٤ – ٤٥ ط. دار القلم.

(3) والصحابة رضي الله عنهم كانوا أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء وأكثر المتكلمين سبقا إلى إدراك المراد في العبارات الغامضة والمعاني الدقيقة فكل خفيّ علينا جليٌّ عندهم، لم يكونوا يحتاجون إلى ألفاظ واصطلاحات تصحح لهم المعاني، بل ببديهة العقل يفهمون حين يسمعون.

انظر ما شرحه الإمام ابن المعلم القرشي في (نجم المهتدي) باب (فيمن قال بالتأويل وتكلم في تنزيه الرب الجليل من الصحابة...) لوحة (٩٧) فما بعدها وضرب نماذج عديدة لفهمهم اللغة وأسرار البيان.

إتحاف السادة المتقين

بشرح

إحياء علوم الدين

تصنيف

العلامة السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي

الشهير بمرتضى

المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ

تنبيه

حيث تحقق أن الشارح لم يستكمل جميع الإحياء في بعض مواضع شرحه فتنبيهاً للفائدة أدرجنا إحياء علوم الدين كاملاً في أعلى الصفحة وفي الأسفل ما جاء به الشارح

الجزء الثاني

كتاب قواعد العقائد ، كتاب أسرار الطهارة

دار الكتب العلمية

بيروت ـ لبنان

....

بين الواجب والممكن، والفرق بينهما أن الله سبحانه وتعالى واجب الوجود لذاته وما سواه ممكن الوجود، فالله تعالى موجود واجب الوجود، فلو قال قائل: ما الدليل على وجوده تعالى؟ يقال: حدوث هذا العالم فإنه موجود وله حقائق ثابتة مشاهدة، وإنه منحصر في جواهر واعراض. فلو قال القائل: ما الدليل على حدوثه؟ يقال: مشاهدة تغيره فإن كل متغير حادث وتغيره من حركة إلى سكون ومن سكون إلى حركة مشاهد لكل أحد، وملازم الحادث حادث فلو لم يكن له محدث بل حدث بنفسه لزم أن يكون أحد الأمرين المتساويين راجحاً على مساويه بلا سبب وهو محال، فدل على أن الذي رجح جانب الوجود بعد العدم وأحدث هذا العالم هو الله سبحانه وتعالى، ويستحيل أن يكون الحادث وهو الذي ممكن الوجود موجوداً ويكون الذي أوجده بعد أن لم يكن شيئاً ليس بموجود بل هو موجود واجب الوجود اهـ.

وقال السبكي في شرح عقيدة ابن الحاجب: اعلم أن حكم الجواهر والاعراض كلها الحدوث، فإذاً العالم كله حادث. وعلى هذا إجماع المسلمين بل كل الملل، ومن خالف في ذلك فهو كافر لمخالفة الإجماع القطعي، وهذا المطلب مما يكفي السمع لعدم توقفه عليه لحصول العلم بوجود الصانع بامكان العالم وإمكانه ضروري، ثم أقام البرهان على حدوث الجوهر وأن الجوهر لا يخلو عن عرض والعرض حادث، فالجوهر لا يخلو عن الحادث وما لا يخلو عن الحادث لا يسبقه إذ لو سبقه لخلا عنه وما لا يسبق الحادث حادث، فالجوهر حادث. قال: وهو أشهر حجج أهل النظر العقلي. قال: وقد يقال على وجه أخص وأتم وهو أن كل ما سوى الواجب ممكن وكل ممكن حادث، فالعالم حادث. أما المقدمة الأولى فظاهرة، وأما الثانية فلأن الممكن يحتاج في وجوده إلى موجد والموجد لا يمكن أن يوجد حال وجوده، وإلاَّ لكان ايجاداً للموجد وهو محال. فيلزم أن يوجده حال لا وجوده فيكون وجوده مسبوقاً بعدمه وذلك حدوثه وهو المطلوب. قال: وأما أهل الحديث فقد ثبت عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «كان الله ولا شيء قبله» وفي طريق «ولا شيء غيره» وفي طريق «ولا شيء معه». وقد ثبت الإجماع بل إجماع الكتب السماوية كلها كما نقله الفخر في شرح عيون الحكمة، وجعل العمدة في هذه المسألة الاجماع قال: وأما طريق الصوفي فيقول بما تقدم، ثم يقول بلسان التنبيه مشيراً إلى ما يخصه من وجود كل شيء له اعتباران: اعتبار من حيث صورة ذاته، واعتبار من حيث صورة العلم به، فالصورة الأولى صورة عينية، والثانية صورة علمية. واعتبر نفسك فإنك تجد الآثار التي تبدو عنك لها صورتان: صورتها العلمية من حيث أنها في ذهنك، وصورتها العينية وهو ما بدا عنك مطابقاً لعلمك، فالأشياء إما من حيث صورتها العينية فحادثة قطعاً وذلك هو وجودنا الذي يدرك منه وفيه تعيننا وهذا يجده كل مدرك عاقل من نفسه والعالم كله متماثل. ولا تفاوت فيه، وقد ارتفع النزاع في ذلك قال الله تعالى: ﴿ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت﴾ [الملك: ٣] وقال: ﴿ان كل من السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا﴾ [مريم: ٩٣] وقال عليه السلام: «اللهم ربي ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم اخوة». وأما من حيث



تأليف

الإمام علاء الدين محمد بن محمد البخاري الحنفي

(٧٧٩- ٨٤١ هـ)

رحمه الله تعالى

تحقيق

الدكتور سعيد عبد اللطيف فودة



بيروت لبنان

امتِناعَ انفِكاكِها عن ملزوماتِها، كالجسميةِ للمُتحيِّزِ وذي الجهة، ووجودِ النهارِ لطلوع الشمس، والزوجيةِ للأربعة، فالاعتِرافُ بهذه الملزوماتِ اعتِرافٌ بلوازِمِها قطعاً[١]، وإلا يلزمُ القولُ بجوازِ الانفِكاكِ المُمتَنِع.

فإذن؛ يكونُ القولُ بأنّ اللهَ مُتمكِّنٌ على العَرْشِ مُتحيِّزٌ فيه، وأنه في جهةِ الفَوْق؛ قولاً بأنه جسم، لأنّ الجسميةَ من اللوازم العقليةِ للمُتحيِّزِ ولذي الجهة، ومَن قال بأنّ اللهَ جسمٌ فهو كافرٌ إجماعاً. ولهذا قال إمامُ الحرَمَين[٢] في «الإرشاد»: إثباتُ الجهةِ لله كفرٌ صُـرَاح[٣].

ولا يَصدُرُ إطلاقُ لازم المذهب على اللوازم العقليةِ[٤] إلا ممَّن هو أجهَلُ الناسِ بالقواعدِ العِلمية، فلو قال جاهل: لا يلزمُ مِنَ اعترِافي بطلوع الشمسِ الاعترافُ بوجودِ النهار، ولا مِنَ اعتِرافي بأنّ هذا العَدَدَ أربعةٌ الاعتِرافُ بأنه زَوْج، لأنّ وجودَ

---

(١) خصوصاً إذا كان التلازم بينهما بيِّناً لا يحتاج إلى إقامة دليل عليه بعد معرفة الطرفين.

(٢) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (٤١٩ – ٤٦٧)، رحمه الله تعالى.

(٣) قال الإمام الجويني في الإرشاد: «ومذهب أهل الحقِّ قاطبةً أن الباري سبحانه وتعالى يتعالى عن التحيُّز والتخصُّص بالجهات، وذهبت الكرامية وبعض الحشوية إلى أن الباري ـ تعالى عن قولهم ـ متحيِّز بجهة فوق ـ تعالى الله عن قولهم ـ، ومن الدليل على فساد ما انتحلوه: أن المختصَّ بالجهات تجوز عليه المحاذات مع الأجسام، وكل ما حاذى الأجسام لم يخل من أن يكون محاذياً لأقدارها، أو لأقدار بعضها، أو يحاذيها منه بعضه. وكلُّ أصل قاد إلى تقدير الإله وتبعيضه فهوكفر صُراح». انظر: «شرح ابن ميمون على الإرشاد» مع «الإرشاد» للإمام الجويني، ص١١١.

(٤) الأظهر أن يراد باللوازم العقلية هنا: اللوازم البيِّنة، أما غير البيِّنة فهي لازمة للمذهب مُتوقِّفٌ إظهارُ كونها كذلك على البيان والدليل. ويظهر إرادةُ اللازم البيِّن من الأمثلة التي ضربها، فهي كلها بيِّنة.

مختصر الدر الثمين
والمورد المعين

للعلامة محمد بن أحمد بن محمد الفاسى الشهير بميارة

على المنظومة المسماة : بالمرشد المعين على الضرورى من علوم الدين
تأليف سيدى عبد الواحد بن عاشر الاندلسى الفاسى رحمهم الله تعالى

(تنبيه)

قد وضعنا المرشد المعين بأعلى الصفحة وذيلناه بالشرح مفصولا بينهما بجدول

مكتبة ومطبعة
دار إحياء الكتب العربية
فيصل سليم عيسي البابي الحلبي وشركاه
٥ ش خان جعفر ـ الجمالية ٥٩١٦٠٠٦ تأسست ١٩١٨

وَكُلُّ تَكْلِيفٍ بِشَرْطِ الْعَقْلِ مَعَ الْبُلُوغِ بِدَمٍ أَوْ حَمْلِ
أَوْ بِمَنِيٍّ أَوْ بِإِنْبَاتِ الشَّعَرْ أَوْ بِثَمَانِ عَشْرَةً حَوْلاً ظَهَرْ

﴿كتاب أم القواعــــد وما انطوت عليه من العقائد﴾

الجزم غير المطابق ويسمى الاعتقاد الفاسد والجهل المركب كاعتقاد الكافرين التجسيم أوالتثليث أونحوذلك والاجماع على كفر صاحبه أيضا وأنه آثم غير معذور مخلد فى النار اجتهد أو قلد.قال فى شرح الكبرى ولا يعتد بخلاف من خالف فى ذلك من المبتدعة . وقوله عن دليل أى عن ضرورة أو برهان احترز به عن الجزم المطابق لاعن دليل وهو الذى حصل بمحض التقليد واتباع قول الغير من غير استناد الى دليل فان الذى عليه الجمهور والمحققون من أهل السنة أنه لايصح الاكتفاء به فى العقائد الدينية قال فى شرح الكبرى وهو الحق المبين الذى لاشك فيــه ثم قال:وقد حصل ابن عرفة فى المقلد ثلاثة أقوال الأول أنه مؤمن غير عاص بترك النظر . الثانى أنه مؤمن لكنه عاص ان ترك النظر مع القدرة .الثالث أنه كافر اه والضرورة الجاء المولى سبحانه النفس لأن تجزم بأمر جزما مطابقا بلا تأمل بحيث لو حاولت أن تدفع عن نفسها ذلك الجزم بتشكيك أو نحوه لم تقدر ومثاله جزمنا بوجود أنفسنا و بأن الواحد مثلا نصف الاثنين ونحو ذلك مما هو كثير . والبرهان الدليل المركب من مقدمات قطعية ضرورية فى نفسها أو منتهية فى الاستدلال عليها الى علوم ضرورية مثال ذلك اذا قيل اشترى فلان هذه السلعة بربع عشر أربعين درهما فجزمنا بأنه اشتراها بدرهم واحد ليس بضرورى لنا أن ندركه بلا تأمل بل لايحصل لنا الجزم العرفانى بذلك من غير تقليد لأحد حتى نختبر أنفسنا انظر بيان ذلك فى شرح صغرى الصغرى . وقوله مما عليها يتعلق بمحذوف صفة أو حال للصفات وأنث ضمير عليها مراعاة لمعنى ما ومفهومه أنه لا تجب المعرفة بما لم ينصب عليه دليل من الصفات وهو كذلك (قوله وكل الى قوله ظهر) لما قرر أن أول واجب على المكلف معرفة الله تعالى ومعرفة رسله عليهم الصلاة والسلام بين هنا شروط التكليف فقال ان شرط التكليف العقل والبلوغ وقاعدة الشرط أنه يلزم من عدمه العدم فغير العاقل من مجنون ونحوه غير مكلف وكذا غير البالغ. والعقل قوة مهيئة لقبول العلم وقيل قوة يقع بها التمييز بين الحسن والقبيح انظر بقية الكلام عليه فى الشرح الكبير . والبلوغ قال الامام أبو عبد الله المازرى هو قوة تحدث فى الصبى يخرج بها عن حالة الطفولية الى حالة الرجولية وتلك القوة لايكاد يعرفها أحد فجعل الشارع لها علامات يستدل بها على حصولها اه والعلامات خمس أشار لها الناظم بقوله بدم أو حمل الى آخرها وهى على قسمين ثلاث يشترك فيها الذكر والأنثى واثنتان تختص بهما الأنثى فالثلاث المشتركة أولاها الاحتلام وهو خروج المنى. ابن شاس ويثبت الاحتلام بقوله ان كان ممكنا الا أن تعارضه ريبة والثانيــة انبات الشعر أى شعر الوسط والمراد به الخشن لا الزغب. ابن العربى ويثبت بالنظر الى مرآة تسامت محل الانبات وأنكره عز الدين وقال انه كالنظر لعين العورة . والثالثة السن وهو ثمان عشرة على المشهور وقيل سبع عشرة وقيل خمس عشرة.والاثنتان اللتان تختص بهما الأنثى هما الحيض والحمل على أنه قد يكتفى بالانزال عن الحمل لأن المرأة لاتحمل حتى تنزل وزاد الشهاب القرافى رائحة الأبطين وزاد غيره فرق الأرنبــة من الأنف و بعض الطبائعيــين غلظ الصوت.البرزلى ومن ذلك أن يأخذ خيطا ويثنيه ويديره برقبته ويجمع طرفيه فى أسنانه فان دخل رأسه منه فقد بلغ والا فلا ومن شروط التكليف بلوغ دعوة النبى ﷺ ولم يذكره الناظم لبلوغ دعوته ﷺ كل أحد فذكر هذا الشرط من باب تحصيل الحاصل والله تعالى أعلم

﴿كتاب أم القواعد وما انطوت عليه من العقائد﴾

ذكر فى هذه الترجمة القاعدة الاولى من قواعد الاسلام الخمس وهى الشهادتان وما اشتملت عليه من العقائد فذكر العقائد و براهينها ثم ذكر أن جميعها مندرج فى كلمة التوحيد.ولما كانت بقية القواعد الأربع المذكورة بعدها مبنية عليها ولا

تفسير النسفي

(مدارك التنزيل وحقائق التأويل)

تأليف

أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي

« ت ٧١٠ هـ »

حققه وخرج أحاديثه

يوسف علي بديوي

راجعه وقدم له

محيي الدين ديب مستو

الجزء الأول

دار الكلم الطيب

بيروت

وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٧٩﴾ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾ وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴿١٨١﴾

﴿ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ﴾ الوعظ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ﴾ في عدم الفقه والنظر للاعتبار، والاستماع للتفكّر ﴿بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ من الأنعام، لأنّهم كابروا العقول، وعاندوا الرسول، وارتكبوا الفضول. فالأنعام تطلب منافعها، وتهرب عن مضارّها، وهم لا يعلمون مضارّهم حيث اختاروا النار. وكيف يستوي المكلّف المأمور والمُخلّى المعذور؟! فالآدمي روحانيّ، شهوانيّ، سماويّ، أرضيّ، فإن غلب روحه هواه فاق ملائكة السموات، وإن غلب هواه روحه فاقته بهائم الأرض ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ الكاملون في الغفلة.

١٨٠ - ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ التي هي أحسن الأسماء، لأنّها تدلّ على معان حسنة. فمنها: ما يستحقّه بحقائقه؛ كالقديم قبل كلّ شيء، والباقي بعد كلّ شيء، والقادر على كلّ شيء، والعالم بكلّ شيء، والواحد الذي ليس كمثله شيء. ومنها: ما تستحسنه الأنفس لآثارها؛ كالغفور، والرحيم، والشكور، والحليم. ومنها: ما يوجب التخلّق به؛ كالفضل، والعفو. ومنها: ما يوجب مراقبة الأحوال؛ كالسميع، والبصير، والمقتدر. ومنها: ما يوجب الإجلال؛ كالعظيم، والجبّار، والمتكبّر ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ فسمّوه بتلك الأسماء ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ واتركوا تسمية الذين يميلون عن الحقّ والصواب فيها، فيسمّونه بغير الأسماء الحسنى. وذلك أن يسمّوه بما لا يجوز عليه، نحو أن يقولوا: يا سخيّ، يا رفيق، لأنّه لم يسمّ نفسه بذلك. ومن الإلحاد تسميته بالجسم، والجوهر، والعقل، والعلّة. ﴿يَلْحَدون﴾ حمزة. لحد وألحد: مال ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾.

١٨١ - ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ﴾ للجنّة، لأنه في مقابلة ﴿ولقد ذرأنا لجهنّم﴾ ﴿أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ في أحكامهم. قيل: هم العلماء والدعاة إلى الدّين. وفيه دلالةٌ على[1] أن إجماعَ كلّ عصر حجّة.

---

(١) مستدرك من المطبوع.

الباب الخامس

زعمه أن الله يتكلم بحرفٍ وصوتٍ وأنه يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء

ومن جملة افتراءات ابن تيمية على أئمة الحديث وأهل السُّنّة والجماعة نقله عنهم أن الله متكلم بصوت نوعه قديم أي يحدث في ذات الله شيئًا بعد شىء قال في كتابه رسالة في صفة الكلام ما نصه: «وحينئذٍ فكلامه قديم مع أنه يتكلم بمشيئته وقدرته وإن قيل إنه ينادي ويتكلم بصوت ولا يلزم من ذلك قدم صوت معين، وإذا كان قد تكلم بالتوراة والقرءان والإنجيل بمشيئته وقدرته لم يمتنع أن يتكلم بالباء قبل السين، وإن كان نوع الباء والسين قديمًا لم يستلزم أن يكون الباء المعينة والسين المعينة قديمة لما علم من الفرق بين النوع والعين». اهـ.

وقال في المنهاج: «وسابعهًا قول من يقول إنه لم يزل متكلمًا إذا شاء بكلام يقوم به وهو متكلم بصوت يسمع وإن نوع الكلام قديم وإن لم يجعل نفس الصوت المعين قديمًا وهذا هو المأثور عن أئمة الحديث والسُّنّة وبالجملة أهل السُّنّة والجماعة أهل الحديث». اهـ.

وقال في الموافقة ما نصه: «وإذا قال السلف والأئمة إن الله لم يزل متكلمًا إذا شاء فقد أثبتوا أنه لم يتجدد له كونه متكلمًا، بل نفس تكلمه بمشيئته قديم وإن كان يتكلم شيئًا بعد شىء، فتعاقب الكلام لا يقتضي حدوث نوعه إلا إذا وجب تناهي المقدورات المرادات» اهـ.

ثم قال فيه ما نصه: «فلما رجع موسى إلى قومه قالوا له صف لنا كلام ربك فقال: سبحان الله وهل أستطيع أن أصفه لكم، قالوا: فشبهه، قال: هل سمعتم أصوات الصواعق التي تقبل في أحلى حلاوة سمعتموها فكأنه مثله» اهـ.

وقال في الموافقة ما نصه: «وحينئذ فيكون الحق هو القول الآخر وهو أنه لم يزل متكلمًا بحروف متعاقبة لا مجتمعة» اهـ.

وقال في فتاويه ما نصه: «وجمهور المسلمين يقولون: إن القرءان العربي كلام الله، وقد تكلم الله به بحرف وصوت، فقالوا: إن الحروف والأصوات قديمة الأعيان، أو الحروف بلا أصوات، وإن الباء والسين والميم مع تعاقبها في ذاتها فهي أزلية الأعيان لم تزل ولا تزال كما بسطت الكلام على أقوال الناس في القرءان في موضع ءاخر» اهـ.

أقول: فلا يغتر مطالع كتبه بنسبة هذا الرأي الفاسد إلى أئمة أهل السنة وذلك دأبه أن ينسب رأيه الذي يراه ويهواه إلى أئمة أهل السُّنّة، وليعلم الناظر في مؤلفاته أن هذا تلبيس وتمويه محض يريد أن يروجه على ضعفاء العقول الذين لا يوفقون بين العقل والنقل، وقد قال الموفقون من أهل الحديث وغيرهم إن ما يحيله العقل فلا يصح أن يكون هو شرع الله كما قال ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي: إن الشرع لا يأتي إلا بمجوّزات العقول، وبهذا يردّ الخبر الصحيح الإسناد أي إذا لم يقبل التأويل كما قاله علماء المصطلح في بيان ما يعلم به كون الحديث موضوعًا، وأيّدوا ذلك بأن العقل شاهد الشرع فكيف يرد الشرع بما يكذبه شاهده. فمن قال: إن الله يتكلم بصوت، وقال: إنه صوت أزلي أبدي أي صفة أزلية أبدية ليس فيه تعاقب الحروف فلا يُكَفَّر إن كان نيته كما يقول، وإلا فهو كافر كسائر المشبهة. وأما أحاديث الصوت فليس فيها ما يحتج به في العقائد، وقد ورد حديث مختلف في بعض رواته وهو عبد الله بن محمد بن عقيل، روى حديثه البخاري بصيغة التمريض، قال: «ويُذكر»، وفيه: «فينادى بصوت فيسمعه من بَعُدَ كما يسمعه من قَرُبَ، أنا الملك أنا الديَّان» ، وإنما ذكره البخاري بصيغة

التمريض من أجل راويه هذا، قال الحافظ ابن حجر: «ونظر البخاري أدق من أن يعترض عليه بمثل هذا فإنه حيث ذكر الارتحال فقط جزم به لأن الإسناد حسن وقد اعتضد، وحيث ذكر طرفًا من المتن لم يجزم به لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبته إلى الرب ويحتاج إلى تأويل، فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت» اهـ. أي لا يكفي ذلك في مسائل الاعتقاد وإن كان البخاري ذكر أوله في كتاب العلم بصيغة الجزم لأنه ليس فيه ذكر الصوت، إنما فيه ذكر رحيل جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن أُنَيْس من المدينة إلى مصر.

والحديث الآخر عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: **«يَقُولُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ: يَا ءَادَم، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، فَيُنَادى بِصَوْتٍ : إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّار»** ، هذا اللفظ رواه رواة البخاري على وجهين، بعضهم رواه بكسر الدال وبعضهم رواه بفتح الدال.

قال الحافظ ابن حجر: «ووقع فينادِي مضبوطًا للأكثر بكسر الدال، وفي رواية أبي ذر بفتحها على البناء للمجهول، ولا محذور في رواية الجمهور، فإن قرينة قوله: **«إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ»** تدل ظاهرًا على أن المنادي ملك يأمره الله بأن ينادي بذلك» اهـ. وهذا الحديث رواه البخاري موصولا مسندًا، لكنه ليس صريحًا في إثبات الصوت صفة لله فلا حجة فيه لذلك للصوتية.

قال الحافظ ابن حجر: «قال البيهقي: اختلف الحفاظ في الاحتجاج بروايات ابن عقيل لسوء حفظه، ولم يثبت لفظ الصوت في حديث صحيح عن النبي غير حديثه، فإن كان ثابتًا فإنه يرجع إلى غيره في حديث ابن مسعود وفي حديث أبي هريرة أن الملائكة يسمعون عند حصول الوحي صوتًا، فيحتمل أن يكون الصوت للسماء أو للملك الآتي بالوحي أو لأجنحة الملائكة، وإذا احتمل ذلك لم يكن نصّا في المسألة، وأشار -يعني البيهقي- في موضع ءاخر إلى أن الراوي أراد

فينادي نداء فعبر عنه بصوت». انتهى. قال الكوثري في مقالاته ما نصه: «ولم يصح في نسبة الصوت إلى الله حديث» اهـ.

أقول: وكذا قال البيهقي في الأسماء والصفات، فليس فيها ما يصح الاحتجاج به لإثبات الصفات لأن حديث الصفات لا يقبل إلا أن يكون رواته كلهم متفقًا على توثيقهم، وهذه الروايات المذكورة في فتح الباري في كتاب التوحيد ليست على هذا الشرط الذي لا بدّ من حصوله لأحاديث الصفات كما ذكره صاحب الفتح في كتاب العلم. لكنه خالف في موضع بما أورده في كتاب التوحيد من قوله: بعد صحة الأحاديث يتعين القول بإثبات الصوت لله ويؤول على أنه صوت لا يستلزم المخارج.

ثم قال الكوثري: «وقد أفاض الحافظ أبو الحسن المقدسي شيخ المنذري في رسالة خاصة في تبيين بطلان الروايات في ذلك زيادة على ما يوجبه الدليل العقلي القاضي بتنزيه الله عن حلول الحوادث فيه سبحانه، وإن أجاز ذلك الشيخ الحراني تبعًا لابن ملكا اليهودي الفيلسوف المتمسلم، حتى اجترأ على أن يزعم أن اللفظ حادث شخصًا قديم نوعًا، يعني أن اللفظ صادر منه تعالى بالحرف والصوت فيكون حادثًا حتمًا، لكن ما من لفظ إلا وقبله لفظ صدر منه إلى ما لا أول له فيكون قديمًا بالنوع، ويكون قدمه بهذا الاعتبار في نظر هذا المخرف، تعالى الله عن إفك الأفّاكين، ولم يدر المسكين بطلان القول بحلول الحوادث في الله جل شأنه وأن القول بحوادث لا أوّل لها هذيان، لأن الحركة انتقال من حالة إلى حالة، فهي تقتضي بحسب ماهيتها كونها مسبوقة بالغير، والأزل ينافي كونه مسبوقًا بالغير، فوجب أن يكون الجمع بينهما محالا، ولأنه لا وجود للنوع إلا في ضمن أفراده، فادعاء قدم النوع مع الاعتراف بحدوث الأفراد يكون ظاهر البطلان. وقد أجاد الرد عليه العلاَّمة قاسم في كلامه على المسايرة». اهـ.

قلت: وقد ذكر الفقيه المتكلم ابن المعلم القرشي في كتابه نجم المهتدي ورجم المعتدي أثناء ترجمة الحافظ ناصر السنة أبي الحسن علي ابن أبي المكارم المقدسي المالكي ما نصه: «كان صحيح الاعتقاد مخالفًا للطائفة التي تزعم أنها أثرية، صنف كتابه المعروف بكتاب الأصوات أظهر فيه تضعيف رواة أحاديث الأصوات وأوهاهم، وحكى الشيخ تقي الدين شرف الحفاظ عن والده مجد الدين قال بأنه بلغ رتبة المجتهدين» اهـ.

فلا يصحُّ حملُ ما ورد في النصّ من النداء المضافِ إلى الله تعالى في حديث: «يَحشر الله العباد فيناديهم بصوت» على الصوتِ على معنى خروجه من الله، فتمسُّكُ المشبهة بالظاهر لاعتقاد ذلك تمويه لا يروج إلا عند سُخفاء العقول الذين حُرموا منفعة العقل الذي جعل الشرع له اعتبارًا، وهل عُرِفت المعجزة أنها دليل على صحة نبوة من أتى بها من الأنبياء إلا بالعقل؟

وقال - أي الكوثري - في تعليقه على السيف الصقيل ما نصه: «وحديث جابر المعلق في صحيح البخاري مع ضعفه في سياق ما بعده من حديث أبي سعيد ما يدل على أن المنادي غير الله حيث يقول «فينادى بصوت إن الله يأمرك» فيكون الإسناد مجازيًّا، على أن الناظم - يعني ابن زفيل وهو ابن قيم الجوزية - ساق في «حادي الأرواح» بطريق الدارقطني حديثًا فيه: **«يَبْعَثُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ مُنَادِيًا بِصَوْتٍ»** وهذا نص من النبي ﷺ على أن الإسناد في الحديث السابق مجازي، وهكذا يخرب الناظم بيته بيده وبأيدي المسلمين، وللحافظ أبي الحسن المقدسي جزء في تبيين وجوه الضعف في أحاديث الصوت فليراجع ثمة». اهـ.

وهناك حديث ءاخر: «إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السموات شيئًا» ، ورواه أبو داود بلفظ: «سمع أهل السماء للسماء صلصلة كجر السلسلة على الصفوان» ، وهذا قد يحتج به المشبهة،

وليس لهم فيه حجة لأن الصوت خارجٌ من السماء، فالحديث فسر الحديث بأن الصوت للسماء، فتبين أن قول الحافظ ابن حجر في موضع من الشرح: إن إسناد الصوت إلى الله ثبت بهذه الأحاديث الصحيحة فيه نظر فليُتأمَّل.

قال الشيباني في شرح الطحاوية ما نصه: «والحرف والصوت مخلوق خَلْقُ الله تعالى ليحصل به التفاهم والتخاطب لحاجة العباد إلى ذلك أي الحروف والأصوات، والبارئ سبحانه وتعالى وكلامه مستغن عن ذلك أي عن الحروف والأصوات، وهو معنى قوله: «ومن وصف الله تعالى بمعنى من معاني البشر فقد كفر» اهـ.

وقال القرطبي في التذكرة ما نصه: فصل: قوله في الحديث: «فيناديهم بصوت» استدل به من قال بالحرف والصوت وأن الله يتكلم بذلك، تعالى عما يقول المجسمون والجاحدون علوًّا كبيرًا، وإنما يحمل النداء المضاف إلى الله تعالى على نداء بعض الملائكة المقربين بإذن الله تعالى وأمره، ومثل ذلك سائغ في الكلام غير مستنكر أن يقول القائل: نادى الأمير، وبلغني نداء الأمير، كما قال تعالى:﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِۦ﴾ وإنما المراد نادى المنادي عن أمره، وأصدر نداءه عن إذنه، وهو كقولهم أيضًا: قتل الأمير فلانًا، وضرب فلانًا، وليس المراد توليَهُ لهذه الأفعال وتصديَهُ لهذه الأعمال، ولكن المقصود صدورها عن أمره. وقد ورد في صحيح الأحاديث أن الملائكة ينادون على رؤوس الأشهاد فيخاطبون أهل التقى والرشاد: ألا إن فلان بن فلان كما تقدم.

ومثله ما جاء في حديث النزول مفسرًا فيما أخرجه النسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه وأبي سعيد قالا: قال رسول الله ﷺ: **«إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُمْهِلُ حَتَّى يَمْضِيَ شَطْرُ اللَّيْلِ الأَوَّلُ ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا يَقُولُ: هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ لَهُ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى»** صححه أبو محمد عبد الحق، وكل حديث اشتمل على ذكر الصوت أو النداء فهذا التأويل فيه، وأن ذلك

من باب حذف المضاف، والدليل على ذلك ما ثبت من قِدَم كلام الله تعالى على ما هو مذكور في كتب الديانات.

فإن قال بعض الأغبياء: لا وجه لحمل الحديث على ما ذكرتموه فإن فيه: «أنا الديّان»، وليس يصدر هذا الكلام حقًّا وصدقًا إلا من رب العالمين؟ قيل له: إن الملَكَ إذا كان يقول عن الله تعالى ويُنبِئ عنه فالحكم يرجع إلى الله رب العالمين، والدليل عليه أن الواحد منا إذا تلا قول الله تعالى:﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ فليس يرجع إلى القارئ وإنما القارئ ذاكر لكلام الله تعالى ودالٌّ عليه بأصواته وهذا بَيّنٌ» اهـ. قلت: وهذا له أيضًا دليل قوي في الصحيح في حديث المعراج الذي ذكر فيه تخفيف الخمسين صلاة إلى خمس قوله ﷺ: «**فَلَمَّا جَاوَزْتُ نَادَانِي مُنَادٍ: أَمْضَيْتُ فَرِيضَتِي وَخَفَّفْتُ عَنْ عِبَادِي**» ، فما أراد رسول الله ﷺ بقوله: «**نَادَانِي**» إلا المَلَك. فإذا ثبت هذا النداء من المَلَك مبلغًا عن الله فلا يمتنع أن ينادي المَلَك بتلك الجمل الثلاث: «**هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ لَهُ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى**» ، فبطل استنكار أن يكون هذا اللفظ من المَلَك في حديث النزول، فأين تذهب المشبهة.

قال الشيخ شرف الدين بن التلمساني في شرح لمع الأدلة للجويني ما نصه: «الفرقة الثانية: وهم الكرامية زعموا أن البارئ تعالى تقوم به الأقوال المركبة من الحروف والأصوات، قالوا: ولا يكون قابلاً بها وإنما هو قابل للقابلية، وفسروا القابلية بالقدرة على القول، وكذلك أثبتوا له مشيئة قديمةً وإراداتٍ حادثة تقوم به، قالوا: وإذا أراد الله تعالى إحداث محدَثٍ في الوجود خلق بذاته كافًا ونونًا وإرادة يوجبُ بها ما هو خارج عن ذاته أخذًا من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، وما ذكروه من قيام الحوادث بذاته يلزم منه حدوثه، فإن

كل ما قبل الحوادث لا يخلو عنها وما لا يخلو عن الحوادث حادث، وأما الآية فهي إشارة إلى سرعة وقوع المراد فعبر عن القصد إلى الإيقاع بالأمر، وعن الوقوع بصورة الامتثال» اهـ.

وتبع ابن تيمية الكرامية في ذلك في قوله إن الله تقوم به كلمات تحدث في ذاته من وقت بعده وقت وهكذا على الاستمرار، يقول: فكلامه تعالى قديم النوع حادث الأفراد كما قالت الكرامية، وينسب هذا المذهب الردىء الذي أخذه من الكرامية إلى أئمة أهل الحديث، وأئمة أهل الحديث على خلاف ما يدعيه وما يقول، فإن معتقدهم أن ذات الله تعالى لا تحدث فيه صفة تتجدد من وقت إلى وقت، تتجدد في مرور الأوقات.

وأما ما احتج به ابن تيمية موهمًا أن أئمة الحديث على ذلك فإنما هو قول بعض المشبهة من الحنابلة وغيرهم، وليس هؤلاء الذين يعتمد عليهم في تلك المنزلة في الحديث لأنه يعتمد على مثل أبي إسماعيل الهروي السجزي وعثمان بن سعيد الدارمي، وأما ما يذكره عن ابن المبارك فهو غير ثابت إسنادًا، وقد نص أبو حنيفة رضي الله عنه على أن الله تعالى متكلم بكلام ليس حرفًا ولا صوتًا، وكل الحفاظ المنتسبين إلى مذهبه على هذا، وكذا الحفاظ المشاهير المنتسبون إلى الشافعي على هذا، وكذلك حفاظ المالكية ومتقدمو الحنابلة، فكيف يتجرأُ ابن تيمية على نسبة هذا إلى أئمة الحديث موهمًا أن هذا مما أجمعوا عليه، وكثيرًا ما ينقل اتفاق العلماء على أشياء انفرد هو بها.

ويكفي أهل السنة دليلاً على أن الله تعالى لا يتكلم بالحرف والصوت ما أنزله الله في القرءان وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ يعني أن القرءان الذي هو اللفظ المنزل مقروء جبريل ليس مقروء الله، وإلى هذا أشار الطحاوي في عقيدته بقوله: «وأن القرءانَ كلامُ الله منه بدا بلا كيفية قولا»، والمراد بقوله: «بلا كيفية قولا» نفي أن يكون الله تعالى يتكلم بالحرف والصوت

كما يتكلم العباد لأنه هو الذي نفاه بقوله «بلا كيفية»، وإلا فلو كان الله قرأ القرءان على جبريل بالحرف والصوت لم يقل «بلا كيفية» لأن الحروف كيفيات، سبحان الله الذي يقفل قلوب من شاء من عباده عن فهم الحق.

فائدة جليلة: من الدليل على أن اللفظ المنزل المتألف من الحروف لا يجوز أن يكون كلام الله الأزلي القائم بذاته ما ثبت أن الله تعالى يكلم كل فرد من أفراد العباد يوم القيامة، فلو كان الله تبارك وتعالى يكلمهم بصوت وحرف لم يكن حسابه لعباده سريعًا، والله تبارك وتعالى وصف نفسه بأنه سريع الحساب.

ولو كان كلام الله تعالى بحرف وأصوات لكان أبطأ الحاسبين، وهذا ضد الآية التي فيها إن الله أسرع الحاسبين قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّۚ أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾ فلا يتحقق معنى أسرع الحاسبين إلا على مذهب أهل السنة أن الله متكلم بكلام أزلي بغير حرف ولا صوت.

وذلك لأن عدد الجن والإنس كثير لا يحصيهم إلا الله، ومن الجن من يعيش ءالافًا من السنين، ومن الإنس من عاش ألفي سنة فأكثر، فقد عاش ذو القرنين في ملكه ألفي عام كما قال الشاعر العربي:

الصَّعبُ ذو القرنين أمسى ملكُه ألفين عامًا ثم صار رميما

ومن الإنس أيضًا يأجوج ومأجوج كما ورد في الحديث أنهم من ولد ءادم، وورد أنهم أكثر أهل النار كما روى البخاري، وورد أنه لا يموت أحدهم حتى يلد ألفًا لصلبه كما رواه ابن حبان والنسائي، وهؤلاء يحاسبهم الله على أقوالهم مع كثرتهم الكثيرة ويكلم كل فرد منهم تكليمًا بلا ترجمان، ويحاسبهم على عقائدهم ونواياهم وأفعالهم، فلا بد أن يأخذ حسابهم على موجب قول

المشبهة الذين يقولون كلام الله حرف وصوت يتكلم من وقت إلى وقت ثم من وقت إلى وقت مدة واسعة جدّا، فعلى موجب كلامهم يستغرق ذلك جملة مدة القيامة التي هي خمسون ألف سنة، وعلى قولهم هذا لم يكن الله أسرع الحاسبين وهو وصف نفسه بأنه أسرع الحاسبين كما تقدم، فقول المشبهة يؤدي إلى خلاف القرءان وذلك محال، وما أدى إلى المحال محال.

وقال ملا علي القاري في شرح الفقه الأكبر ما نصه: «ومبتدعة الحنابلة قالوا: كلامه حروف وأصوات تقوم بذاته وهو قديم، وبالغ بعضهم جهلاً حتى قال: الجلد والقرطاس قديمان فضلاً عن الصحف، وهذا قول باطل بالضرورة ومكابرة للحس للإحساس بتقدم الباء على السين في بسم الله ونحوه» اهـ.

وقال أيضًا ما نصه: «وقد ذكر المشايخ رحمهم الله تعالى أنه يقال: القرءان كلام الله غير مخلوق، ولا يقال القرءان غير مخلوق لئلا يسبق إلى الفهم أن المؤلَّف من الأصوات والحروف قديم كما ذهب إليه بعض جهلة الحنابلة» اهـ.

نختم هذا الباب بفتوى العلامة الحافظ أبو بكر بن العربي المالكي في تكفير المجسمة الذين ينسبون الصورة والحرف والصوت والتعبير بالحوادث لله تعالى، فقال رحمه الله ما نصه: «فإن قالوا بالصورة والصوت والتعبير بالحوادث، لم يكونوا من أهل القبلة، وحكم بخروجهم أصلاً وفرعًا من الملة» اهـ.

تم بحمد الله الجزء الأول ويليه الجزء الثاني ان شاء الله

التّصويرات

قيل

رسائل سلفية
٣

رسالة في صفة الكلام

تقي الدين ابن تيمية

بعناية

طارق السعود



كماله إلى غيره، فإن معطي الكمال أحق بالكمال فيلزم أن يكون غيره أكمل منه لو كان غيره معطياً له الكمال، وهذا ممتنع بل هو بنفسه المقدسة مستحق لصفات الكمال فلا يتوقف ثبوت كونه متكلماً على غيره فيجب ثبوت كونه متكلماً، وأن ذلك لم يزل ولا يزال والمتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن يكون الكلام لازماً له بدون قدرته ومشيئته والذي لم يزل متكلماً إذا شاء أكمل ممن صار الكلام يمكنه بعد أن لم يكن الكلام ممكناً له، وحينئذ فكلامه قديم مع أنه يتكلم بمشيئته وقدرته وإن قيل أنه ينادي ويتكلم بصوت ولا يلزم من ذلك قدم صوت معين، وإذا كان قد تكلم بالتوراة والقرآن والإنجيل بمشيئته وقدرته لم يمتنع أن يتكلم بالباء قبل السين وإن كان نوع الباء والسين قديماً، لم يستلزم أن يكون الباء المعينة والسين المعينة قديمة لما علم من الفرق بين النوع والعين وهذا الفرق ثابت في الإرادة والكلام والسمع والبصر وغير ذلك من الصفات وبه تنحل الإشكالات الواردة على وحدة هذه الصفات وتعددها وقدمها وحدوثها وكذلك تزول به الإشكالات الواردة في أفعال الرب وقدمها وحدوثها وحدوث العالم.

قيل

مِنهاج السُّنَّة النَّبَوِيَّة

في نقض كلام الشِّيعة والقدريَّة

تصنيف

شيخ الإسلام أبي العبَّاس تقي الدِّين أحمد بن عبد الحليم
ابن تيميَّة الحرَّاني الدِّمشقي الحنبلي
المتوفى سنة ٧٢٨هـ

وضع حواشيه وخرّج آياته وأحاديثه
عبد الله محمود محمد عمر

الجزء الأول

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

قال المجسم ابن

كتبه يقول ضد هذا، لكن كلامه يوافق هؤلاء تارة وتارة يخالفه، وآخر أمره استقر على مخالفتهم ومطابقة الأحاديث النبوية.

وثانيها: قول من يقول بأنه معنى واحد قديم قائم بذات اللّٰه هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عبر عنه بالعبرانية كان توراة، وهذا قول ابن كلاب ومن وافقه كالأشعري وغيره.

ورابعها[1]: قول من يقول أنه حروف وأصوات أزلية مجتمعة في الأزل، وهذا قول طائفة من أهل الكلام وأهل الحديث ذكره الأشعري في المقالات عن طائفة، وهو الذي يذكر عن السالمية ونحوهم، وهؤلاء قال طائفة منهم أن تلك الأصوات القديمة هي الصوت المسموع من النار، أو هي بعض الصوت المسموع من النار، وأما جمهورهم مع جمهور العقلاء فأنكروا ذلك، وقالوا هذا مخالفة لضرورة العقل.

وخامسها وسادسها: قول من يقول أنه حروف وأصوات، لكن تكلم بعد أن لم يكن متكلماً وكلامه حادث به في ذاته، كما أن فعله حادث في ذاته بعد أن لم يكن متكلماً ولا فاعلاً، وهذا قول الكرامية وغيرهم وهو قول هشام بن الحكم وأمثاله من الشيعة.

وسابعها: قول من يقول أنه لم يزل متكلماً إذا شاء بكلام يقوم به وهو متكلم بصوت يسمع، وإن نوع الكلام قديم، وإن لم يجعل نفس الصوت المعين قديماً، وهذا هو المأثور عن أئمة الحديث والسنة، وبالجملة أهل السنة والجماعة أهل الحديث، ومن انتسب إلى السنة والجماعة كالكلابية والكرامية والأشعرية والسالمية يقولون أن الكلام غير مخلوق، وهذا هو المتواتر عن السلف والأئمة من أهل البيت وغير أهل البيت، ولكن تنازعوا بعد ذلك على الأقوال الخمسة المتأخرة.

أما القولان الأولان: فالأول: قول الفلاسفة الدهرية القائلين بقدم العالم والصابئة المتفلسفة ونحوهم، والثاني: قول الجهمية من المعتزلة ومن وافقهم كالنجارية والضرارية.

وأما الشيعة فمتنازعون في هذه المسألة، وقد حكينا النزاع عنهم فيما تقدم، وقدماؤهم كانوا يقولون القرآن غير مخلوق كما يقول أهل السنة والحديث، وهذا هو المعروف عند أهل البيت كعلي بن أبي طالب وغيره مثل أبي جعفر الباقر وجعفر الصادق وغيرهم، ولكن الإمامية تخالف أهل البيت في عامة أصولهم فليس من أئمة

(١) قوله ورابعها لعل الثالث سقط من الناسخ فإن العدد سبعة والمعدود ستة، كتبه مصححه.

قيل

قيل

دَرْءُ تعارض العقل والنقل

أَوْ

موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام

ابن تيمية

٦٧١ : ٧٢٨ هـ

تحقيق

الدكتور السيد محمد السيد

الأستاذ سيد إبراهيم صادق

الجزء الثالث

دار الحديث

القاهرة

كلام أحمد بن حنبل فى مسألة أفعال الله والتعليق عليه:

قال أحمد فى «رده على الجهمية»: باب ما أنكرت الجهمية من أن يكون الله كلَّم موسى: «فقلنا: لم أنكرتم ذلك؟ قالوا: إن الله لا يتكلم، ولا يتكلم، وإنما كوَّن شيئًا فعبَّر عن الله، وخلق صوتًا فأسمع، وزعموا أن الكلام لا يكون إلا من جوف ولسان وشفتين، فقلنا: هل يجوز لمكوِّن أو غير الله أن يقول: ﴿يَا مُوسَىٰ ﴿١١﴾ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ (طه: ١١، ١٢) أو يقول: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لا إِلَٰهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْرِي﴾ (طه: ١٤)؟ فمن قال ذلك زعم أن غير الله ادَّعى الربوبية، ولو كان كما زعم الجهمى: أن الله كوَّن شيئًا كان يقول ذلك المكون: ﴿يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (القصص: ٣٠) وقد قال جل ثناؤه: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ (النساء: ١٦٤) وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ (الأعراف: ١٤٣) وقال تعالى: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاتِي وَبِكَلامِي﴾ (الأعراف: ١٤٤) هذا منصوص القرآن.

فأما ما قالوا: «إن الله لا يتكلم» فكيف يصنعون بحديث الأعمش عن خيثمة عن عدى بن حاتم الطائى قال: قال رسول الله ﷺ «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه، ليس بينه وبينه تَرْجُمان»[١].

وأما قولهم: إن الكلام لا يكون إلا من جوف وفم وشفتين ولسان وأدوات، فقد قال تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ﴾ (الأنبياء: ٧٩) أتراها أنها يسبحن بجوف وفم ولسان وشفتين، والجوارح إذا شهدت على الكافر فقالوا: ﴿لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (فصلت: ٢١) أتراها أنها نطقت بجوف وفم ولسان؟ ولكن الله أنطقها كيف شاء، وكذلك الله يتكلم كيف شاء، من غير أن نقول: بجوف ولا فم ولا شفتين ولا لسان، فلما خنقته الحجج قال: إن الله كلم موسى إلا أن كلامه غيره، فقلنا: وغيره مخلوق؟ قالوا: نعم، قلنا: هذا مثل قولكم الأول، إلا أنكم تدفعون عن أنفسكم الشنعة، وحديث الزهرى قال: «لما سمع موسى كلام الله قال: يا رب، هذا الذى سمعته هو كلامك؟ قال: نعم يا موسى هو كلامى، وإنما كلمتك بقوة عشرة آلاف لسان، ولى قوة الألسن كلها، وأنا أقوى من ذلك، وإنما كلمتك على قدر ما يطيق بدنك، ولو كلمتك بأكثر من ذلك لمتَّ، فلما رجع موسى إلى قومه قالوا له: صف لنا كلام ربك، فقال: سبحان الله! وهل أستطيع أن أصفه لكم؟ قالوا: فشبِّهه، قال: هل سمعتم أصوات الصواعق التى تقبل فى أحلى حلاوة سمعتموها، فكأنه مثله»[٢].

---

(١) تقدم.

(٢) إسناده ضعيف: ذكره أحمد فى «الرد على الزنادقة والجهمية» (١/ ٣٥ - ٣٦) وقال وحديث الزهرى وساقه، وأبو نعيم فى «حلية الأولياء» (٦/ ٢١٠) من طريق على بن عاصم عن الفضل بن عيسى =

وأما اجتماع الشىء وغيره فى حق الخالق، مع امتناع اجتماعهما فى حق المخلوق، فيدل على أنه يمكن فى حقه ما لا يمكن فى حق الخلق، وذلك يدل على عظمته وقدرته.

وأيضًا فقد يقول: الكرامية ومثالهم: إن محل هذه الحروف والأصوات ليس هو بعينه محل الأخرى، والله واسع عظيم، لا يحيط العباد به علمًا، ولا تدركه أبصارهم.

وبالجملة فالناس متنازعون فى إمكان اجتماع الحروف وإمكان قدمها، والنزاع فى ذلك قديم ذكره الأشعرى فى «المقالات» وأصحاب أحمد متنازعون فى ذلك، وكذلك أصحاب مالك، الحديث والصوفية.

وحينئذ فيُقال: إما أن يكون ذلك ممتنعًا، وإما أن يكون ممكنًا.

فإن كان ممتنعًا لم يكن ظهور امتناعه أعظم من ظهور امتناع قول الكلابية، الذى يوجب قدم المعانى المتنوعة، التى هى مدلول العبارات المنتظمة، ويجعلها مع ذلك معنًى واحدًا، فإن الألفاظ قوالب المعانى، ونحن كما لا نعقل الحروف إلا متوالية متعاقبة، فلا تُعقل معانيها لا كذلك، وبتقدير أن نعقل اجتماع معانيها، فهى معانٍ متنوعة ليست شيئًا واحدًا.

ولهذا لما قالت الكلابية لهؤلاء: الحروف متعاقبة، والسين بعد الباء وذلك يمنع قدمها.

أجابوهم بثلاثة أجوبة - كما ذكر ابن الزاغونى - وقالوا: هذا معارض بمعانى الحروف فإنها متعاقبة عندنا، وأنتم تقولون بقدمها.

الثانى: أن التعاقب والترتيب نوعان: **أحدهما**: ترتيب فى نفس الحقيقة، **والثانى**: ترتيب فى وجودها، فإذا كانت موجودة شيئًا بعد شىء كان الثانى حادثًا، وأما الترتيب الذاتى العقلى فهو بمنزلة كون الصفات تابعة للذات، وكون الإرادة مشروطة بالعلم، والعلم مشروطا بالحياة.

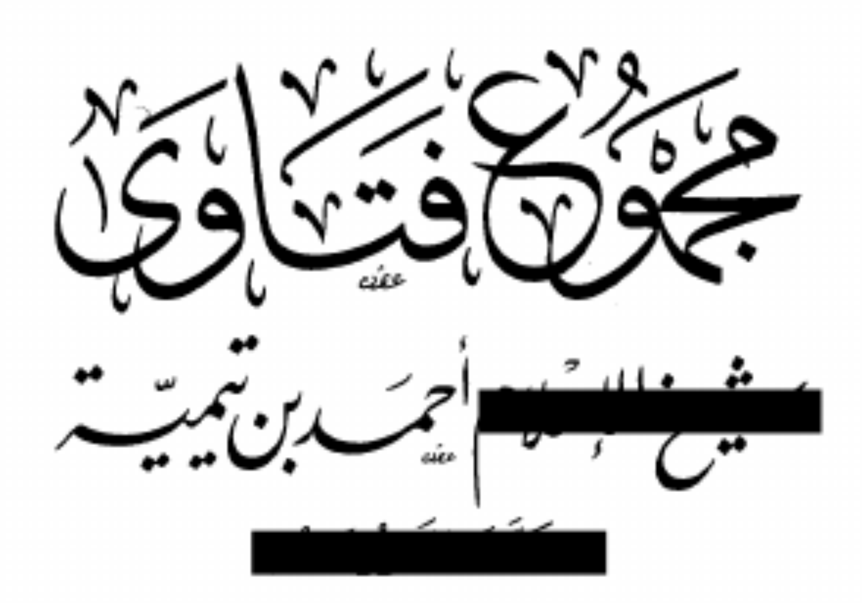
وادعوا أن تقدم الحروف من هذا الباب، وهذا الذى يقال له تقدم بالطبع، وهو تقدم الشروط على المشروط، كتقدم الواحد على الاثنين، وجزء المركب على جملته، ومثل هذا الترتيب لا يستلزم عدم الثانى عند وجود الأول.

فقول هؤلاء، إن كان باطلا، فكون العلم هو الحياة، والحياة هى الإرادة، ومعنى القرآن هو معنى التوراة، ومعنى آية الكرسى وقل هو الله أحد هو معنى آية الدَّيْن وتبت يدا أبى لهب، هو باطل أيضًا، سواء كان مثله فى البطلان، أو أخفى بطلانًا منه، أو أظهر بطلانًا منه.

وحينئذ فيقال: هب أن قول السالمية والكرّامية باجتماع الحروف محال، فقول الكُلاَّبية أيضًا محال، فلا يلزم من بطلان ذاك صحة هذا، وقول المعتزلة والفلاسفة أبطل من الكل.

وحينئذ فيكون الحق هو القول الآخر، وهو أنه لم يزل متكلمًا بحروف متعاقبة لا مجتمعة، وهذا يستلزم قيام الحوادث به، فمن قال بهذا لم يكن تناقض الكرامية حجة عليه،





جمع وترتيب

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم

وساعده ابنه محمد

المجلد الخامس

طبع بأمر

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

وكان «أبو الحسن الأشعرى» لما رجع عن الاعتزال سلك طريقة أبي محمد ابن كلاب، فصار طائفة ينتسبون إلى السنة والحديث من السالمية وغيرهم كأبي علي الأهوازي يذكرون فى مثالب أبي الحسن أشياء هي من افتراء المعتزلة وغيرهم عليه . لأن الأشعرى بين من تناقض أقوال المعتزلة وفسادها ما لم يبينه غيره حتى جعلهم فى قمع السمسمة .

«وابن كلاب» لما رد على الجهمية لم يهتد لفساد أصل الكلام المحدث الذى ابتدعوه فى دين الإسلام ، بل وافقهم عليه . وهؤلاء الذين يذمون ابن كلاب والأشعرى بالباطل هم من أهل الحديث . والسالمية من الحنبلية والشافعية والمالكية وغيرهم كثير منهم موافق لابن كلاب والأشعري على هذا ، موافق للجهمية على أصل قولهم الذى ابتدعوه .

وهم إذا تكلموا فى «مسألة القرآن» وأنه غير مخلوق أخذوا كلام ابن كلاب والأشعرى فناظروا به المعتزلة والجهمية ، وأخذوا كلام الجهمية والمعتزلة فناظروا به هؤلاء ، وركبوا قولاً محدثاً من قول هؤلاء وهؤلاء لم يذهب إليه أحد من السلف ، ووافقوا ابن كلاب والأشعرى وغيرهما على قولهم : إن القرآن قديم ، واحتجوا بما ذكره هؤلاء على فساد قول المعتزلة والجهمية وغيرهم . وهم مع هؤلاء . وجمهور المسلمين يقولون : إن القرآن العربى كلام الله ، وقد تكلم الله به بحرف وصوت، فقالوا : إن الحروف والأصوات قديمة الأعيان ، أو الحروف

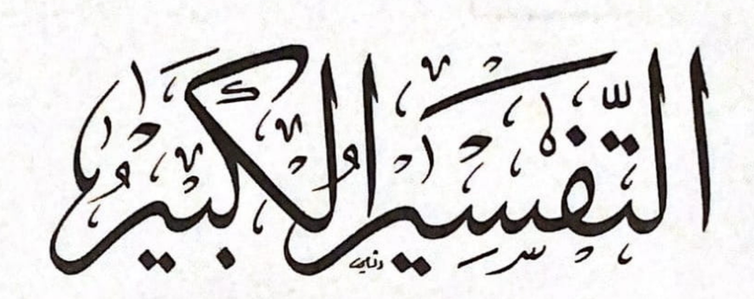
بلا أصوات ، وإن الباء والسين والميم مع تعاقبها فى ذاتها فهي أزلية الأعيان لم تزل ولا تزال ؛ كما بسطت الكلام على أقوال الناس فى القرآن فى موضع آخر .

والمقصود هنا التنبيه على أصل مقالات الطوائف ، وابن كلاب أحدث ما أحدثه لما اضطره إلى ذلك من دخول أصل كلام الجهمية فى قلبه ، وقد بين فساد قولهم بنفي علو الله ونفي صفاته . وصنف كتباً كثيرة فى أصل التوحيد والصفات ، وبين أدلة كثيرة عقلية على فساد قول الجهمية ، وبين فيها أن علو الله على خلقه ، ومباينته لهم من المعلوم بالفطرة والأدلة العقلية القياسية ، كما دل على ذلك الكتاب والسنة .

وكذلك ذكرها الحارث المحاسبي فى كتاب « فهم القرآن » وغيره ؛ بين فيه من علو الله واستوائه على عرشه ما بين به فساد قول النفاة ؛ وفرح الكثير من النظار الذين فهموا أصل قول المتكلمين وعلموا ثبوت الصفات لله ، وأنكروا القول بأن كلامه مخلوق ؛ فرحوا بهذه الطريقة التى سلكها ابن كلاب : كأبى العباس القلانسي ، وأبى الحسن الأشعرى ، والثقفي ؛ ومن تبعهم : كأبى عبد الله بن مجاهد ، وأصحابه ، والقاضي أبى بكر ، وأبي إسحاق الإسفرائيني ، وأبى بكر بن فورك ، وغير هؤلاء .

وصار هؤلاء يردون على المعتزلة ما رده عليهم ابن كلاب والقلانسي

قيل



إبن تيمية

ولد سنة ٦٦١ وتوفي سنة ٧٢٨هـ

الجزء السادس

تحقيق وتعليق

الدكتور

عبد الرحمن عميرة

عضو اللجنة العلمية الدائمة

بجامعة الأزهر

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

والكرامية يسمون ما قام به « حادثاً » ولا يسمونه محدثاً ـ كالكلام الـذي يتكلم بـه ـ القرآن ، أو غيـره ـ يقولـون : هو حـادث ، ويمنعون أن يقـال هـو « محـدث» ،لأن « الحـادث » يحـدث بقـدرتـه ومشيئتـه كـ « الفعـل » ، وأمـا « المحدث » فيفتقر إلى إحداث فيلزم أن يقوم بذاته إحـداث غير المحـدث ، وذلك الإحداث يفتقر إلى إحداث ، فيلزم التسلسل .

وأمـا غير الكـرامية من أئمـة الحـديث والسنـة والكـلام فيسمـون ذلـك « محـدثاً » ، كمـا قال : ﴿ مَـا يَـأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْـرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْـدَثٍ ﴾ [1] وفي الصحيحين عن ابن مسعـود عن النبي ﷺ قال : « إن الله يحـدث من أمره مـا يشاء ، وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » [2]. والذي أحدثه هو النهي عن تكلمهم في الصلاة .

وقـولهم : « إن المحدث يفتقـر إلى إحداث ، وهلم جـرا » هذا يستلزم التسلسل في الآثار ، مثل كونه متكلماً بكلام بعد كـلام ، وكلمات الله لا نهـاية لهـا ، وأن الله لم يزل متكلمـاً إذا شاء ، وهـذا قول أئمـة السنة ، وهـو الحق الذي يدل عليه النقل والعقل .

وكذلك أفعاله ، فإن الفعل والكلام صفة كمـال ، فإن من يتكلم أكمـل ممن لا يتكلم ، ومن يخلق أكمل ممن لا يخلق ، قال تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ، أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ؟ ! ﴾ [3] .

---

(١) سورة الأنبياء آية رقم ٢

(٢) الحديث رواه الامام البخـاري في كتاب التـوحيد ٤٢ بـاب قول الله تعـالى ﴿ كل يـوم هو في شـأن ، وما يـأتيهم من ذكر من ربهم محـدث ﴾ وقولـه تعالى ﴿ لعـل الله يحـدث بعـد ذلـك أمراً ﴾ .
وأن حدثه لا يشبه حدث المخلوقين لقوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع العليم ﴾ .
وقال ابن مسعود عن النبي ـ ﷺ ـ إن الله عـز وجل يحـدث من أمره مـا يشاء وإن ممـا أحدث أن لا تكلمـوا في الصلاة » . ورواه أبـو داود في الصـلاة ١٦٦ والنسـائي في السهـو ٢٠ والكسـوف ١٦ واحمد بن حنبل في المسند ١ :٢٧٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤٣٥ ، ٤٦٣ (حلبي) .

(٣) سـورة النحل آية رقم ١٧ .



تأليف

الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد
ابن حجر العسقلاني
المتوفى ٨٥٢ هـ سنة

طبعة جديدة منقحة ومصححة عن الطبعة التي حقق أصلها ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها

عبد العزيز بن عبد الله بن باز — محمد فؤاد عبد الباقي

الجزء الثالث عشر

يحتوي على الكتب التالية

الفتن - الأحكام - التمني - أخبار الآحاد
الاعتصام بالسنة - التوحيد



إليه ما نصه «أخذت أهل السماوات منه رعدة خوفاً من الله وخروا سجداً، فيكون أول من يرفع رأسه جبريل فيكلمه الله بما أراد فيمضي به على الملائكة من سماء إلى سماء» وفي حديث ابن عباس عند ابن خزيمة وابن مردويه كمر السلسلة على الصفوان فلا ينزل على أهل السماء إلا صعقوا فإذا فزع عن قلوبهم» إلى آخر الآية ثم يقول: يكون العام كذا فيسمعه الجن، وعند ابن مردويه من طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جده «لما نزل جبريل بالوحي فزع أهل السماء لانحطاطه وسمعوا صوت الوحي كأشد ما يكون من صوت الحديد على الصفا فيقولون يا جبريل بم أمرت» الحديث وعند ابن أبي حاتم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس «لم تكن قبيلة من الجن إلا ولهم مقاعد للسمع، فكان إذا نزل الوحي سمع الملائكة صوتاً كصوت الحديدة ألقيتها على الصفا فإذا سمعت الملائكة ذلك خروا سجداً، فلم يرفعوا حتى ينزل فإذا نزل قالوا: ماذا قال ربكم؟ فإن كان مما يكون في السماء قالوا الحق، وإن كان مما يكون في الأرض من غيث أو موت تكلموا فيه فسمعت الشياطين فينزلون على أوليائهم من الإنس» وفي لفظ فيقولون يكون العام كذا فيسمعه الجن فتحدثه الكهنة، وفي لفظ «ينزل الأمر إلى السماء الدنيا له وقعة كوقع السلسلة على الصخرة فيفزع له جميع أهل السموات» الحديث، فهذه الأحاديث ظاهرة جداً في أن ذلك وقع في الدنيا بخلاف قول من ذكرنا من المفسرين الذين أقدموا على الجزم بأن الضمير للكفار وأن ذلك يقع يوم القيامة مخالفين لما صح من الحديث النبوي من أجل خفاء معنى الغاية في قوله «حتى إذا فزع عن قلوبهم» وفي الحديث إثبات الشفاعة وأنكرها الخوارج والمعتزلة، وهي أنواع أثبتها أهل السنة منها الخلاص من هول الموقف وهي خاصة بمحمد رسول الله المصطفى ﷺ كما تقدم بيان ذلك واضحاً في الرقاق، وهذه لا ينكرها أحد من فرق الأمة، ومنها الشفاعة في قوم يدخلون الجنة بغير حساب، وخص هذه المعتزلة بمن لا تبعة عليه ومنها الشفاعة في رفع الدرجات، ولا خلاف في وقوعها، ومنها الشفاعة في إخراج قوم من النار عصاة أدخلوها بذنوبهم وهذه التي أنكروها، وقد ثبت بها الأخبار الكثيرة، وأطبق أهل السنة على قبولها وبالله التوفيق. **الحديث الرابع**: حديث أبي هريرة في التغني بالقرآن، وقد مضى شرحه في فضائل القرآن، وقوله في آخره «وقال صاحب له يجهر به» في رواية الكشميهني «يجهر بالقرآن» وقد تقدم بيانه هناك، وسيأتي بعد أبواب من وجه آخر مدرجاً، وأشار بإيراده هنا إلى حديث فضالة بن عبيد الذي أخرجه ابن ماجه من رواية ميسرة مولى فضالة عن عبيد قال: «قال النبي ﷺ لله عز وجل أشد أذناً إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته» وذكره البخاري في خلق أفعال العباد عن ميسرة، وقوله «أذناً» بفتح الهمزة والمعجمة أي استماعاً. **الحديث الخامس**: حديث أبي سعيد في بعث النار ذكره مختصراً، وقد مضى شرحه مستوفى في أواخر الرقاق، وقوله «يقول الله يا آدم» في رواية التفسير «يقول الله يوم القيامة يا آدم».

قوله: (فينادى بصوت إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار) هذا آخر ما أورد منه من هذه الطريق، وقد أخرجه بتمامه في تفسير سورة الحج بالسند المذكور هنا ووقع «فينادي» مضبوطاً للأكثر بكسر الدال، وفي رواية أبي ذر بفتحها على البناء للمجهول ولا محذور في رواية الجمهور، فإن قرينة قوله «إن الله يأمرك» تدل ظاهراً على أن المنادي ملك يأمره الله بأن ينادي بذلك، وقد طعن أبو الحسن بن الفضل في صحة هذه الطريق، وذكر كلامهم في حفص بن غياث، وأنه انفرد بهذا اللفظ عن الأعمش، وليس كما قال فقد وافقه عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن الأعمش أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة له عن أبيه عن المحاربي، واستدل البخاري في كتاب خلق أفعال العباد على أن الله يتكلم كيف شاء وأن أصوات العباد مؤلفة حرفاً حرفاً فيها التطريب ـ بالهمز ـ والترجيع، بحديث أم سلمة ثم ساقه من طريق يعلى بن مملك بفتح الميم واللام بينهما ميم ساكنة ثم كاف، أنه سأل أم سلمة عن قراءة النبي ﷺ وصلاته فذكر الحديث، وفيه ونعتت قراءته فإذا قراءته حرفاً حرفاً وهذا أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما، واختلف أهل الكلام في أن كلام الله هل هو بحرف وصوت أو لا، فقالت المعتزلة: لا يكون الكلام إلا بحرف وصوت والكلام المنسوب إلى الله قائم بالشجرة، وقالت الأشاعرة كلام الله ليس بحرف ولا صوت وأثبتت الكلام النفسي، وحقيقته معنى قائم بالنفس وإن

«**سمع من دونه صوتاً كجر السلسلة**» ووقع في حديث النواس بن سمعان عند ابن أبي حاتم «**إذا تكلم الله بالوحي أخذت السموات منه رجفة**» أو قال «**رعدة شديدة من خوف الله، فإذا سمع ذلك أهل السموات صعقوا وخروا لله سجداً**» وكذا وقع قوله «**ويخرون سجداً**» في رواية أبي مالك وكذا في رواية سفيان وابن نمير المشار إليها، ووقع في رواية شعبة «**فيرون أنه من أمر الساعة فيفزعون**». الحديث الثاني:

قوله: (ويذكر عن جابر بن عبد الله عن عبد الله بن أنيس) بنون ومهملة مصغر هو الجهني كما تقدم في «كتاب العلم» وأن الحديث الموقوف هناك طرف من هذا الحديث المرفوع، وتقدم بيان الحكمة في إيراده هناك بصيغة الجزم وهنا بصيغة التمريض، وساق هنا من الحديث بعضه وأخرجه بتمامه في الأدب المفرد، وكذا أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبراني كلهم من طريق همام بن يحيى عن القاسم بن عبد الواحد المكي عن عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول فذكر القصة، وأول المتن المرفوع «**يحشر الله الناس يوم القيامة ـ أو قال ـ العباد، عراة غرلاً بُهماً**، قال قلنا: وما بهماً؟ قال: ليس معهم شيء، **ثم يناديهم**» فذكره وزاد بعد قوله الديان «**لا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار، وله عند أحد من أهل الجنة حق حتى أقصه منه، ولا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة ولأحد من أهل النار عنده حق حتى أقصه منه حتى اللطمة**، قال قلنا: كيف وإنا إنما نأتي عراة بهما، قال **الحسنات والسيئات**» لفظ أحمد عن يزيد بن هارون عن همام وعبيد الله بن محمد بن عقيل مختلف في الاحتجاج به وقد أشرت إلى ذكر من تابعه في «كتاب العلم» وقوله «غرلاً» بضم المعجمة وسكون الراء، وقد تقدم بيانه في الرقاق في شرح حديث ابن عباس وفيه «حفاة» بدل قوله «بهما» وهو بضم الموحدة وسكون الهاء، وقيل معناه الذين لا شيء معهم، وقيل المجهولون، وقيل المتشابهو الألوان، والأول الموافق لما هنا.

قوله: (فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب) حمله بعض الأئمة على مجاز الحذف أي يأمر من ينادي واستبعده بعض من أثبت الصوت بأن في قوله يسمعه من بعد إشارة إلى أنه ليس من المخلوقات لأنه لم يعهد مثل هذا فيهم وبأن الملائكة إذا سمعوه صعقوا كما سيأتي في الكلام على الحديث الذي بعده. وإذا سمع بعضهم بعضاً لم يصعقوا، قال فعلى هذا فصفاته صفة من صفات ذاته لا تشبه صوت غيره إذ ليس يوجد شيء من صفاته من صفات المخلوقين، وهكذا قرره المصنف في كتاب خلق أفعال العباد، وقال غيره معنى يناديهم يقول، وقوله بصوت أي مخلوق غير قائم بذاته، والحكمة في كونه خارقاً لعادة الأصوات المخلوقة المعتادة التي يظهر التفاوت في سماعها بين البعيد والقريب هي أن يعلم أن المسموع كلام الله كما أن موسى لما كلمه الله كان يسمعه من جميع الجهات، وقال البيهقي الكلام ما ينطق به المتكلم وهو مستقر في نفسه كما جاء في حديث عمر يعني في قصة السقيفة، وقد تقدم سياقه في كتاب الحدود، وفيه: وكنت زورت في نفسي مقالة، وفي رواية: هيأت في نفسي كلاماً، قال: فسماه كلاماً قبل التكلم به، قال فإن كان المتكلم ذا مخارج سمع كلامه ذا حروف وأصوات، وإن كان غير ذي مخارج فهو بخلاف ذلك، والباري عز وجل ليس بذي مخارج، فلا يكون كلامه بحروف وأصوات، فإذا فهمه السامع تلاه بحروف وأصوات، ثم ذكر حديث جابر عن عبد الله بن أنيس وقال اختلف الحفاظ في الاحتجاج بروايات ابن عقيل لسوء حفظه ولم يثبت لفظ الصوت في حديث صحيح عن النبي ﷺ غير حديثه فإن كان ثابتاً فإنه يرجع إلى غيره، كما في حديث ابن مسعود يعني الذي قبله، وفي حديث أبي هريرة يعني الذي بعده، أن الملائكة يسمعون عند حصول الوحي صوتاً فيحتمل أن يكون الصوت للسماء أو للملك الآتي بالوحي أو لأجنحة الملائكة، وإذا احتمل ذلك لم يكن نصاً في المسألة، وأشار في موضع آخر أن الراوي أراد فينادي نداء فعبر عنه بقوله بصوت انتهى. وهذا حاصل كلام من ينفي الصوت من الأئمة ويلزم منه أن الله لم يسمع أحداً من ملائكته ورسله كلامه بل ألهمهم إياه، وحاصل الاحتجاج للنفي الرجوع إلى القياس على أصوات المخلوقين لأنها التي عهد أنها ذات مخارج، ولا يخفى ما فيه إذ الصوت قد يكون من غير مخارج كما أن الرؤية قد تكون من غير اتصال أشعة كما سبق سلمنا، لكن تمنع القياس المذكور، وصفات الخالق لا تقاس

٣٠- من تراث الكوثرى

السَّيْفُ الصَّقِيلُ

فى الـرد علـى ابـن زفيـل

للإمام الحجة أبى الحسن تقى الدين على بن عبد الكافى
السبكى الكبير
المولـود سنـة ٦٨٣هـ ١٢٨٤م
المتوفى سنة ٧٥٦هـ - ١٣٥٥م

يرد به على نونية ابن القيم
ومعه تكملة الرد على نونية ابن القيم

بقلم
محمد زاهد بن الحسن الكوثرى
عفى عنهما

المكتبة الأزهَرِيَّة للتراث
٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر الشريف
ت: ٥١٢٠٨٤٧

من فرشه لقراءة القرآن، ومن قنوط عباده إذا جدبوا، وأنه يرضى ويغضب، وأنه يسمع صوته[١] ويشرق نوره يوم الفصل ويكشف ساقه[٢] ويبسط كفه ويمينه تطوى السماء وينزل[٣] فى الدجى فى الثلث الأخير والثلث الثانى وأن له نزولا[٤] ثانيًا يوم القيامة للقضاء وأنه يبدو جهرة لعباده حتى يرونه ويسمعون كلامه وأن له

(١) وحديث جابر المعلق فى صحيح البخارى مع ضعفه فى سياق ما بعده من حديث أبى سعيد ما يدل على أن المنادى غير الله؟ حيث يقول (... فيناد بصوت إن الله يأمرك...) فيكون الإسناد مجازيًا على أن الناظم ساق فى حادى الأرواح بطريق الدارقطنى حديثًا فيه (يبعث الله يوم القيامة مناديًا بصوت...) وهذا نص من النبى ﷺ على أن الإسناد فى الحديث السابق مجازى وهكذا يخرب الناظم بيته بيده وبأيدى المسلمين وللحافظ أبى الحسن المقدسى جزء فى تبيين وجوه الضعف فى أحاديث الصوت فليراجع ثمت.

الكلام على الساق والنزول والمجئ ووضع القدم

(٢) وفى القرآن ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] بدون ضمير وذلك استعارة عن الشدة كما ذكره الفراء وابن قتيبة وابن الجوزى، وذكر الإسماعيلى فى مستخرجه أن رواية حفص بن ميسرة (يكشف ربنا عن ساق) بدون ضمير وروايته بالضمير منكرة. راجع ما كتبناه على دفع الشبه لابن الجوزى، ومن عادة الحشوية حمل المجاز المشهور على الحقيقة باختلاق رواية حول ذلك وإلقائها على ألسنة الرواة. وتصرفات المجسمة هنا من هذا القبيل.

وإنى أنقل للقارئ بلية من بلايا المجسمة تفهمه إلى أى حد يصل جنون هؤلاء، وقد رأينا فى بعض كتب روافضهم أن فاطمة رضى الله عنها تحمل قميص حسين عليه السلام فى يوم القيامة وتقول لله سبحانه وهو جالس على عرشه هذا ما فعلته الأمة بابنى سبط الرسول ﷺ، ويكشف الله سبحانه إذا ذاك عن ساقه فإذا هى مربوطة برباط ويقول ماذا أنا فاعل إزاء هذا وهو قد فعلوا بى ما ترونه؟ ويعللون هذا بما فعله نمروذ من توجيهه الرمى إلى السماء ليقتل إله إبراهيم عليه السلام فاهمين أن سهمه أصاب ساق الله فبقيت مربوطة من أثر الجرح فى ذلك اليوم. فهل رأى القارئ كفرًا أشنع من هذا وأبعد من هيبة الرب سبحانه وتقديره حق قدره وأدل على ذهاب العقول؟ قاتلهم الله.

(٣) قال ابن حزم فى الفصل: إن ثلث الليل مختلف فى البلاد باختلاف المطالع والمغارب يعلم ذلك ضرورة من بحث عنه فصح ضرورة أنه فعل يفعله ربنا فى ذلك الوقت لأهل كل أفق وأما جعل ذلك نقلة فقد قدمنا بطلان قوله فى إبطال القول بالتجسيم اهـ وفى بعض طرق الحديث ما يعين انه إسناد مجازى، ففى سنن النسائى (إن الله يأمر ملكًا ينادى...) وفى شرحى البدر العينى وابن حجر على البخارى بسط واف فى المسألة.

(٤) ولفظ التنزيل ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] قال أحمد: أمره، وقد بينه فى قوله تعالى ﴿أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣] رواه ابن حزم وأبو يعلى و ابن الجوزى. قال الخلال فى السنة بسنده إلى حنبل عن عمه الإمام أحمد أنه سئل عن أحاديث النزول والرؤية ووضع القدم ونحوها فقال: (نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى).



تأليف

شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد بن أبى بكر بن فرح
الأنصارى القرطبي

تحقيق

حامد أحمد الطاهر البسيونى
المدرس المساعد بجامعة الأزهر الشريف

دار الفجر للتراث
القاهرة

(**فصل**) : قوله في الحديث : « فيناديهم بصوت » استدل به من قال بالحرف والصوت. وأن الله يتكلم بذلك تعالى الله عما يقوله المجسمون والجاحدون علواً كبيراً ، وإنما يحمل النداء المضاف إلى الله تعالى على نداء بعض الملائكة المقربين بإذن الله تعالى وأمره ، ومثل ذلك سائغ في الكلام غير مستنكر أن يقول القائل نادى الأمير وبلغني نداء الأمير كما قال تعالى : ﴿ **ونادى فرعون في قومه** ﴾ [الزخرف : 51] . وإنما المراد نادى المنادي عن أمره وأصدر نداءه عن إذنه ، وهو كقولهم أيضًا : قتل الأمير فلانًا . وضرب فلانًا ، وليس المراد توليه لهذه الأفعال وتصديه لهذه الأعمال ، ولكن المقصود صدورها عن أمره ، وقد ورد في صحيح الأحاديث أن الملائكة ينادون على رءوس الأشهاد فيخاطبون أهل التقى والرشاد : ألا إن فلان ابن فلان كما تقدم .

ومثله ما جاء في حديث التنزيل مفسراً فيما أخرجه النسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه وأبي سعيد قالا : قال رسول الله ﷺ : « **إن الله عز وجل يمهل حتى يمضى شطر الليل الأول ثم يأمر مناديًا يقول : هل من داع يستجاب له ؟ هل من مستغفر يغفر له ؟ هل من سائل يعطى ؟** »[1] ، صححه أبو محمد عبد الحق ، وكل حديث اشتمل على ذكر الصوت أو النداء ، فهذا التأويل فيه وأن ذلك من باب حذف المضاف . والدليل على ذلك ما ثبت من قدم كلام الله تعالى على ما هو مذكور في كتاب (الديانات) .

فإن قال بعض الأغبياء : لا وجه لحمل الحديث على ما ذكرتموه ، فإن فيه : « أنا الديان» وليس يصدر هذا الكلام حقًا وصدقًا إلا من رب العالمين . قيل له : إن الملك إذا كان يقول عن الله تعالى وينبئ عنه فالحكم يرجع إلى الله رب العالمين . والدليل عليه أن الواحد منا إذا تلا قول الله تعالى : ﴿ **إنني أنا الله** ﴾ [طه : 14] . فليس يرجع إلى القارئ وإنما القارئ ذاكر لكلام الله تعالى ودال عليه بأصواته ، وهذا بين ، وقد أتينا عليه في الصفات من كتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العليا .

(**فصل**) : واختلف الناس في حشر البهائم وفي قصاص بعضها من بعض ، فروي عن ابن عباس أن حشر الدواب والطير موتها ، وقال الضحاك : وروي عن ابن عباس في رواية أخرى : أن البهائم تحشر وتبعث قاله أبو ذر ، وأبو هريرة ، وعمرو بن العاص ، والحسن البصري وغيرهم وهو الصحيح لقوله تعالى : ﴿ **وإذا الوحوش حشرت** ﴾ [التكوير :5] وقوله : ﴿ **ثم إلى ربهم يحشرون** ﴾ [الأنعام : 38] . قال أبو هريرة : يحشر الله الخلق كلهم يوم القيامة البهائم والطير والدواب وكل شيء فيبلغ من عدل الله أن يأخذ للجماء من القرناء،

---

(1) الحديث صحيح : واللفظ مختلف : مسلم (172 / 758) ، وأحمد (2/ 383) .

التبصير في الدين

وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين

تأليف

الامام الكبير، حجة المتكلمين، المفسر النظار

أبي المظفر الاسفراييني

المتوفى سنة ٤٧١ هـ، رحمه الله

عرف الكتاب، وترجم للمؤلف، وخرج احاديثه، وعلق حواشيه

العلامة المحدث الكبير

صاحب الفضيلة الاستاذ الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

تفضل الاستاذ الدكتور

محمود محمد الخضيري

أستاذ تاريخ الفلسفة الاسلامية بالجامعة المصرية

بكلمة عن الصلة بين علم الفرق وغيره من العلوم

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

كل شيء مقدور قدير ولهذا قال أهل المعرفة أن آية العلم لم يدخلها التخصيص، وآية القدرة دخلها تخصيص. فأما كون العلم والقدرة لم يدخلها التخصيص فبمعنى أن يقال في العلم انه عام في جميع المعلومات، وفي القدرة انها عامة في جميع المقدورات.

٢٩ ــ وأن تعلم أن كلام الله تعالى ليس بحرف ولا صوت[١] لأن الحرف والصوت يتضمنان جواز التقدم والتأخر، وذلك مستحيل على القديم سبحانه، وما دل من كتاب الله تعالى على أن متعلقات الكلام لا نهاية لها دليل على انه ليس بحرف ولا صوت لوجوب التناهي فيما صح وصفه به.

٣٠ ــ وأن تعلم أن كلام الله قديم، وكلام واحد أمر ونهي، وخبر واستخبار على معنى التقدير، وكل ما ورد في الكتب من الله تعالى باللغات المختلفة، العبرية، والعربية، والسريانية، كلها عبارات تدل على معنى كتاب الله تعالى، ولو جاء أضعاف أضعافه لم تستغرق معاني كلامه. فمعاني كلام الله تعالى لا تستغرقها عبارات المعبرين، كما ان معلومات علم الله لا يستغرقها عبارات المعبرين، ومقدورات قدرته لا يمكن ضبطها بالحصر والتحديد، وعلى هذه الجملة يدل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[٢]. وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ البَحْرُ مَدَاداً لِكَلِماتِ رَبِّي﴾[٣] الآية كما وصفناه قبل.

٣١ ــ وأن تعلم انه إذا تقرر استحالة التخصيص على صفاته القائمة بذاته ووجوب عمومها في متعلقاتها ثبت به عموم قدرته في جميع مقدوراتها، وثبت انه

---

(١) وفتاوى كبار أهل العلم من رجال القرن السادس والسابع في الرد على القائلين بالحرف والصوت مسجلة في تكملة الرد على نونية ابن القيم، والمسألة من الخطورة بمكان، وليس في الأخبار الواردة في الصوت ما يصح التمسك به كما توسع في بيان ذلك الحافظ أبو الحسن المقدسي شيخ المنذري في جزء الصوت وما ذكر في البخاري تعليقاً بصيغة يذكر في سنده عبدالله بن محمد بن عقيل وقد أطال المقدسي في سرد أقوال الطاعنين فيه مثل مالك، وابن معين، وأبي حاتم، وابن خزيمة، وابن حبان وغيرهم والقاسم بن عبد الواحد الراوي عنه لا يحتج به كما قال أبو حاتم، فليراجع تكملة الرد على النونية.

(٢) سورة النحل ٤٠.

(٣) سورة الكهف ١٠٩.

شرح الفقه الأكبر

لأبي حنيفة النعمان

تأليف

الملا علي بن سلطان محمد القاري

تحقيق

الشيخ مروان محمد الشعار

دار النفائس

القديم الذي قد كتب بالحروف والكلمات الدالة عليه في اللوح المحفوظ بأمره لا بكلام حادث، فإنما الحادث أدلة[١] كلامه، وهي الحروف والكلمات لا حقيقة كلامه القائم بالذات، فإن كلام الحق لا يشبه كلام الخلق كسائر الصفات، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾[٢] أي بأن يوحىٰ إليه في الرؤيا كالأنبياء عليهم السلام، أو بالإلهام كالأولياء رحمهم الله، ومنه الخبر (إن الله لينطق على لسان عمر)[٣] رضي الله عنه، ﴿أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾[٤] بأن يسمع كلامه ولا يراه كما وقع لموسى عليه السلام ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[٥] أي ملكاً كجبرائيل فيوحي أي الرسل[٦] إلى المرسل إليه بمعنى أنه يكلمه ويبلغه بإذنه أي بأمر ربه ما يشاء، أي الله، من إعلامه، فكلامه قائم بذاته خلافاً للمعتزلة حيث ذهبوا إلى أنه متكلم بكلام هو قائم بغيره، وليس صفة له حيث قالوا كلامه حروف وأصوات يخلقها في غيره كاللوح وجبرائيل والرسول، ومبتدعة الحنابلة قالوا كلامه حروف وأصوات تقوم بذاته وهو قديم، وبالغ بعضهم جهلاً حتى قال الجلد والغلاف[٧] قديمان فضلاً عن الصحف، وهذا قول باطل بالضرورة ومكابرة للحس لاحتساس[٨] تقديم الباء على السين في بسم الله ونحوه.

[والسمع والبصر] أي إنهما من الصفات الذاتية فإنه تعالى سميع بالأصوات والحروف والكلمات بسمعه القديم الذي هو صفة[٩] له في الأزل، وبصير بالأشكال والألوان بإبصاره القديم الذي هو له صفة في الأزل، فلا يحدث له سمع بحدوث مسموع، ولا بصر بحدوث مُبْصَر، فهو السميع البصير يسمع ويرى لا يعزب عن سمعه مسموع وإن خفي

---

(١) في (د) دلائل.

(٢)(٤)(٥) الشورى ٤٢/ ٥١.

(٣) في الصحاح «إن الله جعل/ وضع الحق/ ضرب بالحق/ على لسان عمر وقلبه» رواه الترمذي وابن ماجه وأحمد.

(٦) في (د) الرسول. (٧) في (د) والقرطاس.

(٨) في (د) للحس للإحساس بتقديم. (٩) في (د) هو نعت.

والحروف والحركات والكاغد[١] والكتابة كلها مخلوقة، لأنها أفعال العباد، وكلام الله تعالى غير مخلوق، لأن الكتابة والحروف والكلمات والآيات كلها آلة القرآن لحاجة العباد إليها، وكلام الله تعالى قائم بذاته، ومعناه مفهوم بهذه الأشياء، فمن قال بأن كلام الله تعالى مخلوق فهو كافر بالله العظيم، والله تعالى معبود، ولا يُزال عمّا كان، وكلامه مقروء ومكتوب ومحفوظ من غير مزايلة عنه، انتهى.

وقال فخر الإسلام[٢]: قد صح عن أبي يوسف أنه قال: ناظرت أبا حنيفة في مسألة خلق القرآن، فاتفق رأيي ورأيه على أن من قال بخلق القرآن فهو كافر، وصح هذا القول أيضاً عن محمد وقد ذكر المشايخ أنه يقال القرآن كلام الله غير مخلوق، ولا يقال القرآن غير مخلوق لئلا يسبق إلى الفهم أن المؤلَّف من الأصوات والحروف قديم، كما ذهب إليه جهلة بعض[٣] الحنابلة، وأمّا ما في «شرح العقائد»[٤] من أنه عليه الصلاة والسلام قال: (القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ومن قال إنه مخلوق فهو كافر بالله العظيم) فهو لا أصل له كما بينت في تخريج أحاديثه، ثم تحقيق الخلاف بيننا وبين المعتزلة يرجع إلى إثبات الكلام النفسي ونفيه، وإلا فنحن لا نقول بقدم الألفاظ والحروف وهم لا يقولون بحدوث الكلام النفسي، ودليلنا ما مر أنه ثبت بالإجماع وتواتر النقل عن الأنبياء عليهم السلام أنه متكلم، ولا معنى له سوى أنه متصف بالكلام، ويمتنع قيام اللفظي[٥] الحادث بذاته الكريم، فتعين النفسي القديم، وأما استدلالهم بأن القرآن متصف بما هو من صفات المخلوق، وسمات الحدوث، من التأليف والتنظيم والنزول والتنزيل، وكونه عربياً مسموعاً فصيحاً معجزاً إلى غير ذلك، فإنما يقوم حُجة على الحنابلة لا علينا، لأنا قائلون بحدوث النظم[٦] وإنما الكلام في معنى القديم، والمعتزلة لما

---

(١) الكاغد: القرطاس، معرّب. (٢) فخر الإسلام: البزدوي.

(٣) في (د) بعض جهلة.

(٤) شرح العقائد: أي كتاب شرح «العقائد النسفية» للسعد التفتازاني.

(٥) في (د) اللفظ. والمقصود الكلام اللفظي. (٦) زاد في (د) أيضاً.

النص الكامل لكتاب

العواصم من القواصم

تأليف

القاضي الفقيه أبي بكر بن محمد بن العربي المالكي

(٤٦٨ - ٥٤٣ هـ)

اعتنى به

مركز الأنصار للتحقيق والبحث العلمي

مكتبة الأنصار للنشر والتوزيع

عليه حمل الأخبار عنه على الصفة، وما كان غير جائز حمل الأخبار عنه به على الملك، و إلا ففي الخبر: «ينادي بصوت» وليس فيه يتكلم بصوت.

فلم تركتم الظاهر، وجعلتم الكلام والصوت واحداً، وهما قد وردا في موطنين؟ وبين الكلام والنداء ما بين السماء والأرض. وقد قال في حديث القيامة بعينه: «فيأتيهم في صورة ثم يأتيهم في صورة أخرى»(١) أفيحمل ذلك على أن الله يتبدل وينتقل ويتحول؟ تعالى الله عن ذلك، فكما أن ذكر الصورة محمول على المعنى، كذلك النداء بصوت محمول على المعنى.

فإن قالوا بالصورة والصوت والتعبير بالحوادث، لم يكونوا من أهل القبلة، وحكم بخروجهم أصلًا وفرعاً من الملة، ولم يفهم هذه الحقيقة أحد، فهم البخاري رحمه الله فإنه قال: باب قول الله تعالى: ﴿لَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [طه: ١٠٩] الآية.

ويذكر عن جابر بن عبد الله بن أنيس أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك أنا الديان».

ثم قال عن أبي سعيد الخدري بالسند الصحيح قال: قال النبي ﷺ: **«يقول الله عز وجل: يا آدم، يقول: لبيك وسعديك، فينادي بصوت أن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار»**(٢) فبيّن سبحانه أن المنادي عنه غيره لقوله: «إن الله يأمرك» والحمد لله.

وأما أحمد بن حنبل فإنما أبى أن يقول: إن القرآن مخلوق، وحمله الظالم على أن يناظره، وقال له: إن القرآن شيء أو غير شيء فإن قلت: إنه غير

---

(١) «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم».

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٦٤).

فهرس

